أبو البقاء العكبري صرفيا

أطروحة تقدم بها الطالب

مجيد خير الله راهي الزّامليّ

إلى مجلس كلية الآداب – جامعة القادسية

جزءً من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة

في اللغة العربية وآدابها – لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش

١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي *
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *وَاحْلُلْ عُقْدَةً
مِنْ لِسَانِي *يَفْقَهُوا قَوْلِي

صدق الله العظيم

سورة طه : الآية ٢٥-٢٨

الإهداء

إلى أفصح مَنْ نطقَ بالضّاد
إلى مَنْ أنقذ البشريّة من الظّلام إلى النّور
إلى مَنْ أُرسِلَ رحمةً للعالمين
إليك يا رسولَ الله ﷺ .
حُبّاً وإجلالاً .

مجيد

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة جرى تحت إشرافي في كلّيّة الآداب – جامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها– لغة .

التوقيع :

أ. د. هاشم طه شلاش

المشرف على الأطروحة

التاريخ: / / ٢٠٠٢

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

د. عبد الاله جويعد

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / /٢٠٠٢م

قرار لجنة المناقشة

نشهد أنّنا قد اطّلعنا على أطروحة الطالب **(مجيد خير الله راهي الزّاملي)** الموسومة بـ((**أبو البقاء العكبري صرفيًّا**)) ، وناقشنا الطّالب في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها – لغة .

التوقيع :
أ.د. كاصد ياسر الزيدي
رئيس اللجنة
التاريخ: / /٢٠٠٢م

التوقيع :
أ.د. عبد الحسين علك مبارك
عضواً
التاريخ : / /٢٠٠٢ م

التوقيع :
أ.د. علي ناصر غالب
عضواً
التاريخ: / /٢٠٠٢م

التوقيع :
أ.م.د. علي كاظم مشري
عضواً
التاريخ : / /٢٠٠٢م

التوقيع :
أ.م.د. محمود جاسم الدرويش
عضواً
التاريخ : / /٢٠٠٢م

التوقيع :
أ. د. هاشم طه شلاش
مشرفاً
التاريخ : / /٢٠٠٢م

صدقها مجلس كلية الآداب

التوقيع :
د. عبد الكريم عبد السادة النصار
عميد كلية الآداب
التاريخ : / /٢٠٠٢ م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ – ٢
التمهيد : الدّرس الصّرفيّ حتى زمن العكبري	٣ – ٢١
الفصل الأول : منهج أبي البقاء الصّرفي ومصادره	٢٢ – ٤٢
المبحث الأول: منهج أبي البقاء الصّرفيّ	٢٢ – ٣٦
المبحث الثاني : مصادره	٣٧ – ٤٢
الفصل الثاني : أدلة الصّناعة عند العكبري	٤٣ – ٩٣
المبحث الأول : السّماع	٤٤ – ٥٧
المبحث الثاني : القياس	٥٨ – ٧٠
المبحث الثالث : العلة الصّرفية	٧١ – ٩١
المبحث الرّابع : استصحاب الحال	٩٢ – ٩٣
الفصل الثالث : الموضوعات الصرفية	٩٤ – ١٩٣
المبحث الأول : الميزان الصّرفيّ	٩٤ – ١٠٢
المبحث الثاني : في تصريف الأسماء	١٠٣ – ١١٣
المبحث الثالث : المصادر	١١٤ – ١١٩
المبحث الرابع : التّصغير	١٢٠ – ١٢٢
المبحث الخامس : النّسب	١٢٣ – ١٢٦
المبحث السادس : الإبدال والإعلال	١٢٧ – ١٣٤
المبحث السابع : في تصريف الأفعال	١٣٥ – ١٣٩
الفصل الرابع : شخصية أبي البقاء العلمية	١٤٠ – ١٨١
المبحث الأول : آراؤه التي انفرد بها	١٤٠ – ١٤٥
المبحث الثّاني : موقفه من مسائل الخلاف الصّرفيّ بين البصريين والكوفيّين	١٤٦ – ١٥٩
المبحث الثالث : تأثره وتأثيره	١٦٠ – ١٦٨

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : قدرته على المناقشة والمحاججة	١٦٩ – ١٧٣
المبحث الخامس : المآخذ على أبي البقاء العكبري....	١٧٤ – ١٨١
الخاتمة	١٨٢ – ١٨٣
المصادر والمراجع	١٨٤ – ٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على النّبيّ الأمين محمّد بن عبد الله ، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وصحبه الغرّ المنتجبين ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد :

فقد شاء الله تعالى أنْ تكون دراستي في البحث المعدّ لنيل درجة الدكتوراه دراسةً تتناول الجانب الصّرفي عند عالم من أعاظم علماء العربيّة، وأكابر أئمّتها، نبغ في علوم شتّى كاللّغة والنّحو والصّرف والفقه والقراءات والحديث والحساب، فأُوتي من كلٍّ هذا حظّاً كبيراً ، ومكانةً عظيمة أهّلته لأنْ يكون واحد زمانه وقريع دهره ، ذلك أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت ٦١٦هـ) ، ولمّا قرأت كتبه التي حوتْ مادّته الصّرفيّة ، اقتضت طبيعة البحث أنْ يقسم على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

فأمّا التّمهيد فقد تحدّثتُ فيه عن الدّرس الصّرفي حتّى زمن العُكبريّ، ولم أفصّل القول في حياته لأنّ الباحثين لم يبقوا لنا شيئاً نقوله في هذا الميدان .

وجعلت الفصل الأول شاملاً منهج أبي البقاء ومصادره وضمّ مبحثين ، عرضتُ في الأوّل منهما طرائق العكبري في إيراد مادّته الصّرفيّة ، وعرضت في الثاني مصادر العكبريّ من الأعلام والكتب ، وكان عنوان الفصل الثاني أدلّة الصناعة والعلّة عند العكبري ، وضمّ أربعة مباحث تحدثتُ في الأول منها عن السّماع وفي الثاني عن القياس وفي الثالث عن العلّة ، وفي الرّابع عن استصحاب الحال ، وجعلت الفصل الثّالث للموضوعات الصّرفيّة التي كان للعكبريّ فيها موقف واضح ، يناقش ويحلل ويرجح ما يرتضي ويردّ ما لايرتضي ، وتحدّثت فيه عن الميزان الصّرفي ، وأبنية الأسماء ، والمصادر ، والنّسب والتّصغير والإبدال والإعلال وأبنية الأفعال .

أمّا الفصل الرّابع فقد تحدّثت فيه عن شخصية العكبريّ العلميّة ، وضمّ خمسة مباحث ، جعلت الأول منها لآراء العكبريّ الّتي انفرد بها ، والثاني لموقفه من مسائل الخلاف الصّرفيّ بين البصريّين والكوفيّين والثالث لقدرته على المحاججة والمناقشة .

وعرضت في المبحث الرابع لتأثره بالعلماء الأقدمين وتأثيره فيمن جاء بعده، أمّا المبحث الخامس فقد سجّلتُ فيه ما أخذ على أبي البقاء من مآخذ . وضمّت الخاتمة أهم النّتائج التي توصّل إليها البحث . وقد أفدت في عملي هذا من عدة مصادر ، كان في مقدّمتها كتاب سيبويه ، والمقتضب ، والأصول ، والتكملة والخصائص والمنصف وإعراب القرآن للنحاس ، وشروح الشافية والممتع ، وغيرها .

وتقتضي الأمانة العلميّة أنْ أُشير إلى أنّني أفدت من الرّسائل العلميّة في هذا الميدان كان في مقدّمتها رسالة الدكتور خليل بنيان الحسون الموسومة : بـ((اللّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبريّ دراسة وتحقيق)) ورسالة الدكتورة نهاد فليح حسن الموسومة بـ ((الدراسات الصّرفيّة عند العرب منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري)) ، ورسالة الدكتور عبد الجبار النّايلة الموسومة بـ((الدراسات الصّرفيّة عند ابن جني)) ورسالة الدكتور كاطع جار الله الموسومة بـ((الخلاف الصّرفيّ في ألفاظ القرآن الكريم)) ورسالة الماجستير للباحث سالم جاري الموسومة بـ((ابن مالك صرفياً)) وغيرها.

وبعد :

فلا يسعني ألاّ أنْ أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور هاشم طه شلاش الذي كان وراء إنجاز هذا البحث عنايةً وإرشاداً وتقويماً ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التمهيد

الدّرس الصّرفيّ حتّى زمن العكبري

تُعدّ الدراسات اللّغوية من أقدم الدّراسات عند العرب ، لأنّها نشأت مصاحبة للدراسات القرآنية ، فعناية المسلمين بالقرآن الكريم ، ومحاولتهم فهم ألفاظه ومعانيه ، وإدراك دقائقه والكشف عما فيه من أوجه البيان ، أدّت إلى العناية باللّغة الّتي نزل بها القرآن . وقد رافقت أولى الدراسات اللّغوية أوّليات علم التّصريف ، وكان مندرجاً في علم النحو ، ويطلق عليهما أحياناً ((علم العربيّة)) أو ((علم النّحو)) أو ((اللّغة)) [١] . فعلم التّصريف وُضع مع توأمه النّحو تلبية لحاجات آنية ، منها وقوع اللحن والزّيغ بنوعيه النّحويّ والصّرفيّ في كلام النّاس بسبب اختلاط العرب بالأعاجم حتّى وقع اللحن في القرآن الكريم دستور المسلمين ومصدر شريعتهم . وعلى هذا كان القرآن السبب المباشر في نشوء هذه الدراسات، وأوّل ما يُطالعنا في هذا الباب سؤالات نافع بن الأزرق (ت ٦٥ هـ) لعبد الله بن عبّاس (ت٦٨هـ) ، وقد أفصحت جملة من هذه الأسئلة عمّا يشير إلى مبانٍ صرفيّة قياسيّة ، لأنّها شكّلت أوّليات علم التّصريف ومسائله في الدّرس اللغوي ، وذلك بتحديد دلالات أبنيتها الصّرفيّة من حيث كونها صيغاً للفاعل أو المفعول نحو مثبور من قوله تعالى : ﴿ ***يَافِرْعَوْنُ مَثْبُورًا*** ﴾[٢] ، قال: ملعوناً محبوساً ، ولا زبٍ من قوله تعالى : ﴿ ***مِنْ طِينٍ لازِبٍ*** ﴾[٣] ، ومن أبنية المصادر (البأساء) و(الضّرّاء) للخصب والجدب فضلاً عن جملة من الأفعال في صيغها المختلفة [٤] .

---

(١) ينظر : ابن عصفور والتّصريف : ٢٠ .

(٢) الإسراء : ١٠٢ .

(٣) الصّافات : ١١ .

(٤) ينظر : سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، وينظر : الدراسات الصرفية عند العرب : ١١ .

وإذا تجاوزنا ذلك وجدنا أنّ نشأة علم التّصريف سارت جنباً إلى جنب مع نشأة النّحو، لأنّ الأسباب التي اقتضت نشوءهما أسباب مشتركة ، ولم يكن دارسو اللغة يفرقون بين لحن في الإعراب ولحن في بناء الكلمة ، لأنّ مسائل اللّحن الصّرفية كانت تعالج مع مسائل اللحن النّحويّة ، لذا وجدْنا في أوّل عهد التّصنيف في العربية وعلومها إدراج مباحث علم التّصريف في أثناء مباحث علم اللّغة من دون تمييز بين مبحث وآخر لأنّ الفصل بين هذه الدّراسات لم تتهيّأ له أذهان العلماء بعدُ ، فعلماء النّحو والصّرف كانوا علماء اللّغة [١] ، يزاد على ذلك أنّ النّحو والصّرف يجمعهما غرضٌ واحد ، وهدف مشترك هو ضبط الألفاظ بناءً وإعراباً، وما تقتضيه صحّة الاستعمال اللّغوي وسلامته من اللحن والخطأ [٢] ، وبسبب من ذلك نشأ الدّرس اللّغوي عند العرب شاملاً فروع هذا العلم، على اختلاف بين العلماء في الاهتمام بمعالجة جانب معيّن من جوانب اللّغة . فمن العلماء من جمع بين فروع الدّرس اللّغوي ، ومنهم من اهتمّ باللّغة بموضوعاتها المختلفة ، كالغريب والنّادر والمترادف والمشترك ، وغيرها من الظواهر اللّغويّة. ومنهم من اهتمّ بالتّصريف فشغل حيزاً كبيراً من دراسته ، لأنّ الكتب التي أرّخت لهذه العلوم لم تُبد تمييزاً واضحاً بين النّحو والتّصريف وقد بقي اندراج التصريف في النّحو قائماً منذ أيّامه الأولى ، لأنّ المتقدمين كانوا يعرّفون النحو بأنّه ((علم يبحث عن أحوال الكلم العربي إفراداً وتركيباً)) [٣] ، وأرّخ بعضهم للعلمين معاً، إذ قال ((أوّل من وضع النّحو أبو الأسود الدّؤلي ، ثم ميمون الأقرن ثمّ عنبسة الفيل ، ثمّ عبد الله بن أبي اسحاق ، ثم عيسى بن عمر)) [٤] .

وكان لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) اشارات رائدة في مسائل التّصريف إذ تكلم في أصول البناء، وزوائده ، ومواضع الزّيادة ، والإعلال بشكل ميسّر يدلّ على بدايات هذا العلم ، قال : ((أصل الكلام بناؤه على (فَعْل) ثُمّ

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ٢-٣ ، والحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربي : ٥٩ .

(٢) ينظر : الدراسات الصّرفية عند العرب منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري: ١٢.

(٣) دروس التّصريف : ٨ .

(٤) نزهة الألبّاء : ١٦ .

يُبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكّر ، من الواحد والاثنين والجمع ، كقولك : فَعَلتُ ، فعلْنا ، وفَعَلْنَ وفعَلا ، وفعلوا ، ... ويزيدون في أوساط (فَعَل) : افتعل وأفعل ، واستفعل ، ونحو هذا ، والأصل : فَعَل ، وإنّما أعادوا الزّوائد إلى الأصل)) [١] .

وقد نبّه عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) على بعض صيغ الأسماء في قوله تعالى : ﴿ ***أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا*** ﴾ [٢]، هُزُو : فُعُل بضمّتين ومن العرب من يخفّفُه (هُزْو) : (فُعْل) ، زاعماً : أنّ كلّ اسم على ثلاثة أحرف أوّله مضموم فمن العرب مَنْ يثقّلهُ ، ومنهم من يخفّفه ، نحو : اليُسْر والعُسْر ، وفي التّكسير في قوله تعالى: ﴿ ***سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ*** ﴾[٣] ، قال : سمعت واحدها (الزّابن) وقال بعضهم : إنّها من الجمع الذي لا واحد له [٤] .

وممّا لا شكّ فيه أنّ لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) إشارات واضحة تدلّ على دوره الفعّال ومشاركته الرّائدة في وضع أسس مباحث علم التّصريف ، منها القول ببناء اسم المفعول من الفعل الثّلاثي المعتلّ الوسط ، ونقل عن بني تميم أنّهم يتمّمون بناء (مفعول) من المعتل الياء ، فيقولون : مخيوط ومكيول ، والمستعمل مخيط ومكيل [٥] . وفرّق بين (فَعْلى) و (فُعَالى) في جمع (فعيل) نحو: أسير وأسرى وأسارى ، فيقول : الأسرى : الّذين جاءوا مستأسرين ، والأسارى : الذين جاءوا في الوثاق والسّجن ، وهذا تأكيد اهتمامه في التّفريق بين أبنية الألفاظ لفرق الدّلالة [٦] .

---

(١) مجاز القرآن ١/ ٣٧٦ – ٣٧٧ .

(٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) العلق : ١٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٠٣/١ ، ٥٤١/٢ .

(٥) ينظر : المنصف ٢٨٦/١ .

(٦) ينظر : المزهر ٢٩١/٢ ، والدراسات الصرفية عند العرب : ١٣ .

وعالج يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) أبواب الفعل الثّلاثيّ المجرّد نحو وزَر يزِرُ وِزراً ، ونذَر ينذُرُ نَذْراً ، ووقِر يوقَرُ وَقْراً [١] ، ومذهبه في النّسب الى (فَعْلة) و(فِعْلة) ممّا لامه ياء إجراؤه على ما أصله (فعِلة) أو (فِعْلة) ألا تراه كيف كان يقول في الإضافة إلى (ظَبيْة) : (ظَبَويّ) وعُرْوة : (عُرَويّ) ويحتج بقول العرب في النسبة إلى (بِطْية) : (بَطَوي) فقياس هذا أن تجريَ (مئة) مجرى (فِعْلة) فتقول (مِئَويّ) [٢] ، وفي النسبة إلى (أخت وبنت) تقول على مذهبه (أُختيّ وبنتيّ) وأصل هذين الاسمين (بَنَوٌ وأخَوٌ) بدلالة التكسير على (أفعال) نحو أبناء وآخاء، وإذا أردت النسبة إليهما على مذهب الجمهور قلت : أخَوَي وبَنَوي [٣] .

ثم نما علم الصّرف وترعرع برعاية العلماء حتى نضج ودنت قطوفه في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) الّذي ضمّ مسائل الصّرف وقواعده وأصوله مع قواعد النّحو وأصوله ، فهي وليدة أفكار العلماء من أبي الأسود (ت ٦٩هـ) حتّى أمام النّحاة سيبويه ، وأنّ كتب الأوائل الذين سبقوا مجيء سيبويه من الواضعين قواعد علم الصّرف والنّحو لم تصّل إلينا . فهناك حلقة مفقودة من تأريخ العربية منذ وُضعت القواعد حتى زمن سيبويه الذي وصل إلينا كتابه ، مكتمل الأبواب ، جامعاً لمسائل النحو والصّرف .

لقد ذكر أصحاب الطبقات ومؤرخو النحاة أسماء علماء ألّفوا كتباً تحمل اسم التصريف أو التصاريف قبل سيبويه وبعده نحو كتاب التّصاريف للمكتيمي (ت١٢٥هـ) وكتاب التّصريف لمخنف (ت ١٢٥هـ) [٤] والتّصريف لأبي الحسن علي بن المبارك الكوفيّ (ت ١٩٤هـ) [٥] ، غير أنّنا لا نعرف من أمر هذه الكتب شيئاً إلاّ عنواناتها لعدم وصولها إلينا ، ونسب بعض المتأخرين إلى

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٨٦/١ ، ٢٧٢/٢ – ٢٧٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٤٧/٣ ، والحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربي : ٣٣٥ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٠١/١ .

(٤) ينظر : الفهرست : ٩٣ .

(٥) ينظر : نفسه٧٢ – ٧٣ .

الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) كتاباً أسمه (المقصود في الصّرف) [١] . في حين أنّ طائفة من العلماء ذكروا أنّ اسم مصنفه غير معروف ، قال صاحب مفتاح السّعادة ((وممّا اشتهر في ديارنا مختصر مسمّى بالمقصود لم نقف على مصنّفه ، إلاّ أنّه كتاب مبارك مشهور بأيدي الناس اليوم ، وعليه شروح مفيدة ، مشهورة عند أبناء الزمان)) [٢] .

ونحن إذا تتبعنا حياة هذا الكتاب رأينا أنّ الشروح التي وضعت عليه ينحصر تأريخها بين القرنين الثامن والحادي عشر [٣] فلو كان حقاً من مصنّفات أبي حنيفة لتناوله المتقدّمون بالشّرح ، ولم يعرف عن أبي حنيفة أنّه كان مشتغلاً بعلوم اللغة والصّرف ، وإنّما كان إماماً فقيهاً من أعلام الفكر والفقه الإسلامي . لذا يعد كتُاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا وهو كتاب متكامل يمثل حصيلة جهود علميّة متضافرة لعلماء النّحو البصريين قبل سيبويه فضلاً عن جهود سيبويه في الدراسات الصّرفية والنّحويّة ، وهو يمثل غاية التطوّر والنضج اللذين وصل إليهما النّحو والصّرف [٤] .

وكان لسيبويه فضل الرّيادة في عدم الخلط بين هذين العلمين وإنْ جاء بهما في كتاب واحد ، إذ جمع في كتابه علوم اللّغة الأساسيّة التركيبية والبنائية والصّوتية ، وعدّ الصّرف من صناعة النحويين ، إذ قال ((وهو الّذي يسميّه النّحويون التّصريف والفعل)) [٥] . ودرس سيبويه : ما بنته العرب من الأسماء والصّفات والأفعال غير المعتلة والمعتلّة ، وقدّم في ذلك دراسة وافية لأبنية الأسماء الثلاثيّة المجرّدة فاصلاً فيه بين ما يأتي أسماً ، وما يأتي صفة ، ثمّ أبنية الأسماء الثلاثيّة المزيدة من غير المعتل مبيّناً الاسم من الصّفة [٦] .

---

(١) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٤٤/٣ .

(٢) مفتاح السعادة ١١٩/١ .

(٣) ينظر : كشف الظنون ٥٠٩/٢ .

(٤) ينظر : الدراسات الصرفية عند ابن جني ٧١-٧٢ .

(٥) الكتاب ٤٤٢/٤ .

(٦) ينظر : نفسه ٢٤٤/٤ .

والّذي لا مراء فيه أنّ كتاب سيبويه قد أتى على جلّ مباحث التّصريف ، وأشبعها بحثاً ودراسة ، فقد عرض لموضوع الزّيادة في البناء الصّرفيّ ، مبتدئاً بالزّيادة الّتي تلحق أوّل البناء ، ثمّ ما تلحقه الزّيادة غير أوّل [١] .

وأردفها بدراسة لأبنية الأفعال الثّلاثيّة المزيدة ، وحروف الزّيادة الّتي تصيبها ، ومواقعها في البناء مع التّمثيل لكلّ بناء ، وقدّم فصلاً مستقلاً عن أبنية الأسماء والصّفات الرّباعية المجرّدة والمزيدة ، ثمّ أبنية الأسماء الخماسية مع باب لتمثيل الأفعال الرّباعيّة المجرّدة والمزيدة [٢] .

أمّا مباحثه الصّرفيّة الأخرى الّتي تختص بتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالنسب والتثنية والجمع والتّصغير والمقصور والممدود والتّكسير فقد عالجها معالجة دقيقة معتمداً على ما سمعه ممّن يوثق بعربيتهم ، يساعده على ذلك ذكاؤه الحادّ ، وسعة فهمه ، وعمق إدراكه ، وقوّة فطنته ، وما أخذه عن شيوخه .

ويؤكّد بعض الباحثين المحدثين أنّ سيبويه ((قد جمع مباحث الصّرف في سياق ضبطه لعلوم العربيّة ، ووضع قوانينها دون تفرقة بين نحو وصرف وقراءات وأصوات وغير ذلك ، وإنْ كان يمكن أن يقال انّ سيبويه جمع مسائل الصّرف في مكان متميّز ، وذلك يدل على تميّز مواد الصّرف عنده من مواد النّحو ، وإنْ لم يُشر إلى أنّها خالصة بعلم غير النّحو)) [٣] .

وعنايته بظاهرة تعليل الظواهر الصّرفية تعتمد أحياناً على صور التّعليل الّتي سمعها من شيوخه كالخليل ويونس ممّن كان لهم اهتمام في هذا الجانب من جوانب الدراسة اللغوية ، مثل تعليله فتح بناء التّصغير الّذي لحقته علامة التّأنيث نحو حُبيلَى وبُشيَرى وأُخيرَى ((وذلك أنّ هذه الألف لمّا كانت ألف تأنيث لم يكسروا

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٤٢/٤ – ٣٠٠ .

(٢) ينظر : نفسه ٢٤٢/٤ – ٣٠٠ .

(٣) ابنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٧ .

الحرف بعد ياء التّصغير ، وجعلوها بمنزلة الهاء الّتي تجيء للتأنيث وذلك قولك في طلحة طُلَيْحة)) [١] .

وقد علّل حذف الهمزة من الفعل المضارع الموزون على (يُفعِل) مثل يُكرِم وأصلُه يُؤَكرِمُ ، و(يُفعَل) مثل يُكرَمَ وأصله يُؤكرَم ، قائلاً ((وزعم الخليل أنّه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفعِل) و(يُفعَل) وأخواتهما كما ثبتت التّاء في (تفعّلْتُ) و(تفاعلتُ) في كلّ حال ، ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب (أفعل) من هذا الموضع ، فاطّرد الحذف فيه لأنّ الهمزة تثقل عليهم ...)) [٢] .

وقد سجّل أبو عثمان المازنيّ (ت ٢٤٩هـ) خطوة جديدة في تأريخ الدّرس الصّرفيّ ، إذ خصّ علم الصّرف بتأليف مستقل عن علوم اللّغة سمّاه التّصريف ، وعلى الرّغم ممّا رددته كتب الفهارس والتراجم من ظهور مصنّفات متعددة ، وجهود مختلفة تحت هذا العنوان إلا أنّ فقدانها ، وعدم وصولها إلينا ، جعلنا نعدّ هذا العالم أوّل مَن وضع تأليفاً مستقلاً في علم الصّرف ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علوم اللغة الأخرى [٣] وكان المازني ينماز بالفطنة والذكاء والألمعية حتى قيل فيه ((كان شبيهاً بالفقهاء ، ورعاً زاهداً ثقة مأموناً)) [٤] ، ويظهر فضله وخصب عقله وقوّة ذهنه من إفحامه مناظريه دائماً بالحجج القاطعة والأدلّة الواضحة منها مناظرته علماء عصره التي عقدها الخليفة الواثق والمتوكّل وغيرهما [٥] وكان عصره زاخراً بالثقافة التي تنوّعت مشاربها ، وتعددت مصادرها واتجاهاتها ، وحضر حلقات النّحاة واللّغويين البصريين والتقى نحاة الكوفة ، وأكثر الأخذ عن الأصمعيّ وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاريّ ، ولزم الأخفش الأوسط ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، وناظر ابن السكّيت وغيره [٦] .

---

(١) الكتاب ٤١٨/٣ .

(٢) نفسه ٢٧٩/٤ .

(٣) ينظر : الدراسات الصّرفية عند العرب : ٦٦ .

(٤) البداية والنهاية ١٥٢/١ .

(٥) ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف ١١٥ – ١١٦ .

(٦) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٩٢ .

وبحكم هذه العوامل ، وتداخلها وإفادة المازنيّ منها تمكّن من أن ينظّمَ قواعد هذا العلم ، وأصوله ويفرزه عن علوم اللغة الأخرى ، ليقيمه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وأصوله وأمثلته الكثيرة التي ذلّلَ بها شوارده ، وسهّل ما كان صعباً وجمّع ما كان متفرقاً [١] ، وأودعها في كتابه (التصريف) الذي قال فيه شارحه (ابن جنيّ) : ((ولمّا كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التّصريف وأسدّها وأرصنها ، عريقاً في الإيجاز والاختصار ، عارياً من الحشو والإكثار ، متخلّصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخّرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني عنيتُ بتفسير مشكله ، وكشف غامضه ، والزّيادة في شرحه)) [٢] ، ولم يضع المازني حدّاً للتّصريف ، وإنما أوضح أهمّيته وبيّن غرضه ، وجعل حاجة اللغويين إليه كحاجة القرّاء إلى الإدغام والإمالة [٣] . وفي مباحثه الصّرفية الخالصة أكّد المازني التّمسّك بسنن العربية ، ونهجها في القياس ، إذ يقول ((إنّما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بَنَتْ من الأسماء والأفعال ، فإذا سُئلتَ عن مسألة فانظر ، هل بنت العرب مثالها ؟ فإنْ كانت بنَتْ ، فابن مثلَ ما بَنتْ وإنْ كان الذي سُئِلتَ عنه ليس من أبنية العرب فلا تبْنِهِ ، لأنّك إنّما تريد أمثلتهم ، وعليها تقيس)) [٤] .

وقد أوضح المازني بعض سنن العربيّة في استعمالها مصادر لا أفعال لها البتّة ولم يُستعمل منها فعلٌ مثل غاية وثاية وراية ومثله قولهم:ويلٌ،وويحٌ، وويسٌ ((هذه كُلّها مصادر لأنّ معناها الدّعاء))[٥]وبحث المازني القلب والإعلال وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر الميمي، وغير ذلك من أبواب علم الصّرف[٦].

---

(١) ينظر : الدراسات الصّرفيّة عند العرب : ٦٧ .

(٢) المنصف ٥/١ .

(٣) نفسه٣٤٠/٢ .

(٤) نفسه٩٥/١ – ٩٦ .

(٥) ينظر : نفسه١٩٨/٢ .

(٦) ينظر : نفسه ٣٤١/١ ، ٢٦٧/١ – ٢٧١ ، ٢٩٦/١ – ٣٠٠، ١١٣/٢-١٢٤ .

وحاول أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبّرد (ت ٢٨٥هـ) بحث الأبنية الصّرفية في عمليّات تدريبية ، وافتراضات عقليّة بدلاً من البحث عنها بحثاً علمياً يقوم على الاستقراء والتتبّع ، وعرفت هذه العمليّات بعده بمسائل التّمرين الّتي لجأ إليها بعض العلماء لإظهار المهارة في هذا الميدان [١] ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((فإذا قيل لك ابن من ضرَبَ مثل جَعْفَر ، فقد قال لك : زِد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً ، فحَقّ هذا أنْ تكرّر اللاّم فتقول : ضَرْبَب ، فيكون على وزن جعفر... ولو قال لك ابن لي من ضرب مثل صمحمح لقلت : ضَرَبْرب ، لأنّه إنّما قال لك : كرّر العين واللاّم ، فأجبته على شرطه)) [٢] ، وقد غلب على بعض مباحثه الصّرفيّة الاستطراد والتشتّت في عرض المادة ، فقد أعاد الحديث في كثير من المسائل الصّرفيّة في أكثر من موضع ، ومثال ذلك حديثه عن صيغة (فَيعِل) وصيغة (فيعَل) في قولهم (سيّد وميّت) فقد ذكر هذه الصّيغ واختلاف الآراء في أكثر من موضع ، واستطرد في الحديث أيضاً عن ((ماوقع على حرفين من الأسماء)) ، نحو يد ودم حتّى داخل بينهما [٣] ، وتحدّث المبرّد عن التّصريف وحدوده ومعرفة أقسامه ، قائلاً ((وهذه حدود التّصريف ، ومعرفة أقسامه ، وما يقع فيه من البدل والزّوائد ، والحَذف ، ولا بُدّ من أنْ يُصدّر بذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان وليعلم ما يبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك)) [٤] .

وكان المبرّد شديد الاهتمام بالتّعليل يتّخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث ، ومن ذلك قوله : فإنْ قال قائل : مابال الواوين لم تثبتا ثبات الياءين في (حيِيتُ) ونحوه ؟ فلأنّ الواو مخالفة للياء في مواضعها ألا تراها تُهمز مضمومة إذا ألتقت الواوان أوّلاً ، ولا يكون ذلك في الياء فتسقط في (يعد) ومصدره ، ولا تجد مثل ذلك في الياء [٥] .

---

(١) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ١٧٢ .

(٢) المقتضب ٦٩/١ – ٧٠ .

(٣) ينظر : نفسه١٢٤/١ ، ٨٨ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٥٤ ، ١٢١

(٤) نفسه٣٥/١ .

(٥) ينظر : نفسه ١٤١/١ .

فإذا تقدّمنا في الزّمان حيث ابن السّراج (ت ٣١٦هـ) يطالعنا كتابه (الأصول في النّحو) وهو من المصنّفات ذات الصّبغة النّحوية ، وقد جعل الجزء الثالث منه لمباحث علم التّصريف وأعطاها مجالاً رحباً ، وانفرد بذكر جملة من الآراء التي لم تُؤلف عند سابقيه ، فقد تحدّث عن الزيادة وانواعها وأغراضها ، وأعطاها اهتماماً كبيراً ، وجهداً واضحاً من جهوده الصّرفية [١] ، وأحصى أبنية الأسماء الخماسية فوجدها خمسة أبنية ، مستدركاً على سيبويه بناءً واحداً لم يذكره في كتابه على حدِّ زعمه [٢] ، وهذه الأبنية هي : فَعَلّل ، وفُعَلِّل وفَعْلَلِلَ ، وفِعْلَلّ ، وفُعْلَلِل ، وهو البناء المستدرك على سيبويه قال ((وأمّا هُنْدَلِع ، فلم يَذكَره سيبويه، وقالوا : هي بقلة)) [٣] وممّا يلاحظ على مادّة ابن السّرّاج الصّرفيّة أهتمامه بتسجيل جملة ممّا اختلف في ضابطه بعض الصّرفيين كاختلافهم في بناء ((أفعال الألوان)) من الثلاثي المجرد أو المزيد على ((فَعَل وأفعَل)) فمنهم من أجاز سَوِدتُ، وقال بعضهم : سُدْتُ يريد "فَعُلتُ" [٤] وعدّ ابن السّراج الأفعال أصلاً لدراسة أبنية المصادر وأبنية المشتقات ، ووقف على المعاني الّتي يخرجُ إليها كلُّ بناء من أبنية الأفعال المزيدة ، ومصادرها [٥] ، وأفرد باباً لدراسة التحويل والنقل في الأبنية ، وأراد به أنّ تغيير هيأة البناء الصّرفي مرهون بتغيير مواقع حركات الشّكل الصّرفيّ وسكناته للحصول على بناء صرفيّ آخر ذي تشكيل صرفي مختلف نحو ((قُلْت وبِعْتُ)) من ((قال وباع)) والأصل " قَوَلْتُ " و"بَيَعْتُ" ((نقلْتَ ما كان من بنات الواو إلى "فَعُلْتُ" وما كان من بنات الياء إلى "فَعِلْتُ" ثُمّ حَوّلْتَ الضمّة إلى الفاء ، وأزلْتَ الحركة الّتي كانت لها في الأصل))[٦]. وحين نلقى القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب ((من علماء القرن الرابع الهجري))

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ٣/١٨٠ ، ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٢) ينظر : نفسه٣/١٨٤ .

(٣) نفسه٣/١٨٤ – ١٨٦ .

(٤) ينظر : نفسه٣/١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥) ينظر : نفسه٣/٨٥ ، والدراسات الصرفية عند العرب : ٢٧ .

(٦) الأصول ٣/٢٧٧ – ٢٧٨ .

في كتابه " دقائق التّصريف " نجد الأمر يختلف كثيراً مادّة ومنهجاً ، وكتابه هذا يعدّ أهمّ أثر من آثار التأليف المستقل في ميدان علم الصّرف بعد تصريف المازنيّ، فقد حوى هذا الكتاب مسائل صرفيّة مختلفة كل الاختلاف عن مسائل المازنيّ، ومباحثه التي تناولها ، وقد رسم منهجه في مقدمة الكتاب قائلاً ((واقدّم القول في الأفعال الماضية والمستقبلة والمصادر والنعوت لأنّ فيها من المعاني اللّطيفة والحجج القويمة والأدلّة الموثّقة ما ليس في غيرها ، ثم أبدأ بأصول الصّحيح ، ثمّ بفروعه ، لأنّه أشمل مأخذاً ، وأقلّ كلفة ، وأيسر خطباً ، ثمّ بالأولى به حتّى استوعبه وأتمّه ، وأختمه – إنْ الله قضاه وشاءه – بشواذ كلام العرب واطراف من النحو)) [1] .

وله مصطلحات خاصّة لم يستخدمها القدماء ، ولم نقف عليها عند غيره ومن أمثلة ذلك تقسيماته الأفعال ، فالفعل الماضي عنده من حيث الدّلالة المعنويّة ثلاثة أنواع ، نص [2] وممثل وراهن ، ومن حيث الدّلالة الزمنية سمّاه ماضياً وواجباً وعائراً ومُعَرّى ، وكذلك الفعل المضارع ، أمّا فعل الأمر فقد قسمه على تسعة أوجه ناظراً إلى جميع الصّيغ التي تفيد الطّلب [3] . وخالف الصّرفيّين في إطلاقه مصطلح "المنقوص" على ما عُرف بـ "الأجوف" نحو قال وباع وخاف ، وعلّل ذلك أنّ الواو نقصت منه في الأمر نحو " قُلْ " وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو قُلتُ ، وقُلتَ [4] .

---

(١) دقائق التصريف : ٤ ، ١٤ .

(٢) النص ماوافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه نعتاها نحو قولك يضرب زيدُ غداً عمراً . والممثل ماكان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لماضي الزمان وعائره وذلك نحو قولك سرت امس حتى ادخلها . والراهن المقيم على حالة واحدة نحو قوله تعالى﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً ﴾ (الأحزاب: من الآية٢٧) ، قديراً اليوم وبعد اليوم .

(٣) ينظر : نفسه: ١٧ ، ٢٦ ، ٢٨ .

(٤) ينظر : نفسه: ٢٥٤ .

ولم يستغنِ المؤدّب عن آراء سابقيه ، وأقوالهم وأفكارهم ، فقد نقل عن الخليل ويونس وسيبويه ، والفرّاء ، والكسائي وابن الانباري ، وقطرب والأصمعيّ وابن قتيبة وثعلب وغيرهم [١] .

وخطا أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) خطوة متقدّمة في تاريخ الصّرف العربيّ ، إذ وضع كتابه "التكملة" شاملاً لمعظم أبواب هذا العلم ، فقد تحدّث عن التثنية والجمع والنسب ، واسم الفاعل والممدود والمقصور وجمع التكسير والتّصغير ، وعقد باباً لأبنية الأفعال الثلاثية المجرّدة ومصادرها ، وباباً لأبنية الأفعال الثلاثية المزيدة ومصادرها ، وآخر لأبنية الأفعال الرباعية [٢] ، وتناول مسائل أخرى كالإمالة والإبدال والإعلال والإدغام [٣] ، وقدّم فصلاً مستقّلاً في أنواع الزيادة وحروفها وأغراضها [٤] وإذا كان للمازني ريادة التّخصص في هذا الميدان ، فإنّ للفارسي فضل التطوّر والنضج لتوافر عدة عوامل ساعدته على ذلك منها ما يتعلّق بشخصه إذ كان ذكيّاً ، فطناً ، بارعاً في رواية الأخبار ، وملازمته علماء عصره أمثال ابن السّرّاج والأخفش الصّغير (ت ٣١٥هـ) والزّجّاج (ت٣١١هـ) وابن دريد (ت ٣٢١هـ) وحضوره حلقة أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ومنها ما يتعلّق بثقافته الذّاتية وتنوع مشاربها فقد قرأ على العلماء الحذّاق في شتى العلوم، واطّلع على كتب المتقدمين من الأئمّة في علوم العربية[٥]. إذْ بلغ اهتمامه بكتاب سيبويه مبلغاً شديداً حتى أكبّ عليه وتفرّد به ، ولا يخفى ما لكتاب سيبويه من اهتمام بأصول علم التصريف وضوابطه واقيسته ، وعكف على دراسة آراء الفرّاء والمازني [٦] . وكان الفارسي مشغوفاً بعلم التّصريف فعقد مناظرات مع علماء عصره في بعض مسائله ، وقد مثّلت هذه المناظرات مرحلة من مراحل اهتمام أبي علي بهذا العلم وكشفت عن بعد

---

(١) ينظر : نفسه: ٧ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٩ .

(٢) ينظر : التكملة : ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ .

(٣) ينظر : نفسه : ٥٠٨ ، ٥١٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧ ، ٦٠٨ .

(٤) ينظر : نفسه: ٥٤٢ .

(٥) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات:١٩، والدراسات الصّرفية عند العرب: ٧٨.

(٦) ينظر : المسائل المشكلة : ١٩ .

نظره فيه وبراعته بأصوله، وشغفه بأقيسته وضوابطه حتّى قال تلميذه ابن جنّي فيه ((فما كان أقوى قياسه ... فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له ...)) [١] .

وكان أبو الفتح عثمان بن جنّي على رأس العلماء القدامى في تبيان أهميّة الصّرف وفوائده ، والحث على تعلّمه ، يقول ابن جنّي ((التّصريف يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ الحاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ، لأنّه ميزان العربيّة ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به)) [٢] ، ويرى أنّ من أهمل الصّرف من علماء اللّغة واعتمد على السّماع لم يحكم القياس، ولم يمهر به حتّى وقع في كلامه تخليط واضطراب ، فإذا ألّف أحدهم كتاباً ، وجدت رأيه سديداً فيما يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يصرّف ويشتق اضطرب كلامه وخلّط ... ((وليس هذا غضّاً من أسلافنا ، ولا توهيناً لعلمائنا ، كيف وبعلومهم نقتدي وعلى أمثلتهم نحتذي ، وإنّما أردتُ بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علوم العربيّة ، وأنّه من أشرفه وأنفسه)) [٣] .

وكان لتأثر أبي الفتح بآراء استاذه أبي علي الفارسيّ ، وإعجابه بها وشغفه بتعليلاته ودقّة أقيسته ، واقتباسه آراءه ، وأفكاره ما جعله يرث إمامة أستاذه لعلم التّصريف ، لأنّه أتقن ظواهره علماً وفقهاً وتأويلاً وتحليلاً حتّى دفعته رغبته في التّعمّق فيه إلى أنْ يقرأ على أستاذه كتاب التّصريف للمازني ، وقد ناقش مادّة تصريف المازني مناقشة واسعة في شرحه له المسمىّ ((المنصف في شرح تصريف المازني)) ، وأنْ يضع مصنفّات في هذا العلم ، منها كتاب التصريف الملوكي ، وكتاب الخصائص [٤] .

---

(١) الخصائص ٢٧٦/١ ، وينظر ٣٠٣/٣ ففيه جانب من مناظراته .

(٢) المنصف ٢/١ .

(٣) نفسه ١ /٣ ، وينظر : الدراسات الصّرفية عند ابن جنّي : ٦٢ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية شوقي ضيف : ٢٦٦ – ٢٦٧ .

ودعا ابن جنّي إلى تخصيص العلّة الصّرفية كي يأمنَ الباحث الاعتذار ممّا يرافقها من حالات شاذّة أو تداخل مع غيرها ، وذلك بالدّعوة إلى الدّقة في تخصيصها، وضبطها نحو قلب الواو والياء ألفاً في ((قام وباع وغزا، ورمى))[١].

سار العلماءُ والصّرفيّون في إثْر أبي الفتح ، فأخذوا يبيّنون أهميّة علم التّصريف وفوائده وأصوله وأقيسته ، فذهب أحمد بن محمّد الميداني (ت ٥١٨هـ) في كتابه ((نزعة الطرف في علم الصّرف)) إلى أنّه أحد أركان الأدب [٢] .

ويطالعنا مثل ذلك عند الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ) في كتابه المفصّل في العربيّة ، وعلى الرّغم من أنّ كتابه هذا لم يكن مُستقلاً في علم التّصريف استوفى فيه مباحث الصّرف مقسّمة مبوّبة على نحو متميز واضح ، فقد تحدّث عن التثنية والجمع والتّصغير والنّسب ، والمقصور والممدود ، وختم مباحث الاسم بمبحث عقده لأبنية الأسماء ، فجعل باباً للثلاثي وآخر للرباعي والخماسي ، وبذلك أحاط بمباحث الاسم الصّرفيّة ، وانتقل إلى القسم الثاني ، وهو قسم الأفعال ، فتحدّث فيه عن أبنية الأفعال الأصليّة والزّيادات الطّارئة عليها ، وفي القسم الأخير تحدّث عن تخفيف الهمز والتقاء السّاكنين ، وحكم أوائل الكلم وزيادة الحروف وإبدالها وإعلالها ، وإدغامها [٣] .

إنّ المتأمِّل في هذه الاتجاهات جميعها سواء تلك الّتي جعلت التصريف قسيماً للنّحو أو تلك الّتي خصّته بتأليف مستقل يصل إلى أنّ مفهوم التّصريف لم يبق محصوراً في الموضوعات التي نُسبت إليه في زمن سيبويه أو الذين سبقوه ، وإنّما خرج إلى معالجة موضوعات جديدة لم يكن السّابقون يعدّونها من التّصريف، فسيبويه عقد باباً في كتابه بحث فيه أبنية الأسماء والصّفات الثّلاثية والرُّباعية والخماسية المجرّدة والمزيدة وذكر الطرائق الّتي يعرف بها الزّائد من الأصليّ ، وكل هذا يُسمّيه التّصريف والفعل [٤] ، فالتّصريف على هذا يتضمّن أمرين : الأوّل بحث

---

(١) ينظر : الخصائص ١٤٧/١ – ١٥٠ .

(٢) ينظر نزهة الطرف : ٢ .

(٣) ينظر : ابن يعيش النحوي : ١١٠ – ١١١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٤٢/٤ وما بعدها .

أبنية الأسماء والصّفات بأنواعها، والثاني بحث عمّا أطلق عليه المتأخرون (مسائل التمرين)) [١] .

ونجد مفهوم التّصريف عند المازني أكثر وضوحاً على الرّغم من عدم ذكره تعريفاً له ، وهذا الوضوح نجده في عنوان الكتاب وهو التّصريف ، وإذا كان سيبويه قد قصر مفهوم التّصريف على مسائل التّمرين ، وأبنية الأسماء والصّفات بأنواعها فإنّ المازني أدخل على هذه المسائل موضوعات أخرى تتصل بما يجري على أبنية هذه الكلمات من حذف وحركة وسكون وقلب وإبدال وصحّة وإعلال وتضعيف وغيرها [٢] .

ويذكر لنا الفارسي موضوع التّصريف مندرجاً مع عدة موضوعات تنضوي تحت ما يلحقه التّغيير في نفسه كالتثنية والجمع والنّسب وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود وجمع التكسير والتّصغير والمصادر والإدغام وهذا يعني أنّ التّصريف غير هذه الموضوعات الّتي ذكرها ، ويتّضح هذا الأمر عند النّظر إلى ما بحث عنه في موضعه من الكتاب فقد تحدّث عن التّصريف في تسعة أبواب تحت عنوان ((ذكر عدّة حروف الأسماء والأفعال)) [٣] وبهذا لا يخرج عن مفهوم سيبويه للصّرف .

ويعرّف ابن جنّي التّصريف تعريفاً لا يفارق فيه نظرة الأقدمين الّتي تقصره على مسائل التمرين ، قال ((التّصريف إنّما هو أنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى مثال ذلك أنْ تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفر فتقول "ضَرْبب" ، ومثل قِمَطرْ: ضِرَبّ ، ومثل دِرْهَم : ضِرْبَ ، ...))[٤] .

وقال في موطن آخر ((فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنّحو لمعرفة أحواله المنتقلة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام بكرٌ ورأيتُ بكراً ، ومررت ببكرٍ ، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ، ولم تتعرّض لباقي

---

(١) ينظر : الدرس الصّرفي بين الرضي والجاربردي : ١٥ .

(٢) ينظر : المنصف ٢٧٦/٣ والدرس الصرفي بين الرّضي والجاربردي : ١٦ .

(٣) ينظر : التكملة : ٤٩ – ٥٠ .

(٤) المنصف ١/ ٣-٤ .

الكلمة)) [١] وهو بذلك يرسم الخطوط الأولى الّتي تميّز علم الصّرف الذي يُعنى ببنية الكلمة من علم النّحو الذي يعنى بأحوالها المنتقلة .

وإذا وصلنا إلى أبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦) وجدناه إماماً في علوم اللغة والنّحو والصّرف ، علاّمةً في العروض والفقه والفرائض [٢] ، وإذا عُدّ العلماء كان من أعاظم علماء عصره وأكابر لغويي دهره ، وإذا عُدّ الفقهاء وأهل الفرائض كان واحد زمانه وقريع دهره ، والمقام يقتضي أن نذكر شيئاً عن حياته ونشأته ومنزلته العلمية ، فهو محبُّ الّدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكبريّ الأصل ، البغداديّ المولد ، الأزجيّ الفقيه ، الحنبليّ ، الفرضيّ ، النّحوي ، الضّرير [٣] ، وأصله من " عُكْبَرا " بضم الحرف الأوّل ، وسكون الثاني وفتح الثّالث ، اسم بلدة تقع على دجلة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، والنسبة إليها عُكْبَريّ وعُكبَراويّ [٤] والأزَجيّ بالفتح نسبة إلى باب الأزَج ، وهي مَحلّة ذات أسواق كبيرة في شرقيّ بغداد [٥] ، ولد في بغداد سنة (٥٣٨هـ) ، واتصل بحلقات التّدريس فيها ، وسعى طالباً العلم ، فلم يمنعه ذهاب بصره عن التزود بالعلم والمعرفة لأنّ الله تعالى عوّضه ببصيرة ثاقبة وعقل واعٍ أستطاع بهما أن يكون إمام عصره ، وبمجموع هذه العناصر أصبح أبو البقاء منشئاً ، ذا هيبة ، وخبرة بالأمور والحروب والبلدان ، زيادة على علمه باللغة والنحو والصّرف [٦] وكان أبو البقاء يتردد إلى الرّؤساء لتعليم الأدب [٧] ، وكانت لديه رغبة في الاشتغال ليلاً ونهاراً ، فما تمضي عليه لحظة إلاّ واحدٌ يقرأ عليه أو يطالع له ، حتّى ذُكِر أنّ زوجته كانت تقرأ له في الليل كتب الأدب وغيرها [٨] ، وإذا أراد العكبريّ أن يصنّف كتاباً أحضرت له عدّة

---

(١) نفسه١/ ٤ ، وينظر : المهذب في علم التّصريف : ٢٨ .

(٢) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٢٨٦/٢، والذيل على طبقات الحنابلة ١٠٩/٢ .

(٤) ينظر : معجم البلدان "عكبرا " ٢٠٦/٦ ، واللباب ١/١ .

(٥) ينظر : معجم البلدان " الأزج " ٢١٥/١ ، وإعراب الحديث النبوي ١٣-١٤ .

(٦) ينظر : شذرات الذهب ٣١١/٢ .

(٧) ينظر : بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(٨) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ .

مصنّفات في ذلك الفن ، وقُرئت عليه ، فإذا حصّله في خاطره أملاه [١] ، وقد عاش محبّ الدين في بغداد، ولم يغادرها طمعاً في مال يدّخره أو جاه ينتظره في حين أنّه كان متوحداً فيما برع فيه من العلوم [٢] ، فاشتهر اسمه في البلاد وبعد صيته حتى راسله طلبة العلم من نواحٍ عدّة ، وقصده النّاس من الأقطار [٣] ، وأصبح العكبريّ في آخر عمره أشهر علماء بغداد في عصره [٤] ، وقد أجمع كل من ترجم لأبي البقاء أنّه توفي في شهر ربيع الآخر سنة (٦١٦هـ) [٥] تاركاً آثاراً جليلة في اللّغة والنحو والفقه وعلوم القرآن ، وقد أفاض الباحثون المحدثون بذكر هذه المصنفّات والمؤلفات [٦] ، وإنّما لم نعرض لشيوخه وتلامذته لأنّ الباحثين لم يُبقوا لنا شيئاً نذكره ، فقد كتب الدكتور خليل بنيان مبحثاً مستقلاً استقصى فيه العلماء الذين أخذ عنهم أبو البقاء العكبري العلوم التي نبغ فيها ، وذكر أيضاً من أخذوا عنه العلوم المختلفة [٧] ، وكتب الدكتور موسى الشاعر مبحثاً عن شيوخه وتلامذته [٨] ، وكذلك الدكتور محمد الحلواني والباحث علي صائب [٩] .

برع أبو البقاء في عدّة علوم ، ولم يقتصر أهتمامه على جانب من جوانب المعرفة السّائدة في عصره ، فلم يقف عند حدود اللّغة وما يتّصل بها من أدبٍ ونحو ، وإنّما كان إماماً في علوم القرآن والفقه والنّحو والصّرف والعروض والفرائض والحساب والمسائل النظريات ، وعُدّ واحد زمانه في كلّ علم من هذه العلوم [١٠] ،

---

(١) ينظر : نفسه٢/١١١ .

(٢) ينظر : نفسه٢/١١١ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٢/٢٨٦ .

(٤) ينظر : تأريخ آداب اللغة العربية ٣/٤٤ .

(٥) ينظر : أنباه الرواة ٢/١١٦ ، ووفيات الأعيان ١/٤٨ .

(٦) ينظر : مسائل خلافية في النحو ٨-٩ ، وشرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية ٣٧-٥٧ ، واللباب ٣٣-٥٦ ، وإعراب الحديث النبوي : ٢٤ – ٣٤ .

(٧) ينظر : اللباب : ١٠ – ١٧ ، ٢٦ – ٣٢ .

(٨) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ١٩ – ٢٣ .

(٩) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ٩ ، وشرح ما في المقامات الحريرية : ٢٦ – ٣٧ .

(١٠) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١٠٩ – ١١٠ ، وشذرات الذهب ٥/٦٨ .

فحاز سهماً كبيراً من العلم وحظّاً أوفى من المنزلة العلمية وقد ذاع صيته في حياته ، وطبّقت شهرته الآفاق فأقبل عليه الدارسون من كل صوب واشتغل عليه خلق كثير ، وامتدّ صيته إلى الأندلس فرحل إليه نفر من أهلها [١] .

وقد تهيّأت له هذه الثقافة المتشعبة الواسعة لانكبابه المتّصل على تلقّي العلوم بجلدٍ لا يثنيه كلل ودأب لا يعرف التّواني إذ كان يستعين بتلاميذه في النّهار ليقرؤوا له ، حتّى إذا جنّ اللّيل وتفرّق عنه طلاّبه استعان بزوجته لتقرأ له ((وكان محبّاً للاشتغال ليلاً ونهاراً ، وما تمضي عليه ساعة إلاّ وأحدٌ يقرأ عليه أو يطالع له)) [٢] وكان يكثر من الإشارة إلى مصادر ثقافته فيذكر الخليل وسيبويه والميرّد والأخفش وأبا زيد والزّجاج وابن السّراج والمازني وابن جنّي والجوهري وغيرهم[٣] ، وقد وُصف بالحاسب لاجادته الحساب ، إذ بلغ في هذا العلم مبلغاً أهّلَه لأنْ يؤلّف فيه ، فله كتاب اسمه " الاستيعاب في علم الحساب " وله كتاب اسمه " مقدمة في علم الحساب " [٤] وقد يستعين بمعرفته في هذا العلم لتوضيح مسألة صرفيّة ، ففي باب أبنية الأسماء الأصول يحاول إحصاء عدد أبنية الثّلاثي قائلاً ((فأمّا الثُّلاثيّ ، فجميع ما يُتصوّر منها أثنا عشر ، وسبب ذلك أنّ الأوّل والأخير متحرّكان لا محالة ، فيبقى الوسط ، فيمكن أن يكون ساكناً ، وأن يكون متحرّكاً ، بثلاث حركات فيصير مع السّكون أربعةً ، فتضرب ذلك في عدّة الحروف فيكون اثني عشر ، إلاّ أنّ بناءين منهما سقطا للثّقل ، أحدهما " فِعُلَ " بكسر الفاء وضمّ العين ، لثقل الخروج من كسر إلى ضمّ لازم ، والثاني عكسه ، وهو ضمّ الفاء وكسر العين ..)) [٥] .

وقد يستعمل ثقافته الفقهية لتوضيح مسألة من مسائل التّصريف كعرضه الأوجه الّتي تشبه فيها ياء النسب تاء التأنيث إذ يقول ((أحدها أنّها تنقل الجنس إلى

---

(١) ينظر : نفح الطيب ١٢٦/٦ .

(٢) ينظر " ذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ واللباب : ١٩ .

(٣) ينظر : اللباب ٦٤١/٢ ، ٦٣٨ ، ٦٣٤ ، ٦١٩ ، ٦١٥ ، ٦٠٨ ، ٥٩١ .

(٤) ينظر : طبقات ابن قاضي شهبة : ٣٢٩ .

(٥) اللباب ٥٨٩/٢ .

الواحد مثل زنج وزنجيّ وروم ورروميّ كما تقول تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، والثّاني أنّها تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع فالأصل الاسم والفرع الصفة)) [1] ويُزاد على ذلك أنّنا نجد الكثير من عناصر ثقافته يتسرب إلى ما كان يعالجه من مسائل التّصريف ممّا يمكن اتخاذه دليلاً على سعة أفقه وقوّة حافظته ، وعمق إدراكه ، إذ يميل في كثير من الأحيان إلى التمسّك بالعِلة وبيان الأسباب ، ولديه قدرة فائقة في هذا الباب ، يقول العكبريّ ((وإذا كان المصغّر ثلاثيّاً مؤنّثاً بالألف المقصورة أو الممدودة ، أو بالياء أقررْتَهُ كقولك في حبلى حُبَيْلى ، وفي حمراء حُمَيراء ، وفي طلحة طُليحة ، وإنّما كان كذلك لأنّ علامة التأنيث دخلت لمعنى فلا ينبغي أن تحذف لئلاّ يبطل معناها ، ولم يُكسر ما قبلها لأنّ الألف تقلب ياءً بعد الكسرة فيبطل لفظ العلامة ، لأنّ علامة التأنيث مفتوح ما قبلها أبداً فهي كاسمٍ ضُمّ إلى اسم فيبقى الصدر بحاله)) [2] .

---

(١) نفسه٢/٥٤٤ ، وينظر ٢/٦٣٩ .

(٢) اللباب ٢/٥٥٤ وينظر ٢/٥٦٣ .

الفصل الثاني

أدلّة الصّناعة عند العكبري

الدَّليل :

هو " معلوم يُتوصّل بصحيح النَّظَر فيه إلى علم ما لا يُعلم في العادة اضطراراً"[١] فهو ما كان معلوماً يلجأُ إليه الإنسان لمعرفة مايجهلُه، يُساعده على ذلك وجود مناسبة بين مايعلم ومايجهل.

وأدلّة الصّناعة عند اللّغويين أربعة : سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال[٢].

---

(١) لمع الأدلّة في أصول النّحو : ٨١.

(٢) ينظر : الاقتراح : ٢١.

المبحث الأوّل
السّمـــاع

السَّماع هو " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة الى حدّ الكثرة " [١] وهو مصطلح له علاقة وثيقة بالرّواية ، فهما مصطلحان أحدهما يفضي إلى الآخر، وقد اقتصر السّماع على علماء العربيّة الأوائل الّذين عاشوا في عصر التّدوين ، فذهبوا إلى البوادي يسمعون كلام العرب الخلّص ، بألفاظه الفصيحة، وأساليبه البليغة، فحفظوا ودوّنوا، حتّى استوت لديهم مادّة لغويّة غزيرة، بنثرها وشعرها وأمثالها ، أفاد منها النّحاة فاستنبطوا الأحكام، وقعّدوا القواعد، وراحوا يحتجّون لما استنبطوه، وقعّدوه بنصوص اللّغة ومفرداتها. [٢] ومصادر السّماع معروفة، هي : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنيّة الثّابتة بالأسانيد المتواترة، والحديث النّبويّ الشّريف ، وكلام العرب الفصحاء المتمثّل بالشّعر والنّثر.

١- القرآن الكريم والقراءات القرآنية :-

أ- القرآن الكريم :-

القرآن الكريم أفصح نصٍّ عربيّ ، وهو أصحّ النّصوص التي يُحتجّ بها، لأنّه " أعربُ وأقوى في الحجّة من الشّعر" [٣] .

وكان محوراً لجميع الدّراسات اللغويّة عند العرب ، ولم يصل الى مرتبة القرآن شاهد أثبت منه قوّة في الاحتجاج على أُصول اللّغة والنّحو والصّرف وما أشكل من مسائلها.

---

(١) لمع الأدلّة : ٨١.

(٢) ينظر : ابن يعيش النحوي : ٣٠٦-٣٠٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٤.

ولم يخرج أبو البقاء العكبريّ عمّن سبقوه في الغاية من الاستشهاد بألفاظ الكتاب العزيز، فهو يُورد الآيات الكريمة لإثبات قاعدةٍ مستنبطة أو تقوية حكم صرفيّ أو بيان دلالة بنية معيّنة أو بيان أصل الحرف المحذوف. فقد استشهد العكبريّ بالآية الكريمة " مارُووِي عنهما" [١] لتثبيت القاعدة الصّرفية التي تقضي بقلب الألف واواً في صياغة الفعل المبني للمجهول ممّا زيد فيه ألف، وكان على وزن " فاعل " نحو قولك : ضُورب في ضارَبَ، وشُورك في شارك [٢] . وذكر العكبريّ في باب جمع الاسم المقصور أنّ الاسم إذا كان مقصوراً، وأُريد جمعه جمعاً سالماً للمذكّر ، حُذفت ألفه لسكونها، وسكون الواو أو الياء بعدها، وتبقى الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة فنقول في جمع موسى : مُوسَوْنَ ومُوسَيْنَ وفي جمع مصطفى: مصطفَوْنَ ومُصطفَيْنَ [٣] ، ولتثبيت هذه القاعدة احتجّ أبو البقاء بقوله تعالى : ﴿ ***وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنْ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ*** ﴾ [٤] .

واستشهد العكبريّ على بيان دلالة وزن " فاعَلَ" على المشاركة بقوله تعالى ﴿***وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى***﴾ [٥] فهو من المفاعلة الواقعة بين اثنين لأنّ "الوعد كان من الله والقبول من موسى، وجعل القبول كالوعد" [٦] .

وذكر العكبريّ أنّ الحرف المحذوف من كلمة " عِضة" هو الواو لقولهم في الجمع عضوات، وعضون [٧] – ثمّ استشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿ ***الَّذِينَ جَعَلُوا***

---

(١) الأعراف : ٢٠.
(٢) ينظر: اللباب : ٦٦٥/٢.
(٣) ينظر: المتبع : ٥٩٩/٢-٦٠٠.
(٤) ص : ٤٧.
(٥) البقرة: ٥١.
(٦) التبيان: ١٩١/١.
(٧) ينظر: اللباب : ٧٠٣/٢.

﴿ ***الْقُرْآنَ عِضِينَ*** ﴾ [١] ومن ذلك حكمه على حذف الياء من كلمة " عَصَوا" اذ قال " أصله عَصَيُوا، فلمّا تحرّكت الياء، وانفتح ماقبلها ، قُلبت ألفاً ، ثُمّ حُذفت الألف لالتقاءِ السّاكنين، وبقيت الفتحة تدلُّ عليها" [٢] . ولبيان هذا الحذف احتجّ بقوله تعالى ﴿ ***فَقَدْ اهْتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوْا*** ﴾ [٣] واستشهد بالآية الكريمة ﴿ ***قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ*** ﴾[٤] على كون الهمزة في كلمة "أحد" منقلبةً عن واو للتّخفيف لأنّها مأخوذة من الوحدة [٥] .

ويتّضح أُسلوب العكبريّ عند ايراده الشّواهد القرآنية في أمرين:-

١- كان يورد الآية القرآنيّة في الأعمّ الغالب غير تامّة مكتفياً بذكر موطن الشّاهد، مثال ذلك استشهاده على مجيء كلمة الفُلْك مفرداً وجمعاً [٦] ، فعلى الأوّل استشهد بقوله تعالى ﴿ ***الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ*** ﴾ [٧] . ولإيضاح ذلك نوردُ الآية كاملة ، قال تعالى : ﴿ ***فَأَنجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ*** ﴾ وعلى الثاني استشهد بقوله تعالى ﴿ ***حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ*** ﴾ [٨] وهذا جزء مقطوع من آية طويلة من سورة يونس عليه السلام ولو فتّشنا عن سبب إيراده الآيات غير تامّة لوجدنا أنّه معنيّ بصوغ الأقيسة والضّوابط للمسائل اللغويّة والنّحويّة والصّرفيّة، ويقتضي المقام عنده الإيجاز في ذلك .

---

(١) الحجر: ٩١.
(٢) التبيان: ٧٠/١.
(٣) آل عمران: ٢٠.
(٤) الاخلاص : ١.
(٥) ينظر: اللباب : ٦٤٤/٢.
(٦) ينظر: التبيان : ١٣٣/١.
(٧) الشعراء : ١١٩.
(٨) يونس : ٢٢.

٢- يلجأ في بعض الأحيان الى الاستشهاد بأكثر من آية على المسألة الواحدة، مثال ذلك استشهاده على حذف الألف من الاسم المقصور المجموع جمعاً سالماً للمذكّر بآيتين [١] هما: قوله تعالى ﴿ ***وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ*** ﴾ [٢] وقوله تعالى ﴿ ***وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنْ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ*** ﴾ [٣]

ب- **القراءات القرآنية :-**

القراءات : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أوكيفيتها من تخفيف أو تثقيل أو غيرهما [٤] وجاء الاهتمام بالقراءات تالياً الاهتمام بالقرآن الكريم لتعلُّق هذه المسألة به تعلّقاً كبيراً، وقد عدّ كثيرٌ من العُلماء القراءات القرآنية من السّنّة، ويتحتّمُ قبولها ، ولايجوز رفضُها [٥] . واستشهد العكبري بالقراءات القرآنية على احكام صرفيّة مختلفة، فمن ذلك ماذكره في قوله تعالى ﴿***لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا*** ﴾ [٦] اذ قال " يُقرأُ بضمّ الرّاء وتشديدها .... ويُقرأ بفتح الرّاء وتشديدها على أنّه نهي، وحُرّك لالتقاء السّاكنين، وكان الفتح أولى لتجانُس الألف والفتحة قبلها وعلى هذه القراءة يجوز أن يكون أصله : تضارِر وتضارَر" [٧] وذكر أنّ الفعل (يركَن" مفتوح العين ، وماضيه ركَن بفتح العين أو بكسرها ، فقال : قوله تعالى " ولاتركنوا" [٨] يُقرأ بفتح الكاف وماضيه على هذا ركِن بَكسرها وهي لغة، وقيل:

---

(١) ينظر: المتبع : ٦٠٠/٢.

(٢) آل عمران : ١٣٩.

(٣) ص : ٤٧.

(٤) ينظر: البرهان : ٣١٨/١.

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر : ١٠/١ -١١، والاقتراح ٣٦ ، وابن مالك صرفيا : ٣٥.

(٦) البقرة: ٢٣٣.

(٧) التبيان: ١٨٥/١.

(٨) هود : ١١٣.

ماضيه على هذا بفتح الكاف، ولكَنّه جاء على : فَعَل يفعَل بالفتح فيهما" [١] ويتّضح منهج العكبري في القراءات بما يأتي:-

١- يميل الى ترجيح قراءة على أخرى ؛ فقد رجح قراءة الجمهور في قوله تعالى ﴿***وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ***﴾ [٢] باظهار الغينين وعدم الإدغام فيهما، قائلاً : " الجمهور على إظهار الغينين ورُوي عن أبي عمرو الإدغام ، وهو ضعيف ، لأنّ كسرةَ الغين الأُولى تدلُّ على الياء المحذوفة" [٣] .

٢- اتباع المقاييس والضّوابط التي وضعها علماء البصرة في النّحو والصّرف، ونقد القراءة المخالفة لتلك الضّوابط والمقاييس. قال في قوله تعالى " وعصى آدمُ ربَّهُ فغَوَى" [٤] : " فَغَوى : الجمهور على الألف ، وهو بمعنى فَسَد وهلك، وقُرئَ شاذّاً بالياء وكسر الواو ، وهو من غَوِيَ الفصيل اذابشم على اللّبن، وليسَتْ بشيء " [٥] . ومنَ ذلك نقده قراءة من قرأ كلمة ((معايش)) في قوله تعالى ﴿***وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ***﴾ [٦] بالهمز ، لأنّ الياء أصليّة فلا يجوز الهمز . قال : " الصّحيح أنّ الياء لاتُهمز هنا لأنّها أصليّة ، وحُرّكت لأنّها في الأصل محرّكة ... وهمزها قومٌ وهو بعيد جداً"[٧] .

٣- عدم القراءة بما لايثبت في الرّواية، وإنْ جاز في اللّغة . فيقول في قوله تعالى ﴿***وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ***﴾ [٨] : " ومنَ العرب مَنْ يقول في

---

(١) التبيان: ٧١٧/٢.
(٢) آل عمران: ٨٥.
(٣) التبيان: ٢٧٨/١.
(٤) طه : ١٢١.
(٥) التبيان: ٩٠٦/٢.
(٦) الأعراف : ١٠.
(٧) التبيان: ٥٥٨/١.
(٨) البقرة : ١١.

مثل قِيلَ وبِيع : قُول وبُوع ويُسوّي بين ذوات الواو والياء، قالوا : وتخرج على أصلها، وماهو من الياء تقلب فيه واواً لسكونها وانضمام ماقبلها ولايُقرأ بذلك مالم تثبت به رواية" (١) .

٤- قبول القراءات ، وإنْ تعددت – اذا كانت على وفق الضوابط والمقاييس الّتي سنّها نحاة البصرة، فنجد أبا البقاء ذكر قوله تعالى ﴿ ***فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ*** ﴾ (٢) ثم قال " الجمهور على إثبات تاء التأنيث لأنّ الملائكة جماعة ، وكره قوم التّاء لأنّها للتّأنيث، وقد زعمت الجاهليّة أنّ الملائكة إناثٌ ، فلذلك قرأ من قرأ " فناداه " بغير تاء ، والقراءة به جيّدة لأنّ الملائكة جمع " (٣) .

٥- يلجأ العكبري أحياناً الى تخطئة الرّاوي لأنّه لم يضبط القراءة، فقد حكم على القراءة الواردة بسكون العين والميم مع الإدغام في قوله تعالى ﴿***فَنِعِمَّا هِيَ***﴾(٤) بالبُعد ، إذ قال " وفيه قراءة أُخرى هنا ، وهي اسكان العين والميم مع الإدغام ، وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين ، وقيل: انّ الرّاوي لم يضبط القراءة، لأنّ القارئ اختلس كسرة العين، فظنّه إسكاناً" (٥) . وقد يلجأ الى تخطئة القارئ ، لأنّ قراءته خرجت عن ضوابط اللغة ، فنراه يقولَ في قوله تعالى ﴿ ***وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ*** ﴾ (٦): " يُقرأ بتخفيف الباء، وهو بعيد ، لأنَّه من الدّبيب ، ووجُهها أنّه حذف الباءَ الأُولى كراهية التّضعيف والجمع بين السّاكنين " (٧) .

---

(١) التبيان : ٢٨/١ ، وينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٢٩٣.

(٢) آل عمران : ٣٩.

(٣) التبيان : ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) التبيان : ٢٢١/١ ، وينظر: نفسه ١١٦/١.

(٦) الحج : ١٨.

(٧) التبيان: ٩٣٦/٢.

٢- **الحديث النبوي :-**

هو " اسم من التّحديث وهو الاخبار ثمّ سُمّي به قول أو فعل أو تقرير نُسب الى النبي عليه الصلاة والسّلام " [١] وهو ما كان قولاً من أقواله ، وحديثاً من أحاديثه ، ولاشكَّ في أنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم كان أفصح من نطقَ بالضّاد ، وكلامُه يأتي بعد كلام الله عزّ وجلَّ في الفصاحة والبلاغة والبيان [٢] ، الا أنّه لم يلقّ من الاحتجاج به على ضوابط اللغة وقواعدها مالقِيه القرآن الكريم والشّعر.

وقد استشهد العكبري بالحديث الشريف على عدّة أمورٍ ، منها:-

١- **تثبيت حكم ما** : - كحكمه على أنّ اللاّم المفتوحة أو المكسورة إذا دخلت على لام المعرفة تحذف ألفها كقولك: للّرجلُ خيرٌ من المرأةِ ، ولِلّرجلِ فضلٌ [٣] ، ثمّ استشهد على ذلك بالحديث النبويّ" للهُ أفرحُ بتوبةِ عبده" [٤].

٢- بيان أصل الحرف المحذوف، كاستشهاده على حذف العين من كلمة "أست" بقول النبيّ ﷺ : " العينُ وكاءُ السّه " [٥] لأنّ اصله: " ستهة " لقولهم في الجمع أستاه [٦] .

٣- بيان التناسب الموسيقي في حروف الكلمة؛ ذكر العكبريّ : أنّهم أرادوا الهمزة في " امرئ" لمّا سكنوا الميم ، ثمّ حرّكوا الرّاء ، وجعلوها تبعاً لإعراب الهمزة،

---

(١) الكليات : ٢/٢٠٢.
(٢) ينظر: ابن مالك صرفياً : ٣٩.
(٣) ينظر: اللباب : ٢/٧٨٠.
(٤) ينظر: مسند أحمد : ١/٣٨٣.
(٥) النهاية في غريب الحديث : ٢/٤٢٩.
(٦) ينظر: اللباب ٢/٣٠٧.

واستشهد على هذا التناسب بقوله ﷺ : " ارجعْنَ مأزورات غيرَ مأجورات"[١] والقياس : موزورات ، ولكن أُريد التآخي [٢].

٤- الشعر

كثُرت الشواهد الشّعريّة عند أبي البقاء العكبريّ لأنّ الشّعر يُستشهد به لتوضيح مسألة أو لتأصيل أصل أو لتقعيد قاعدة أو لتبيان شاذ لايُقاس عليه أو ردّ مسألة ثبت للباحث مايخالفها [٣] . وقد استشهد العكبريّ بالشّعر العربيّ على عدّة أوجه :

١- **تثبيت قاعدة مستنبطة أو حكم مستخلص** : ذكر العكبريّ أنّ كلمة " سَدّ " تجمع على أسِدّة ، وكان قياسه أن يقال فيه أسدُد مثل فَلْس وأفلس أو سُدود أو أسداد ، كما جاء في جمع السَّد الذي هو الحبل [٤] ، ومنه قول الشاعر :

ومِـــنَ الحـــوادثِ لا أبالـــكَ أنَّنـــي

ضُـــرِبَتْ علـــيَّ الأرضُ بالأَســـدادِ [٥]

ومن ذلك استشهاده على دخول نون التّوكيد الثّقيلة على الفعل المضارع المسبوق باستفهام قائلاً:

" وقد تدخل على الفعل المستفهم عنه " [٦] ثمّ ذكر قول الشاعر :

هَلْ ترجِعَنّ ليالٍ قد مضين لنا [١] .

---

(١) النهاية : ١٨٩/٥.

(٢) ينظر: المتبع ٦٩٥/٢ ، والتبيان : ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: الدّرس الصّرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنقره كار : ٤٣.

(٤) ينظر: المتبع : ٦١٩/٢.

(٥) البيت للأسود بن يعفر ، ينظر : ديوانه ٢٥.

(٦) المتبع : ٦٦١/٢.

٢- **تقوية حكَم صرفيّ** : كحمكه على أنّ كلمة " رؤوف " تكون بواو بعد الهمزة مِثل شكور، ويجوز أن تكون بغير واو مثل يَقُظ [٢] ، ثم استشهد على ذلك بقول جرير [٣] : (الوافر)

يـرى للمسـلمينَ عَليـه حقّـاً كفعـل الوالـدِ الـرَّؤُفِ الـرّحيمِ

فقد وردت كلمة " رؤُف" بغير واو ، وهو شاهد يقوّي ماذهب إليه أبو البقاء.

٣- **بيان أصل الحرف المحذوف** : بيّن أبو البقاء أنّ الهمزة إذا كانت عيناً في مضارع الفعل رأى حُذفت، فيقال: يرى والأصل يرْأى ، فنُقِلت حركة الهمزة إلى الّراء، وحذفت فوزنه على هذا " يَفَل" وكذلك ماتصرّف منه [٤]. ثم استشهد على بيان أصل هذا الحرف المحذوف بقول الشاعر:-

أُرِي عينَـيّ مـالَمْ تَرْأَيـاه كلانـا عـالم بالتُّرَهـاتِ [٥]

٤- **بيان ظاهرة لغويّة**:أشار أبو البقاء الى أنّ الهمزة تبدل عيناً للاستئناسِ[٦]، كقول الشاعر: (البسيط)

أعَـنْ ترسَّـمتَ مـن خَرقـاءَ مَنزلـةً

مـاءُ الصَّـبابةِ مـن عَينيـكَ مسـجومُ [٧]

---

(١) لم ينسبه أبو زيد الى قائل، ينظر : النوادر : ١٨٤ ، وتمامه : والعيش منقلبٌ إذ ذاك أفنانا.

(٢) ينظر: التبيان : ١٢٤/١.

(٣) ينظر: ديوانه : ٤١٢.

(٤) ينظر: اللباب : ٦٩٣/٢.

(٥) البيت لسراقة البارقي، ينظر: النوادر : ١٨٥.

(٦) ينظر: اللباب : ٦٤٩/٢.

(٧) البيت لذي الرّمة ، ينظر: ديوانه :٣٧١/١. وقد وردت في الديوان أ أ ن ترسمت .

ويروى : أ أ نْ ، وقلب الهمزة عيناً هو لغة بني تميم والوجه فيه أنّ العين تقربُ من مخرج الهمزة ، وهي أبين من الهمزة، ففَرُّ وا إليها عند اجتماع همزتين [١].

٥- **بيان ظاهرة صوتيّة** :- ذكر أبو البقاء أنّ الحركة قد تُنقل الى مابعدها لضرب من التّخفيف والمجانسة الصّوتيّة [٢] .

واستشهد على ذلك بقول الشّاعر:-

ألا رُبَّ مولـــــودٍ ، ولـــــيس لـــــه أبٌ

وذي ولـــــدٍ لـــــم يَلْـــــدَهُ أبـــــوانِ [٣]

والأصل سكون الدّال من "يلِدْه" لأنّه مسبوق بأداة جزم ، ونُقلت حركة اللّام وهي الفتحة الى الدّال ، وسُكّنت اللاّم فصارت "يلْدَه" للتخفيف.

٦- **بيان دلالة بنية معيّنة** : ذكر العكبريّ أنّ البناء الموزون على " فَعّال" قد يأتي في الكلام لايُراد به الكثرة كقول طرفة بن العبد :-

ولسْـــــتُ بحـــــلاّل الـــــتّلاع مخافـــــةً

ولكـــن متـــى يســـترفِدِ القـــومُ أَرفـــدِ [٤]

وهذا يدلُّ على نفي البخل في كلّ حال، وأنّ تمامَ المدح لايحصل بإرادة الكثرة[٥] .

---

(١) ينظر: اللباب : ٦٥٠/٢.

(٢) ينظر: اللباب : ٧١٥/٢.

(٣) البيت لعمرو الجنبي، ينظر: شرح شواهد شروح الألفية للعيني : ٣٥٤/٣.

(٤) البيت لطرفة بن العبد ، ينظر: ديوانه : ٢٤.

(٥) ينظر: التبيان ٣١٦/١.

ومن ذلك أنّه استشهد علي إرادة معنى الافراد في موضع التثنية [١] ، بقول الشاعر :-

فكـــأنّ فـــي العينـــينِ حَـــبَّ قرنفـــلٍ

أو سُـــنبلٍ كُحِلـــتْ بـــه ، فانهلّـــتِ [٢]

فإنّه ذكر العينين في صدر البيت بلفظ التثنية ، وقال في عجز البيت : كحّلتْ، ليشير إلى أنّه أراد الإفراد ، وإن ذكر ذلك بلفظ التثنية . واستشهد على أنّه قد يحصل الاكتفاء بذكر الواحد عن الجمع[٣]، فذكر قول الشاعر:-

بهـــا جِيَـــفُ الحَســـرى، فأمّـــا عظامُهـــا

فبـــيضٌ ، وأمّـــا جلْـــدُها فصـــليبُ[٤]

فالسّياق هنا يدلّ على أنّ الشّاعر أراد جلودها ولكنّه اكتفى بذكر المفرد، وهو "جلد" .

٧- **الإشارة الى استعمال نادر** : ذكر أبو البقاء أنّ كلمة ناس أصلها " أُناس" فحُذفَت الهمزة، ولايكاد يُستعمل " أناس" بالألف واللاّم إلاّ نادراً [٥] .

قال الشاعر :-

إنَّ المنايـــــــا يطَّلِعْـــــــــ نَ علـــى الأُنـــاس الآمنينـــا [٦]

---

(١) ينظر: نفسه ٢١٠/١.

(٢) البيت لأبي العباس الأحول ، ينظر: النوادر : ١٢١.

(٣) ينظر: التبيان : ٢٣/١.

(٤) البيت لعلقمة بن عبده ، ينظر: ديوانه : ٢٠.

(٥) ينظر: اللباب : ٦٩٢/٢.

(٦) البيت لذي جدن الحميري ، ينظر: الخصائص : ١٥٣/٣.

٨- **بيان الزّنة الّتي عليها الكلمة** : أشار العكبريّ الى رأي بعض العلماء في كلمة ملك قائلاً " الهمزة فاء الكلمة ، ثمّ أخّرت فجُعلت بعد اللاّم ، فقالوا: مَلأك"[١] واستشهد على هذه الزّنة يقول الشاعر:-

فلَسْـــتُ لإ نســـيٍّ ولكـــنْ لمـــلأَكٍ

تنــزّلَ مــن جــوِّ السّــماءِ يصــوبُ [٢]

فوزنــه الآن " مَعْفَـل " الاّ أنّهـم ألقـوا حركـة الهمـزة علـى الـلام وحـذفوها ، فصارت " ملك" .

ومنهج العُكبريّ في إيراد شواهده الشّعريّة يتضح في أمرين :

أ- يذكر الشاهد الشعري كاملاً منسوباً الى قائله كقول الهذليّ " وهو أبو ذؤيب" .

والعــينُ بعــدَهُمُ كــأنّ حــداقَها

سُمِلَتْ بشوكٍ فهي عُورٌ تدمعُ[٣]

فقد ذكر العكبريّ هذا البَيت كاملاً منسوباً الى الهذليّ [٤] .

وقد يذكر البيت كاملاً من دون نسبة كقول الشّاعر :-

فوق جُبيلٍ سامقٍ الرّأسِ لم تكُنْ

لتبلُغَــهُ حتّــى تكَــلَّ وتعمــلا [٥]

هذا البيت استشهد به العكبريّ من دون أنْ ينسبه الى قائل [٦] .

---

(١) التبيان: ٤٦/١.

(٢) البيت لعلقمة الفحل ، ينظر: ديوانه : ١٨٨.

(٣) ينظر: ديوان الهذليين : ٣/١.

(٤) ينظر: التبيان : ٨٤٧/٢.

(٥) البيت لأوس بن حجر ، ينظر: ديوانه : ٨٧.

(٦) ينظر: اللباب : ٥٥٣/٢.

ب- يذكر جزءاً من البيت منسوباً ، كقول الأعشى : ((البسيط))
أو تِنْزِلُونَ، فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ [١] .
فهذا عجز بيت ذكره العكبريّ شاهداً منسوباً الى الأعشى [٢] .
وقد يذكر جزء البيت غير منسوب . كقول الرّاجز
يا أبتا علّكَ أو عساكا [٣]
هذا عجز بيت أورده العكبريّ للدّلالة على أنّ الفتحة الموجودة على التّاء في قولهم : يا أبتَ ، يُراد بها الألف المصّرح بها في الرّجز المذكور ، وقد ذكره من غير نسبة [٤] .

الأمثال :-

احتجّ أبو البقاء بمجموعة قليلة من الأمثال كان أكثرُها غير منسوب، يوردُها مصدّرة بقوله:

" فقالوا" [٥] ، أو " في قولهم" [٦] فقد استشهد على أنّ قوماً يجمعون كروان على " كرا" [٧] وذكر هذا المثل: " اطرق كرا ، إنّ النّعام في القرى" [٨] .

والكرا ذكر الجُبارى ، ويكون طويل العنق، يقال له إذا أريد اصطياده (اطرق كرا) ، أي تطأطأ ، واخفض عنقك للصّيد فإنّ أكبر منك وأطول أعناقاً، وهي النّعام،

---

(١) ينظر: ديوانه :٦٣، وصدره: قالُوا الرُّكُوبَ فقُلْنَا تِلْكَ عَادَتُنَا.
(٢) ينظر: التبيان : ٣٢٤/١.
(٣) البيت لرؤبة ، ينظر: ديوانه :١٨١، وصدرُه: تقول بِنْتي : قد أنى أناكا.
(٤) ينظر: اللباب :٦٩٧/٢.
(٥) ينظر: المتبع: ١٢٣/١.
(٦) ينظر: نفسه ٥٨٥/٢ ، وينظر: ٢٥٧/١.
(٧) ينظر: نفسه : ٦٢٠/٢.
(٨) المستقصى في أمثال العرب : ٢٢١/١.

قد اصطيدت ، وحُمِلت الى القرى. وهو مثل يضرب لمن يتكبّر، وقدَ تواضع مَنْ هو أشرف منه [١] .

واستشهد على كون الياء في أينق وأيانق بدلاً من الواو فقال: [لأنّ ألف ناقة مبدلة من واو لقولهم: " استنوق الجملُ " [٢]] [٣] وهو مثل يضرب للرّجل يكون في حديثٍ أو صفة شيء ثمّ يخلطه بغيره، وينتقل إليه.

(١) ينظر: نفسه : ٢٢٢/١.

(٢) المستقصى : ١٥٨/١.

(٣) اللباب : ٦٦٤/٢.

المبحث الثاني
القيـــاس

القياس

هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [١] ، أو هو " حملُ فرع على أصل بعلّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع " [٢] وللقياس أربعة أركان لابُدّ منها، وهي : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس، وحكم ، وعلّة جامعة [٣] .

والقياس من الأدلّة المعتدّ بها عند علماء اللّغة ، وهو يأتي بعد السّماع من حيث صحّة الاستدلال به وقوّة الاحتجاج ، يقول ابن جني " إذا أدّاك القياس الى شيء ما ثُمّ سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره ، فدَعْ ما كنت عليه الى ماهم عليه " [٤] ، ولذا لا يمكن إنكار القياس لثبوته بالدّلائل القاطعة والبراهين السّاطعة ، يقول الأنباريّ " فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولانعلمُ أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدّلائل القاطعة والبراهين السّاطعة وذلك أنّ الأئمّة من السّلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد ، وانّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتّى يعلم من قواعد النّحو ما يعرف به المعاني المتعلّقة معرفتها به منه" [٥] وأمّا فوائد القياس فكثيرة " وله أهميّة كبيرة في نموّ اللّغة وتطوّرها، وغزارة مادّتها، واستخلاص قواعدها الصّرفيّة أو النّحويّة، وضبط

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥-٤٦.

(٢) لمع الأدلة : ٩٣.

(٣) ينظر: نفسه : ٩٣.

(٤) الخصائص :١/١٢٥.

(٥) لمع الأدلّة :٩٥ وينظر : الاقتراح : ٩٤-٩٥.

أحكامها، ذهب إليه النُّحاة الأوائل بحكم فطرتهم، وسجيّتهم، مقارنين بين الأشباه والنّظائر، ومستنبطين منها الأوصاف المشتركة التي تلتقي فيها ، ثمّ توسّع فيه من جاء بعدهم كالخليل " ت ١٧٥هـ" وابي علي " ت ٣٧٧هـ" ثمّ تلميذه ابن جني " ت ٣٩٢هـ" فجعلوه منهجاً ذا قواعد ثابتة، ومعالم محدودة " [١] .

القياس عند العكبريّ

كان أبو البقاء مولعاً بالقياس بارعاً فيه ، وقد أخذ بهذا الأصل في دراساته الصّرفيّة فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل الصرف من قياسه ، ويمكن توضيح القياس عند العكبريّ بما يأتي:-

١- **ماخالف القياس شاذ ، وإنْ أشبه الأصل** :- وقد جاء ذكر ذلك عند تفصيله القول في الصّفة نحو : قُصوى " فهي صفة وقد خرجت على الأصل ، وهو شاذّ منبّه على الأصل في الجميع، ومثله في المفتوح: رَيّا ، وكان القياس في الاسم روّى ، وفي الصّفة : ريّا ، ولكنّه جاء بالعكس على الشذوذ" [٢] وذكر ماصحّت فيه الواو نحو : خونة قائلاً " صحّت الواو في خَونة وحَوَكة لوجهين: أحدهما: أنّ تاء التّأنيث بعّدته من شبه الفعل فخرج على الأصل، والثاني: أنّ ذلك أُخرج على الأصل تنبيهاً على أنّ أصل الباب كلَّه التصحيح ، وعلى ذلك جاء استحوذ، ونحوه، وقد قالوا حاكة وخانة فأجروه على القياس " [٣] ، وقال " وممّا صحّت فيه الواو القَوَد والأَوَد نُبّه بذلك على أصل الباب" [٤] وقال في همزة التأنيث المبدلة من ألف التأنيث "همزة التأنيث وهي مبدلة من ألف التأنيث، وهي زائدة ، والجيّد إبدالها نحو : صحراويّ ،

---

(١) الخليل بن احمد ، رائد التراث العربي اللغوي ، مجلة الرسالة الإسلامية ، العددان : ١٨٤-١٨٥، ص١٥١-١٥٢.

(٢) اللباب : ٢/٧٣٠.

(٣) نفسه : ٢/٦٥٢.

(٤) نفسه : ٢/٦٥٢.

لأنّها ضعُفت بالإبدال عن زائد غير ملحق ولهذا تبدل في التثنية واواً ، وقد أقرّها بعض العرب على الشّذوذ ، فقال : صحرائيّ شبّهها بالمبدلة من أصل أو ملحق " [١] .

٢- **تكسير الصّفة ضعيف قياساً** : قال أبو البقاء موضحاً ذلك "وأمّا تكسير الصّفة فليس بقويّ في القياس، يعني أنّ قولك: امرأة صَعْبَة وخَذْلة لايقوى في القياس أنْ تجمعها على صِعاب وخِدال ، وكذلك ضاربة وضوارب ، وإنّما كان كذلك لوجهين: أحَدُهما: أنّ الصّفة مشتقّة من الفعل وعاملة عمله، وليس باب الفعل أنْ تجمع ، ويتصرف في لفظه بعلامة للجمع، وإنّما باب الأسماء التي تعدّد مُسمّياتها فتحتاج إلى جمع الأسماء ليدلّ على كميّات المسمّى ، فأمّا جمع الصّفة بالواو والنّون فهو على القياس، لأنّ لفظ الصّفة يبقى بعينه ، ويزاد عليه بعد تمام صيغته فهي في ذلك كالفعل، ألاترى أنّ قولك : يضربون ، يسلمُ فيه حرف " يضربُ" ثم يُؤتى من بعد ذلك بعلم الجمع، كما أنّ " ضاربون" كذلك وليس كذلك ضوارب ولاضراب لأنّ الفعل لايوجد فيه مثل هذا ، والثّاني [٢] : أنّ الصّفة إذا كُسّرت حدث فيها تأنيث الجمع ، وإنْ كانت لمذكّر ، كحاطب وحطّاب، ويجوز تأنيث الفعل المسند اليه ... وإذا حدث فيه تأنيث الجمع التبس صفات المذكّر بصفات المؤنّث ، ألا ترى أنّه يجوز قامت الصّعاب، وأنت تريد النّساء والرّجال، واذا جمعته جمع الصّحيح لم يلتبس، لأنّك تقول في المؤنّث : قامت الصّعْباتُ، وفي المذكّر: قام الصعبون، ومع هذا فقد كُسّرت الصّفات كما كُسّرت الأسماء إذْ كانت أسماءً اعتباراً بحكم الأسماء" [٣] .

---

(١) المتبع : ٦٧٤/٢.

(٢) سبق أن ذكرنا أن هذا خطأ شائع عند العكبري والصواب أن يقول والآخر .

(٣) المتبع : ٦١٧/٢ –٦١٨.

٣- **أمن اللّبس يُبيح مخالفة القياس:** إنّ معظم الشّاذ عن القياس في لغة العرب إنّما شذّ مراعاة لعلّة أمن اللّبس نحو قولهم في النّسب الى عبد الدّار عبدريّ ، وإلى عبد شمس عبشميّ ، والى عبد مناف: منافيّ، فخالفوا فيها القياس ليأمنوا الالتباس لكثرة وقوع لفظة عبد في كلامهم فلو راعوا في هذه الألفاظ القياس لا لتبست بنظائرها [١] . ومن أمثلة ذلك عند العكبريّ قوله " وأمّا بِيْضٌ فأصلها بُوْضٌ مثل سُودٍ وحُمرٍ إلاّ أنّ الياء في القياس تَنقلب واواً لسكونها وانضمام ماقبلها ، ولكنهم خالفوا القياس فكسروا ليحصل الفرق بين بيض جمع أبيض وبيضاء، وبين قولهم : دجاجٌ بُيْضٌ جمع بَيُوَض ، إذا سكّنوا الياء قلبوها واواً"[٢] وقال في موضع آخر متحدّثاً عن همزة الوصل "وكان القياس أن يفتحوا في " اِشرَبْ" اتباعاً لكن تجنّبوه لئلاّ يلتبس بالمضارع أو الماضي الرُّباعي، فكسروه حملاً على ماهو أقرب الى الفتح" [٣] ، ومنه قوله في باب النسب" فإنْ نسبتَ الى مضاف ومضاف إليه مثل ابن الزُّبير وعبد القيس نسبت الى ماحصل به الشُّهرة، فتقول : زبيريّ وقيسيّ ، وقالوا في عبد الدّار : عبدي وعبدريّ وفي عبد شمس: عَبْشَميّ ، وقالوا أيضاً في عبد القيس عَبقسيّ ، فنحتوه من أصلين ، وذلك يُسمع ولايُقاسُ عليه " [٤] .

٤- **حّذفُ الحرف الزّائد إذا أوجب القياس الحذف:** أشار أبو البقاء الى ذلك في أثناء حديثه عن الزيادة في الأسماء ، فقال " اذا كان الاسم خمسة أحرف ، وفيه زائد واحد ، ولم يكن بدّ من تخفيفه فأولى ماحذف الزَّائد لتُحصَّنَ الأصولُ عن التّغيير فمن ذلك مُدحرج الميم فيه زائدة ، لأنّه من " دحرجَ"

---

(١) ينظر: علّة أمن الليس : ١٢٠.

(٢) اللباب : ٢/٧١٣.

(٣) المتبع : ٢/ ٦٩٨.

(٤) اللباب :٢/٥٥١.

فتقول دحارج، ولم يقولوا مداحر، لئلا يحذف الأصل ويقرّ الزّائد"[١] وقال: " إذا أوجب القياس حذف حرفٍ كان الأولى أن يحذف الزّائد لما تقدّمَ، فإذا كان فيها زائدان لم تدعُ الحاجة الى حذفهما لأنّ الحاجة الى حذف مايقع به الثّقل، فإذا تساوت الزيادتان خُيّرتّ في حذف أيّهما شئت، وذلك مثل حَبَنْطَى ، النون والألف زائدتان لأنه من " حَبَط يحبطُ" اذا انفتح بطنه"[٢] .

٥- **ماغلب عليه شيءٌ قيس عليه** : - ورد ذلك عند أبي البقاء لمّا تحدّث عن جمع " أفعل " " وهو اذا كان صفةً يجمع على "فُعْل" نحو أحمر وحُمْر وكذلك فعْلاء ، وإنْ كان اسماً جُمع على أفاعل مثل : أفكَل وأفاكل ، فأمّا الأحامس والأباطح فهي صفات في الأصل ، ولكنّها غلبَتْ فصارت كالأسماء، وكان القياس: أبطح وبَطْحاء وبُطحْ، ولكن لمّا لم يقولوا : مكانٌ أبطح ، وبقعة بَطحاء، بل قالوا : أبطح وأباطح صار كالاسم ومثلهُ أبرق وأبارق " [٣] فلمّا غلبت الاسميّة على أبطح وأبرق جمعا كما يجمع الاسم على أفاعل ، ولم يجمعا كما تجمع الصفة على " فُعْل".

٦- **لايقاس على ماشذّ سماعاً وقياساً** : - أشار أبو البقاء الى هذا الأمر في باب النسب قائلاً " هذا الشّذوذ لايقاس عليه، لأنّ شذوذه من جهة السّماع والقياس جميعاً فمن ذلك النّسب إلى الحيرة: حاريّ ، ووجه الشَّذوذ فيه أنّهم قلبوا الياء السّاكنة ألفاً، ولاعلّة توجب ذلك ... ومن ذلك قولهم في النَّسب الى زَبينة ، قبيلة، زَبانيّ فأبدلوا من الياء السّاكنة ألفاً لما ذكرنا في الحيرة ،

---

(١) المتبع :٦١٣/٢.

(٢) نفسه: ٦١٤/٢ ، فإذا حذفت وقلبت الألف ياءً لانكسار ماقبلها قلت : حباطي أو حباطٍ ، واذا حذفت الألف قلت حباذط .

(٣) المتبع : ٦٢١/٢.

والقياس زَبَنيّ كحَنَفيّ، ومن ذلك حُبَلِيّ في النَّسب الى بني الحُبْلَى والقياس حُبلِيّ ، أو حُبْلَوِيّ، فغيّروا بأنْ ضمّوا الأول وفتحوا الثاني " [١] .

٧- **ترك القياس إذا عارض السّماع** : - وقد صرَّح بذلك في باب المقصور والممدود " واعلم أنّ كثيراً من الممدود والمقصور لايُعرفُ الا سماعاً والمرجع في ذلك الى كتب اللّغة ، وإنّا نذكر في هذا الباب ما يعرف به المقصور والممدود من المقاييس، والأصل في ذلك أنْ تَحمِل الكلمة التي تشكُّ في قصرها أو مدّها على نظيرها من الصّحيح، فإنْ كان قبل الحرف الصحيح المقابل لألف الكلمة التي تشكُّ فيها ألفٌ فهي ممدودة وإلاّ فهي مقصورة، الا أنْ يرد السّماع بذلك "[٢] وقال أبو البقاء معترضاً على من ذهب الى أنّ الهاء في " هناه" لمدّ الصوت كما أُلحقت في النّدبة أو للوقف والألف قبلها لام الكلمة " وهذا المذهب ضعيف لأنّ ألفها تثبت في النّصب مع الإضافة، ولا اضافة هنا إلاّ أنْ يُدّعى أنّها أُتِمّت كما جاء في أبٍ أبا ، وهو قياس لو ساعدهُ سماع" [٣] .

٨- **القياس يقوى اذا وافق السّماع** : - قال أبو البقاء " واختلفوا فيما إذا وقعت ألف التّكسير بين ياءين أو ياءٍ وواوٍ، نحو : عيّلة وعيايل، وسيّقة وسيايق فمذهب سيبويه همز الأخيرة، وقال الأخفش لاتُهمز هنا لأنّ الياء أخف من الهمزة ، ومعها من جنسها ، والياء لم تبدل همزة بخلاف الواو ، فإنّها قد أُبدلت في وجوه وصحراوات . وحجّة سيبويه السّماع والقياس، فالسّماع ماراواه المازنيّ أنّه سأل الأصمعي عن جمع عيل، فجمَعَ وهمز ،

---

(١) المتبع : ٦٧٦/٢-٦٧٧.

(٢) اللباب : ٧٤٠/٢.

(٣) نفسه : ٦٧٦/٢.

والظّاهر أنّه سمِعَهُ وأمّا القياس فإنّ العلّة التي أوجبت الهمز في الواوين موجودة هاهنا" [١] .

٩- **لايُقاس على الشّاذ والضّعيف** : - قال الشّيخ العكبريّ في باب النّسب الى الاسم المقصور الرّباعي " فإنْ كان المقصور أربعةَ أحرف ففيه القلب، لأنّ الاسم لم يبلغ غاية الأُصول فخرج على الأصل، وجاز الحذف، لأنّه بقي على زنة أقلّ الأصول ويصير بالزّيادة على زنة أكثرها، ومنهم من يزيد الواو فيقول: دنياوي، وهو شاذ ضعيف في القياس" [٢] . ومن ذلك قوله في باب جمع المؤنث السّالم " فإنْ كانت الفاء مضمومة والعين ساكنة صحيحة جاز ضمُّها اتباعاً وفتحها فراراً من الضّمتين ، وتسكينها على الأصل نحو حُجُرات فإن كانت العين واواً نحو : سورة لم تحرِّكْ لئلاّ تثقلَ الواو بالضّمِّ أو تُقلب ألفاً إنْ فُتِحت ، وقد جاء في الشّاذ سَوَرات بالفتح" [٣].

أنواع القياس عند أبي البقاء

١- **قياس العلة** : - قياس العِلّة أنْ تحملَ الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل [٤] ، مثال ذلك قلب الواو همزةً إذا وقعت عيناً في اسم فاعل فعلٍ أُعلّتْ فيه نحو : قائل وجائز ، والأصل : قاوِل وجاوِز، فقلبت الواو همزة في هذين المثالين لأنّها " لمّا اعتلّتْ في قال وجاز اعتلّت في "قائِل وجائز " لأنّه من فروع الفعل وعلّة القلب هنا تقربُ من علّة القلب في الفعل " [٥] ومن ذلك قياسُه صحّة الواو في الفعل " اجتَوَروا" وعدم قلبها ألفاً على صحتها في الفعل " تجاوروا" وعدم قلبها " إذْ لافرق بينهما في المعنى ،

---

(١) اللباب : ٢/٧١٨.
(٢) نفسه : ٢/٥٤٥.
(٣) نفسه : ٢/٥٧٣.
(٤) ينظر : لمع الأدلّة : ١٠٥.
(٥) اللباب : ٢/ ٦٤٥.

ولاموجب للقلب في تجاوروا فحُمِل اجتوروا عليه، وهكذا حِول وعوِر ، لأنَّ الأصل احوَلّ واعورّ، وهذا لم توجد فيه علّة القلب، فكان التّصحيح دليلاً على هذا الأصل " [١] وقد قاس أبو البقاء إبدال الألف واواً في جمع التكسير نحو قولنا :ضوارب جمع ضاربة على إبدالها في التّصغير كقولنا : ضُويرِب في تصغير ضارب، فأُبدلت الألف واواً في التّصغير لانضمام ماقبلها، والألف لاتقع بعد الضمّة كمالا تقع بعد الكسرة، وكان أُبدالُها واواً لكي تجانس الضمّة التي قبلها " ثُمّ حُمِل حالُها في الجمع على التّصغير لأنّ التكسير والتّصغير من وادٍ واحد " [٢] .

فهذا القياس الذي حمل بموجبه أبو البقاء هذه الفروع كاسم الفاعل والجمع على الأصول يسمّى قياس العلّة.

٢- **قياس الشّبَه** : - قياس الشَّبه أنْ تحمل الفرع على الأصل بضرب من الشَّبَه[٣]، وهو أنْ ينعقد بين الكلم إذا كانت علاقة الشّبه موجودة بين الطّرفين ، مثال ذلك جعلهم ماجاء مجموعاً جمع تكسير نحو صُرَد وجُرَذ على صِرْدان وجرذان على وزن " فِعْلان" محمولاً على غُراب وغِربان لأنَّهم شبَّهوا " فُعَلاً" نحو صُرَد بـ " فُعال" نحو : غُراب ولذلك قال أبو البقاء " فأمّا فُعَل نحو : صُرَد وجُرذ فقد جاء على "فِعْلان نحو صِرْدان وجِرذان، وذلك أنّهم شبّهوا فُعَلاً بفُعال نحو غُرَاب فكما قالوا : غِربان، قالوا : صِردان فكأنّهم خفّفوا فُعالاً، فحذفوا ألفه كما حذفوا ألف خِيام فقالوا: خيم" [٤] ومن ذلك قياسه فتح ماقبل علامة التأنيث على فتح الأسم الأوّل من المركّب نحو حضرَموت، اذ يقول: " علامة التّأنيث كالمنفصل من الكلمة ، وهي بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم

---

(١) اللباب : ٢/ ٦٥٢.

(٢) نفسه : ٢/ ٦٦٥.

(٣) ينظر : لمع الأدلّة : ١٠٧.

(٤) المتبع: ٦٠٧/٢.

آخر، ولهذا فُتح ماقبلها في الكبر أبداً كما فتح الاسم الأوّل من المركّب نحو حضرَموت وخمسةَ عشر"[١] وقد قاس أبو البقاء كلّ مصدر ماضيه على أربعة أحرف موزوناً على " أفعل" وكانت لامه حرف علّة على مصدر الفعل الصحيح فيكون ذلك كلّه على وزن " أفعال" نحو أعطى إعطاءً، يقابله من الصّحيح أنعم انعاماً، يقول العكبري "كلّ مصدر ماضيه أربعة أحرف على "أفعل" معتلّ اللام فهو ممدود نحو أعطى إعطاءً وأغنى إغناءً، لأنّ نظيره من الصّحيح أحسن إحساناً وأكرمَ إكراماً، فقبل آخره ألف زائدة" [٢] .

٣- **قياس الطّرد** : – هو أنْ تطّرد القاعدة الصّرفيّة على نوع معيّن من الألفاظ تتشابه في قياساتها وقواعدها وضوابطها، مثال ذلك قياسه حذف الواو من المضارع المصوغ من الثّلاثي المثال نحو أعِدُ ونعِد وتعِدُ على حذفها في "يَعِد" طرداً للباب ، اذ يَقول " حُذفتْ الواو في أعِدُ ونعدُ وتعِدُ، ولا علّة ، إذْ ليس قبل الواو ياء، قيل: إنَّما فعلوا ذلك ليطّرد حُكم المضارع لاشتراك أنواعه " [٣] وجعل أبو البقاء حذف الهمزة في اسم الفاعل نحو : مُكرِم ، واسم المفعول نحو: مُكرَم ، والمضارع نحو نكرم ويُكرِم وتكرِم مقيساً قياساً مطّرداً على "أُكرم" يقول العكبريّ " فأمّا اسم الفاعل والمفعول نحو مُكرِم ومُكرَمُ فالهمزة فيه محذوفة لبنائه على الفعل واشتقاقه منه ، وليس كذلك مصدره فإنّها لاتحذف فيه نحو الإكرام فأمّا بقيّة الأفعال المضارعة فتحذف فيها الهمزة طرداً للباب وكذلك اسم الفاعل والمفعول، نحو تُكرم ويُكرم ونُكرمُ " [٤] وحذفت الهمزة من المضارع " يرى " لأنّ الأصَل: يَرْأَى فنقلت حركة الهمزة الى ماقبلها وحُذِفت ، فصار وزنه "يَفَلُ" وقد حذفت الهمزة ممّا تصرّفَ منه

(١) المتبع : ٦٨٣/٢.
(٢) اللباب : ٧٤٢/٢.
(٣) نفسه: ٦٨٤/٢.
(٤) نفسه ٦٨٦/٢ .

نحو : أريتُك الحقَّ واضحاً وفي اسم المفعول " مُرى " واسم الفاعل " مُرٍ" طرداً للباب ، قال أبو البقاء " وأمّا حذف الهمزة عيناً فقولهم في مضارع : رأى واخواتها : يرى، والأصل يرْأَى فنُقِلت حركة الهمزة الى الرّاء، وحُذفت فوزنه الآن "يَفَلُ" وكذلك ماتصرّف منه نحو : أرى زيدٌ عمراً بكراً فهو " مرٍ" والمفعول : مُرَى ، فأمّا راءٍ فاسم فاعل من رأى يرى" [1] .

ألفاظ القياس : وردت عند أبي البقاء ألفاظ تدلّ على تمسّكه بالقياس، فمن هذه الألفاظ ماكان دالاً على القبول والرّضا ، ومنها ماكان دالاً على الرّفض.

أ- **ألفاظ القياس الدّالة على القبول**

١- **الأولى** :- قال أبو البقاء " وإنْ صَغّرتَ قبعثرى قُلت: قُبَيعِث ، فحذفْتَ الألف والرّاء، لأنّ خمسةً منها أُصول ، والألف زائدة، والخماسيّ يحذف منه آخره، وهو أصل ، فأولى أنْ يحذف معه الزّائد" [2] .

٢- **الأقيس** : - أشار العكبريّ الى ذلك بقوله " فإنْ كان قبل الياء المشدّدة حرفان مثل عَدِيّ وقَصِيّ فمن العرب من يقرّه على حاله، ويجمع بين أربع ياءات، وهو مُستثقل، والأكثر الأقيس أنْ تحذف الياء السّاكنة، وهي ياءُ فعيل ، وتبدل من الكسرة فتحة، فتنقلب الياء المتحرّكة ألفاً، ثمّ واواً فتصيرُ إلى عَدَوِيّ فراراً من الثّقل" [3] .

٣- **الأكثر**: - وقد ورد ذلك في مواضع عدّة منها قولُه " وأمّا إمّعة فالهمزة فيه أصل لوجهين: أحدهما: أنّه صفة وليس في الصّفات " إفعَلَةٌ" ولا " إفعل"

---

(١) اللباب : ٦٩٣/٢.

(٢) نفسه ٥٥٥/٢.

(٣) نفسه ٥٤٧/٢.

بكسر الهمزة، والثاني: أنّا لو قضينا بزيادتها ، لكانت الميم فاءها وعينها، وهو شاذ لم يأتِ منه الا دَدَن وكوكب، ويجب أن يُحمل على الأكثر" [١] .

٤- **الأجود :** قال أبو البقاء " فإنْ كان مجزوماً أو مبنياً على السّكون نحو : لَمْ يردّ ، وردّ ، ففيه مذهبان أحدُهما: الإدغام استثقالاً للنُّطق بالمثلين، إلا أنّ المبنيّ إذا كان مضموم الأوّل جاز تحريك الطّرف بالضمّ اتباعاً وبالفتح إيثاراً للأخفّ ، وبالكسر على أصل التقاء السّاكنين ولابُدّ من التحريك لئلا يُجمعَ بين ساكنين ، والأجود في المجزوم ألاّ يُحرّكَ بالضّمّ لئلاّ يُشبهَ الرّفعَ"[٢] .

٥- **الأقوى :** قال أبو البقاء " وأمّا افتعل من الذّكر فأصله: اذ تكر، فحوّلْتَ التّاء الى الدّال ، والذال الى الدّال، وأتيت بهمزة الوصل، وإنْ شئتَ حَوَّلْتَ الثاني الى الأوّل ، فجعلتهما ذالاً مشدّدة، والأوّل أقوى" [٣] .

٦- **الجيِّد :** قال ابو البقاء " إذا لم يكن المنقوص منوّناً للألف واللاّم ، فالجيّد الوقف عليه في الرّفع والجر بالياء لأنّها تثبت في الوصل لعدم موجب الحذف ، فلم يتغيّرْ في الوقف، ويجوز حذفها ، وفيه وجهان: أحدهما: الفرق بين الوصل والوقف ، ولا فارق إلاّ الياء، والثاني : أنّهم قدّروا الاسم نكرة موقوفاً عليه، ثمّ أدخلوا عليه الألف واللاّم ، وهو كذلك ، فبقِيَ على حاله، فأمّا في النّصب فالياءُ لاغير، لأنّها تتحرّك في الوصل، وحُذفت حركتها وكفى به فرقاً" [٤] .

---

(١) اللباب : ٦٠٢/٢.

(٢) نفسه: ٧٠٩/٢.

(٣) نفسه: ٦٧٩/٢.

(٤) نفسه: ٥٨٣/٢.

ألفاظ القياس الدّالّة على الرّفض :

١- **الأضعف** :- قال أبو البقاء " قال بعضهم : استحيتُ منك بياء واحدة ساكنة، وفتح الحاء، ووجهه من طريقين: أحدهما أنّه نقل فتحة الياء الأُولى الى الحاء، فانفتحت الحاءُ وسُكّنت الياءُ، وقلبها ألفاً، وبعدها ياءٌ ساكنة فحُذفت الألف لالتقاء السّاكنين، ومنهم من قال: اجتمعت الياءان ساكنتين، فحُذفت الأولى ، ونظيره قولهم: مَسْتُ وظَلْتُ وحَسْتُ في مسِسْتُ وظلِلْتُ وحسِسْتُ فسكّنَ السّينَ الأولى واللّام الأُولى ، ثمّ حذفها لالتقاء السّاكنين وبقي الأوّل مفتوحاً، ومنهم من ينقل هذه الكسرة الى الأوّل فيكسِره ، فيقول: مِسْتُ، والطّريق الثاني: أن تكون الياء الأُولى قُلبت أَلفاً لتحرُّكها الآن، وانفتاح ما قبلها في الأصل، كما ذكرنا في استقام ، فإذا سُكّنت الياء الثّانية من أجل الضمير حُذِفت الألف لالتقاء السّاكنين ، فقال: استَحيتُ مثل: استَقَمْتُ، وهذا أضعفُ الوجهين"[١].

٢- **الضّعيف والبعيد** : - قال أبو البقاء "فأمّا قَلْقَل وزَلْزَلَ فوزنُه فَعْلَلَ، وقال قوم : فَعْفَل وهو ضعيف ، لأنّ تكرير اللّام هو الكثير" [٢] وقال في موضع آخر " وفي الآن أربعة أوجه: أحدها: تحقيق الهمزة وهو الأصل، والثّاني: القاءُ حركة الهمزة على اللاّم وحذفها ، وحذف ألف اللاّم في هذين الوجهين لسكونها، وسكون اللاّم في الأصل، لأنّ حركة اللاّم هاهنا عارضة والثّالث: كذلك، الا أنّهم حذفوا ألف اللاّم لما تحرّكت اللاّم فظهرت الواو في "قالوا"[٣] والرابع: إثبات الواو في اللفظ وقطع ألف اللاّم وهو بعيد " [٤] .

---

(١) اللباب : ٢/٧٢٥.

(٢) نفسه: ٢/٥٩٥.

(٣) البقرة : ٧١.

(٤) التبيان : ١/٧٧.

٣- **الشّاذ :** وقد ورد في مواطن كثيرة عند العكبريّ منها قوله " وقد شذّ من أبنية الثلاثي غير السّاكن العين: زمَن فجاء على أزمُن إذْ كان زمن بمعنى دهر فحُمل جمعُه على أدْهُر " [١] وقال " وأمّا إبدال الهمزة من الهاء فقد جاء ذلك في حروف ليست بالكثيرة والوجه في إبدالها أنّ مخرجيهما متقاربان، إلا أنّ الهاء خفيّة والهمزة أبين منها، فأُبدل الخفيّ من البيِّن ، فمن ذلك ماءٌ والأصل فيه: مَوَهٌ لقولك في جمعه : أمواه ومياه ، وماهت الرَّكْيَة تموه ، فقد رأيت لام الكلمة كيف ظهرت هاءً في التَّصريف، فأبدلوها همزة ، والواو ألفاً، وقد جاء في الجمع أمواءٌ على الشَّذوذ" [٢] .

(١) اللباب : ٢/٥٦٩.

(٢) اللباب : ٢ /٦٤٧-٦٤٨.

المبحث الثالث
العلة الصّرفية

العلّة الصّرفيّة :-

اهتمّ أبو البقاء بالعلّة الصّرفيّة اهتماماً كبيراً ، وصرف لها الكثير من عنايته ، فكان واحداً من أبرز العلماء المعلّلين الّذين كانت جهودهم امتداداً واضحاً لجهود النّفر القليل من أسلافهم، ممّن أولوا هذا الجانب قدراً كبيراً من عنايتهم، وأطالوا الوقوف عليه، والعلل تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الّذي يعلّله ، ونتيجة لهذا الاختلاف تعدّدَت الآراء، وتشعّبت الأحكام، وتباينت الأدلّة والحجج . واتّبع أبو البقاء منهجاً تعليليّاً خاصّاً ، فجعل لكل حكمٍ من الأحكام الصرّفية علاً ترجحه وتقويه، ويتّضح ذلك بجلاء حين نرى الحكم الواحد تحشد له في أكثر المواضع علاً تزيد على المعتاد ، فيكون له علَّتان او ثلاث أو أكثر، ولذلك لم يكتفِ بتعليل ماهو موجود في اللّغة، وإنّما مضى الى ما هو غير موجود، فيُعلّل ماقالوه، ومالم يقولوه ، وما استعملوه وماتجنّبوه، ولاتقف هذه التعّليلات عند بيان الوجه الواحد، وانّما تتعدّد الأوجه وتكثُر ، تبعاً لتعدد الأحكام ومايُساق لها من العلل المختلفة.

ولمّا كانت العلل مستقاة من طبيعة هذه اللغة ومستمدّة من خصائصها الذّاتية، فإنّها لابُدّ أنْ تظلَّ الأصل الذي يعتمد عليه لمعرفة مايتكشّف من الظواهر اللّغوية والنّحويّة والصّرفيّة ، ومايلمح من العوارض التي تطرأ على الصّيغ والأبنية، ولذا نرى العلّة التي وردت عند الخليل وسيبويه والزجّاجي والفارسيّ وابن جني والأنباري قد وردت عند أبي البقاء العكبري فضلاً عن وجوه الاستدلال الأخرى التي ملأت مصنفاته.

علة الاتباع :

أشار أبو البقاء الى هذه العلّة في مواضع عدّة منها قوله ((وأمّا امرُؤٌ فأصله: مَرْوٌ ، وفيه لغات ضمّ الميم وفتحها وكسرها ، ومنهم من يجعل الميم تبعاً للإعراب وإنّما أرادوا الهمزة لمّا سكّنوا الميم، ولمّا سكّنوها حرّكوا الّراء، وجعلوها تبعاً لإعراب الهمزة كما أتبعوا في المِعِيرة [١] وشِعِير [٢])) ، وقال في إعراب الحمدلة " ويُقرأ بكسر الدّال اتباعاً لكسرةِ اللاّم كما قالوا : المِعِيرة ورِغِيف وهو ضعيف في الآية لأنّ فيه اتباعَ الإعرابِ البناءَ وفي ذلك إبطالٌ للإعراب، ويُقرأ بضمّ الدّال واللاّم على اتباع اللاّم الدّال وهو ضعيف أيضاً ، لأنّ لام الجرّ متّصل بما بعده ، منفصل عن الدّال ، ولانظير له في حروف الجر المفردة، الا أنّ من قرأ به فرّ من الخروج من الضمّ إلى الكسر ، وأجراه مُجرى المتّصل، لأنّه لايكاد يستعمل الحمد منفرداً عمّا بعده " [٣] .

علّة الأقوى :

قال أبو البقاء في صياغة جمع الكثرة من الاسم الموزون على " فَعْل" : " وأمّا جمع الكثرة فيه فله من أبنية الجمع بناءانِ، وهما : فِعال مثل : كَلْب وكِلاب ، وفُعُول مثل : فَلْس وفُلُوس ، وإنّما كان كذلك لأنهم لمّا أرادوا دلالته على الكثرة، زادوا في حروفه الألف والواو ، إذ كانا من حروف المدّ ، وفي المدّ استطالة صوت تتكثّر به الكلمة ، وقوّوا ذلك أيضاً بكسر أوّل البناء ، وضمّه فكان ذلك أقوى من : أفعُل " [٤] .

---

(١) يقال كفّ مِعِيرة إذا كان عظمها الأوسط ناتِئاً ، ينظر اللسان " عير" .

(٢) المتبع : ٦٩٤/٢.

(٣) التبيان: ٥/١.

(٤) المتبع : ٦٠٤/٢.

١- علّة الاستغناء

علّل أبو البقاء بهذه العلّة أحكاماً صرفيّة عدّة ، منها قوله " فأْتوا : أصلُهُ: ائتيُوا، وماضيه: أتى ، ففاء الكلمة همزة، فإذا أمرْتَ زدْتَ عليها همزة الوصل مكسورة، فاجتمعت همزتان، والثّانية ساكنة ، فأُبدلت الثّانية ياءً لئلّا يُجمع بين همزتين، وكانت الياء الأولى للكسرة قبلها، فإذا اتّصل بها شيء حُذفت همزة الوصل استغناءً عنها ، ثمّ همزة الياء، لأنّك أعدتها إلى أصلها لزوال الموجب لقلبها " [١] ، ومن ذلك قوله " وأمّا المعتلّ العين بالواو نحو عاد يعود، وجاب الأرضَ يجوبها فأصلُه: فَعَل بفتح العين، يفعُل بضمّها ، ولم يأتِ الا كذلك، وكان الأصل: يَعْوُد بسكون العين وضمّ الواو مثل قتل يقتُل ، فاستثقلت الضمّة على الواو ، فنُقلت الى ماقبلها، وبقيت ساكنة، ومن أجل ذلك تقول في الأمر : عُدْ، وقُلْ، لأنّ مابعد حرف المضارعة قد يُحرّك، فاستُغني عن همزة الوصل، وهذا إسكانُ متحرّك ، وتحريك ساكن ، وهو المسمّى تغييراً " [٢] وقال " ومن ذلك شِبْه ومُشابَهُ، والقياس في شِبْه أشباه، وقد قالوه : فأمّا مشَابَه فواحدها مَشَبَهٌ أو مُشبِه، ولم يقولوا في الواحد ذلك ، ولو قيل: إنّهم أرادوا جَمع مَشبَه الذي هو المصدر، واستعملوه في الجمع دون الواحد ، واستغنوا في الواحد بشِبْهٍ كما استغنوا بترك عن وذر لكان وجهاً، ولو قيل انّ مَشَابَه جمع مُشبِه اسم فاعل من أشبَهَ لكان على القياس"[٣].

علّة الاشتقاق :

قال أبو البقاء "وأمّا النّون إذا كانت ثانية ساكنة، ولم تخرج الكلمة بها عن الأصول ، فهي أصل إلا أنْ يدلّ الاشتقاق على زيادتها، وذلك نحو حَبنْتر ، النّون فيه أصل ، لما ذكرنا ، وعلّة ذلك أنّ الثاني لم تكثر زيادته ، ككثرة زيادة الثالث،

---

(١) التبيان: ٤٠/١.

(٢) اللباب : ٧٠٦/٢.

(٣) المتبع: ٦١٩/٢.

وممّا دلّ الاشتقاق على زيادته من هذا عنسل وعنبس" [١] وقال في موضع آخر " والنّون في سكران وعطشان وبابه زائدة بدليل الاشتقاق والاصول، أمّا الاشتقاق فظاهر، وأمّا الأصول فإنّه ليس في الكلام فَعْلال بالفتح، فأمّا عُثمان وعمران، فتعرف زيادتها فيهما بالاشتقاق وكذلك كل هذا الباب، وكذلك المصادر نحو الغَلَيان والشنآن" [٢] وقال العكبري معلّلاً بهذه العلّة " وأمّا النّون في نَهْشَل فأصل لأنّه من نهشلتِ المرأةُ اذا أسنّتْ ... وأمّا النّون في عنْتَر فأصل عند البصريين لأنّ له نظيراً وهو جعفر، ولم يقم دليل على الزّيادة من طريق الاشتقاق، وقال غيرُهم : هي زائدة ، لأنّه مشتق من العَثْر وهي الشّدّة ، يقال : عتَر الرّمحُ إذا اشتدّ وعترَ أيضاً اضطرب، ويجوز أن يكون من عترَ إذا ذبح ، ومنه العتيرة" [٣] وحكم على زيادة النون في " رَعْشَن وضَيْفَن وخَلْبنَ" اعتماداً على عِلّة الاشتقاق فيقول : "والنّون في رَعْشن وضَيْفَن وخَلْبَن، وخِلَفْنة زائدة للاشتقاق" [٤] .

علّة اضطرار :

لمّا فرغ أبو البقاء من بيان سبب قلب الواو همزة في كلمة " أوائل" قال " فإنْ اضطُّر شاعرٌ الى زيادة ياء بعد هذه الهمزة أقرّها، لأنّ الزّيادة عارضة فحكم المجاورة باقٍ ، وإنْ كانت الياء بعد الواو الثانية غير زائدة لم تهمز الواو لبعدها من الطّرف نحو : طواويس ، فإنْ حذفتَ هذه الياء لضرورة الشّعر لم تُهمز الواو، لأنّ الحذف عارضٌ فحكم البعد عن الطّرف باقٍ" [٥] .

علّة الإلحاق :

قال أبو البقاء في تصغير: سرحان " وأمّا سَرحان فتقلب ألفُه ياءً في التّصغير كما قُلبت في التّكسير لأنّ الألفَ والنّونَ فيه لايشبهان ألفي التّأنيث، بل هو ملحق

---

(١) اللباب : ٢/٦٢٠.
(٢) نفسه: ٢/٦٢١.
(٣) نفسه : ٢/٦٢٤.
(٤) نفسه : ٢/٦٢٢.
(٥) نفسه : ٢/٧١٨.

بسرداح، وكما تقلب ألف سرداح، كذلك ألف سرحان" [١] وقال " وأمّا الإلحاق إذا كان حشواً فيكون بالواو والياء والنّون فمثال الواو ثانية جوهر ملحق بجعفر ، فالواو بإزاء العين والياء ثانية مثل خَيْفَق ، ومثالُها ثالثة جدول، فالواو بمنزلة الفاء من جعفر، وعِثْيَرَ فالياء بازاء الهاء من دِرهم" [٢] .

ومن قوله معلّلاً بهذه العلّة " وأمّا الهمزة في علباء فمبدلة من ألفٍ مبدلةٍ من ياءٍ زائدة للإلحاق بسرداح، ولذلك تقول في تصغيرها : عُلَيْبي ، فتقلب ألف المدّ ياءً لانكسار ما قبلها وتعيد اللام إلى أَصلها... وممّا جاء على إلا لحاق مَهْدَد ووزنه فَعْلَل مُلحق بجعفر، ولو كانت الميم زائدةً لقال: مهدّ فأدغم، وكذلك يأجَج ومأجَج ، ووزنهما فَعْلل إذْ لو لم يكن كذلك لأدغم" [٣] .

علّة اطّراد :

أشار أبو البقاء الى هذه العلّة في مواطن عدّة منها قوله " فأمّا اسم الفاعل والمفعول نحو مُكرِم ومُكرَم فالهمزة فيه محذوفة لبنائه على الفعل واشتقاقه منه ، وليس كذلك مصدره ، فإنّها لاتحذف فيه نحو : الإكرام ، فأمّا بقية الأفعال المضارعة فتحذف فيها الهمزة طرداً للباب، وكذلك اسم الفاعل والمفعول نحو تُكرِمُ ويُكرم ونُكرم" [٤] ومن ذلك قوله " فامّا ورِثَ يرِثُ فلا ينقُض ما أصّلناه، لأنّ الواو قد وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، وإنّما الشّذوذ في مجيء فعِل يفعِل بكسر العين فيهما إذ ليس ممّا نحن فيه، فإنْ قيل: كيف حُذفت الواو في : أعِدُ ونعِد وتَعِد، ولا عِلّة ، إذ ليس قبل الواو ياء ، قيل : إنّما فعلوا ذلك ليطّرد حكم المضارع لاشتراك أنواعه" [٥] وقال في موطن آخر ((الياء في أينُق وأيانق بدل من الواو لأنّ ألف ناقة مبدلة من واوٍ

---

(١) المتبع : ٦٨٤/٢.

(٢) اللباب: ٦٣٧/٢.

(٣) نفسه : ٦٣٨/٢.

(٤) نفسه: ٦٨٦/٢.

(٥) اللباب : ٦٨٤/٢.

لقولهم: استنوق الجملُ، وخرجت في نياق مُبدلة من موضعها، فأمّا أينق فأصلُها: أونق مقلوبة عن أنوق ووزنها أعفل، وأُبدلت الواو السّاكنة ياءً لاطّراد البدل فيها، وأيانق جمع أينق)) [١] وقال أبو البقاء معللاً زيادة الألف الفارقة بعد الفعل المسند الى واو الجماعة " ومن ذلك كتابتهم: كفروا، وردّوا بالألف لئلا تشتبه واو الجمع بواو العطف ثمّ طردوا ذلك في جميع واوات الجمع"[٢] .

علّة أمن اللبس :

وهي من العلل التي توخّاها العرب في كلامهم، إذْ كانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشَونَ الخلط بين المعاني المختلفة [٣] ، وتعد هذه العلّة أهم مرتكزات العلّة النّحوية التي راعتها العرب في كلامها، وتمثّل جانباً مهمّاً في اللغة العربيّة لأنّه يُعتلُّ بها للتفريق بين الأبنية التي يُخاف فيها اللبسُ [٤] . وممّا ورد من هذه العلّة عند العكبري قوله " إذا كانت النّون ساكنة قبل الميم والياء والواو في كلمة واحدة لزم تبيينها كقولك: شاة زنماء، وشياه زُنْم، وكذلك قنْية وقنْواء ، وكنْية وقنْوة ، لاتدغم شيئاً من ذلك ولاتخفيه لئلاّ يلتبس بمضاعف الميم والياء والواو ، لأنّ في الكلام مثله ، ألا ترى أنّك لو قُلتَ زمّا فأدغمت لجاز أنْ تكون من الزّم ولو قُلت : قِيّة وقوّة لجاز أن يكون من الأرض القِيّ ، فأمّا قولهم : امّحى الشّيء فجاز إدغامه لأنّ اللّبس مأمون إذْ كانت الميم هنا فاء الكلمة ، والفاء لاتكون مضاعفة" [٥] وقال " لم يجعلوا لكلّ ثلاثيّ بناء قلّة وبناء كثرة بل اقتصروا في بعضها على جمع القلّة مثل: رِجل ، فلم يقولوا في الكثرة رجول ولارجال، وكأنّهم خشوا اللبس بجمع رجُل، فاقتصروا على أرجُل، واستعملوه في القلّة والكثرة... وقالوا في القلّة والكثرة: رجُل

---

(١) نفسه: ٦٦٤/٢.

(٢) نفسه: ٧٧٨/٢.

(٣) ينظر علّة أمن اللبس : ٣.

(٤) ينظر: ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو :١٤٩، وابن جني النحوي: ١٧٠.

(٥) اللباب : ٧٦٨/٢.

ورجال ، ولم يقولوا أرجال، كما قالوا : عضُد وأعضادِ ، وكأنّهم خشوا اللّبْس ببَهمٍ أرجال ، وواحدها بَهْمَة رَجل، وهي التي تُرسَل مع أمّها ترضَعُها، ولم يقولوا : رجول في الكثرة " [١] .

علّة الأوليّة

وهي من العلل التي كثُر ورودها عند أبي البقاء، فمن أمثلة ذلك قوله " متّقٍ اسم ناقص وياؤه التي هي لامٌ محذوفة في الجمع لسكونها وسكون حرف الجمع بعدها كقولك: متّقونَ ومتّقينَ ، ووزنه في الأصل : مفتعلونَ ، لأنّ أصله: مُوْتَقِيُونَ، فحُذفت اللاّم لما ذكرنا، فوزنه الآن : مُفتعون ومُفتعَين، وإنّما حُذِفت اللاّم دون علامة الجمع ، لأنّ علامة الجمع دالّة على معنى، إذا حُذِفت لايبقى على ذلك المعنى دليل فكان إبقاؤها أولى " [٢] ومن ذلك قوله " إذا كان الاسم خمسة أحرف وفيه زائد واحد، ولم يكن بدٌّ من تخفيفه بالحذف، فأولى ماحذف الزّائد ، لتحصَّن الأُصول عن التغيير فمن ذلك مُدحرج ، الميم فيه زائدة لأنّه من : دحرجَ فتقول: دحارج ، ولم يقولوا : مداحر ، لئلا يحذف الأصل، ويُقرّ الزّائد، فإنْ قيل: فيلتبس بجمع دُحْرج ، قيل: ليس هذا الاسم بمعروف، وإن كان صفة زال اللبس بذكر موصوفيه على أنّك لو حذفت الجيم فقلت : مداحر لا لتبس بجمع مِدْحَر فقد تساوى القدمان في اللّبس ، فكان حذف الزّائد أولى" [٣] ومن تعليله بهذه العلّة قوله في قلب تاء الافتعال طاءً "وأمّا اضطربَ فالوجه في قلبها طاءً انّها أقرب الى بقية حروف الاطباق ، لأنّ الضّاد تليها ، والطّاء بعيدة منها، فكان تحويل الطاء إليها أولى" [٤].

---

(١) المتبع : ٦٠٨/٢.

(٢) التبيان: ١٦/١.

(٣) المتبع: ٦١٣/٢.

(٤) اللباب : ٦٧٨/٢.

علّة التّخفيف

تعدّ هذه العلّة من العلل الّتي تُراعى في استعمالات العرب في كلامهم ، لأنّ العربيّة تميل إلى التّخفيف بعيداً عن الاستثقال ، قال ابن جني: " أمّا إهمال ماأُهمل ممّا تحتمله قسمة التّركيب في بعض الأُصول المقصورة، أو المستعملة فأكثرُه متروك للاستثقال" [١] وعلّل أبو البقاء بهذه العلّة أحكاماً صرفيّة كثيرة ، منها قوله " إذا اجتمعت الواو والياء، وسُبقت الأولى بالسّكون أُبدلت ياءً ، وأُدغم الأوّل في الثاني نحو شويتُ شيّاً وطويتُ طيّاً ، والعلّة في ذلك أنّ الياء أخفّ من الواو وتخليص الواو ساكنة عن الياء مستثقل، فأُبدلت الواو ياءً طلباً للتّخفيف، ولمّا اجتمعا وتماثلا، أُدغم الأوّل في الثّاني، فحصل بذلك ضربٌ من التّخفيف أيضاً"[٢] وقال في إبدال الياء من الواو "قد أُبدلت الياء من الواو إذا سُكّنت وانكسر ماقبلها، نحو : مِيْزان وميْعاد، والعلّةُ في ذلك أنّ الواو من جنس الضّمّة، فإذا سُكّنت ضَعُفَتْ قليلاً، والكسرة قبلها من جنس الياء، وتخليص الواو السّاكنة بعد الكسرة ثقيل جدّاً، فجذبتها الكسرة الى جنسها وكان ذلك أخفّ على اللّسان " [٣] وقال معلّلاً بهذه العلّة سبب حذف الهمزة في الفعل المضارع من الفعل "رأى" : " الأصل في : ترى : تَرْأى مثل ترعى ، إلاّ أنّ العرب اتّفقوا على حذف الهمزة في المستقبل تخفيفاً" [٤] فالتّخفيف يحدث بالإعلال والإبدال والإدغام والحذف تيسيراً للنطق، وتسهيلاً للكلام.

علّة تشبيه

علّل أبو البقاء بهذه العلّة أحكاماً صرفيّة عدّة منها قوله " وأصل يذَرُ: يَوْذَر فحُذفت الواو تشبيهاً لها بيدعُ، لأنّها في معناها، وليس لحذف الواو في "يذر" علّة إذ لم تقع بين ياء وكسرة، ولا ماهو في تقدير الكسرة، بخلاف " يدع " فإنّ الأصل:

---

(١) الخصائص : ١/٥٥.

(٢) اللباب: ٢/٦٦١.

(٣) نفسه : ٢/ ٦٥٩ – ٦٦٠ .

(٤) التبيان : ١/١٩٣.

يَوْدِع، فحُذفت الواو لوقوعها بين الياء وبين ماهو في تقدير الكسرة، إذ الأصل يَوْدِع مثل : يَوعِد، وإنّما فُتحت الدّال من "يدَع " لأنّ لامهُ حرف حلقيّ ، فيفتح له ماقَبْلَه، ومثله يَسَع ويَطَأ ويَقَع " [١] وقال في موطن آخر " إذا كان أفعَل اسماً نحو أفكَلٍ جُمع على أفاعل لأنّه بالحرف الزّائد لحق بجعفَر فجُمع جمعَه وهو اسم مثله، فإنْ كان صفة غالبةً، وهي التي لايكادُ يُذكر الموصوف معها نحو : الأبرق والأبطح جمعته هذا الجمع لأنّه أشبه الاسم من حيث لم يذكر الموصوف معه فتقول أبارق وأباطح" [٢] وعلّل إبدال الميم من النّون بهذه العلّة قائلاً " قد أُبدلت من النّون السّاكنة إذا وقعت قبل الباء نحو عنْبر وشنْباء، هي في اللّفظ ميم، وفي الخطّ نون والعلّة في ذلك أنّ الميم فيها غنّة تتّصل بالخيشوم إذا سُكّنت كالنّون إذا سُكّنت ، فإذا وقعت النّون قبل الباء أتّصلت غُنّتها بمخرخ الباء ، فيشقُّ إخراجُها ساكنةً بلفظها، فجُعلت الميم بدلاً منها لشبهها بها ، ومشاركتها الباء في المخرج، فإذا تحرّكت النّون صَحّت نحو : الشّنَب لأنّها بحركتها تزول غُنّتها، وتصير من حروف اللسان" [٣] .

علّة تضاد

قال أبو البقاء معترضاً على من عدَّ النّون في "سكران وبابه " بدلاً من همزة التأنيث كحمراء : "انّ ابدال الحرف من الحرف إنّما يكون مع بقاء معنى الأصل والهمزة للتأنيث، ونون غضبان تختصُّ بالمذكّر وهما ضدّان ، ومنع الصّرف حكم يُعلَّلُ بالشّبه لا بالإبدال" [٤] .

علّة التّوهم

أشار أبو البقاء الى هذه العلّة قائلاً: " وقد شذّت من الجموع ألفاظ فجاءت على خلاف نظائر آحادها فمن ذلك ليلة جُمعت على ليالٍ ، وكان قياسها لِيالٍ مثل

---

(١) التبيان ٣١٤/١.

(٢) اللباب : ٥٧٣/٢ – ٥٧٤.

(٣) نفسه : ٦٦٥/٢ – ٦٦٦.

(٤) اللباب : ٦٦٩/٢.

جِفان ، أو ليل مثل تمرة وتمر، وقياس واحدها ليلاة مثل سِعْلاة وسعالى ... ومن ذلك حوائج في جمع حاجة وقياس واحدها: حائجة مثل ضاربة وضوارب، وقياس حاجةٍ حاجٌ وحاجات، وهما مستعملان، ومن ذلك ذكر ومذاكير، وكأنّه جمع مِذكار، وكأنّهم توهّمُوا في جمعه مايدلّ على التكثير" [١] .

علّة توافق

قال العكبريّ " وأصلُ السَّعَة : وَسعة بفتح الواو ، وحقُّها في الأصل الكسر، وانّما حذفت في المصدر لمّا حُذِفت في المستقبل، وأصلها في المستقبل الكسر، وهو قولك : يَسِع ، ولولا ذلك لم تحذف كما لم تحذف في يَوْجَل ونَوْجَل ، وإنما فُتِحت من أجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة ، فأُجري عليها حكم الكسرة، ثمّ جُعلت في المصدر مفتوحة لتوافق الفعل" [٢] .

علّة تعويض

أشار أبو البقاء الى هذه العلّة في عدّة مواطن ، فقال" كلّ فعل حُذفت واوه لوقوعها بين ياءٍ وكسرة حُذِفت في مصدره، وعُوّض منها تاء التّأنيث، نحو : عدة وزنة، والأصل: وِعْدة ، فحُذفت الواو هنا، كما حُذفت في الفعل، والوجه في ذلك: أنّ الواو هنا مكسورة وقد أُعلّت في الفعل، فأُعلّت في المصدر ليلازمها، وكانت الكسرة فيها كالياء قبلها في الفعل، إلا أنّهُ عُوّض منها تاء التّأنيث... فإنْ حذفْتَ التّاء أعدْتَ الواو مفتوحة ، فقلتَ : وَعْد، وَوَزن لزوال علّة الحذف" [٣] وقال في مصدر : استفعل وأفعل من الأفعال المعتلّة الوسط " الاستعانةُ والإرادة لأنّ الأصل فيهما : استِعْوانة، وإرْوَادة ، لأنّهما مصدرا " استفعل وأفعل" ونظيره من الصّحيح استقبالة وإقبالة إلا أنّ الواو تحرّكت وانفتح ماقبلها في الأصل، فقُلبت ألفاً، فاجتمعتْ ألفان فحُذفت الثانية عند سيبويه، والأُولى عند أبي الحسن، وجُعلت الهاء عوضاً من

---

(١) نفسه : ٥٧٤/٢.

(٢) التبيان :١٩٧/١ –١٩٨.

(٣) اللباب : ٦٨٥/٢.

المحذوف" [١] وفي هذه العلّة لابُدّ من حذف شيء ليُعوَّض منه شيء آخر، يقول العكبريّ في موطن آخر " والأصل في شِيَة : وِشْيَة لأنّه من " وشى يَشي" فلمّا حُذِفت الواو في الفعل، حُذفت في المصدر ، وعُوِّضت التّاء من المحذوف، ووزنها الآن عِلَة" [٢] وإنّما قال العكبريّ وزنها "عِلة" لأنّ الفاء قد حُذِفت فكانت " وِشية" على زنة " فِعْلة" فحذفت الواو " الفاء" فأصبح اللفظ " شِية" على زَنة " علة".

علّة تقارب

إشار أبو البقاء الى هذه العلّة في عدة مواطن ، منها قوله " التّاء، قد أُبدلت من الواو إذا كانت فاءً، ووقعت بعدها تاء " افتعل" نحو اتّعدَ واتّزن، والعلّة في ذلك أنّ الواو هنا ساكنة بعد كسرة وبعدها تاء وبين الواو والتّاء مقاربة لأنّ التّاء من طرف اللّسان وأُصول الثنايا ، وفيها نفخ يكاد يخرج من بين الثّنايا إلى باطن الشّفة ، والواو تخرج من بين الشّفتين بحيث تكاد تقرب من باطن الشّفة وإذا كان كذلك شقّ إخراج الواو ساكنة قبل التّاء فحُوّلت إليها ، وأُدغمت" [٣] وقال مبيناً الأصل في : تدّخرون ، ((والأصل في " تدّخرُون" : تذتخِرون إلا أنّ الذال مجهورة والتّاء مهموسة، فلم يجتمعا ، فأُبدلَت التّاء دالاً لأنّها في مخرجها لتقرب من الذال ثّم أُبدلت الذال دالاً ، وأدغمت)) [٤] ومن ذلك قوله في سكون حرف الصّاد ومجيء الدّال بعده: ((إذا سُكّنت الصّاد ، وبعدها دال، فمن العرب مَن يُخرجها على أصلها وهو أولى، ومنهم من يقرّ بها من الزّاي، لأنّه لمّا لم يمكن إدغام الصّاد – في الدّال قرَّ بها منها ليحصل التشاكل، ومنهم من يجعلُها زاياً خالصة وهو قليل، وذلك نحو يصْدر والمصْدر والقصْد)) [٥] ومن تعليله بهذه العلّة قوله ((الصّاد والسّين والزّاي يُدغم

---

(١) نفسه : ٢/٦٩٠.

(٢) التبيان : ١/٧٧.

(٣) اللباب : ٢/٦٧٠.

(٤) التبيان: ١/٢٦٣.

(٥) اللباب : ٢/٧٧١.

بعضُها في بعض لتقارُبها كقولك: لم يفحصْ سَّالم وتُبقي إطباق الصّاد، وتقَول: خلّصْ زَّيداً، واحبسْ صَّابراً، واحفِزْ صابراً، واحفِزْ سَّالماً، والإدغام في هذا كلّه أقوى)) [١] .

علّة توالي الأمثال

قال العكبريّ ((إنّما صحّتِ الواو في الهوى والنّوى لئلا تحذفَ إحدى الألفين، فأمّا صحّتُها في : نوَويّ فلئلاّ يتوالى إعلا لان ، وذلك أنّ أصل الواو الثانية ياء أُبدلت ألفاً، ثُمّ أُبدلت واواً لأجل النّسب، ولأنّها لو أُبدلت ألفاً لصار لفظها: فاعيلا فيلتبس ، ولأنها لمّا صحّت قبل النّسب بقيت على صحتها)) [٢] وقال ((فإنْ كانت العين واللام ياءَينِ نحو ؛ حَيِيَ وعَيِيَ ففيه وجهان: التّصحيح على الأصل، والإدغام نحو : حَيَّ وعَيَّ، فراراً من اجتماع الأمثال، وطريقهُ أنّه يُسكّنُ الأوّل ليصحّ ، وحُمِل على الصّحيح، نحو : ضنّ بالشّيء وأصلهُ ضنِنَ ، مثل بخِل، فعلى هذا إنْ لحقته ألف التّثنية أو واو الجمع، قُلتَ على الوجه الأوّل : حَيِيا، فجمعْتَ بينهما لأنّه موضع يجب فيه تحريك الحرفين، ومع الواو : حَيُوا وعَيُوا، فتحذف الثانية لثقل الضّمة عليها ... وعلى اللّغة الثانية وهو الإدغام حَيَّا وعَيَّا، وحيُّوا ، وعيُّوا بالتّشديد فيهما مثل : شدّا وشدّوا)) [٣] وقال في باب جمع التكسير في الاسم الّذي عينه ياء ((وأمّا ما عينُه ياءٌ نحو بيت فخَصّوه بفعُول ، فقالوا : بُيُوت ولم يقولوا " بِيات" فرّوا من توالي الكسرتين مع الياء مع ثقل الجمع، ولأنّهم أرادوا الفرق بين الأصلين)) [٤] وقال أبو البقاء في موضع آخر معلّلاً بهذه العلّة تشديد السين في كلمة "تَسّاءَلون" :

---

(١) نفسه: ٢/٧٧٠.

(٢) نفسه : ٢/٦٥٢.

(٣) اللباب : ٢/٧٢٣-٧٢٤.

(٤) المتبع : ٢/٦٠٧.

((والأصل تَتَساءلونَ فأُبدِلَت التّاء الثّانية سيناً فراراً من تكرير المثل، والتّاء تُشبه السّين في الهمس)) [١] .

علّة الجواز

وردت هذه العلّة عند أبي البقاء في عدة مواضع منها قوله ((إذا اجتمعت الواو والياء وسُكّنت الأُولى ، قُلِبت الواو ياءً وأُدغم في الياء الأُخرى، الاّ أنّ الاسم إذا كان على أربعة أحرف نحو : سَيِّد وميِّت جاز فيه التّشديد وهو الأصل، والتّخفيف بحذف الياء المنقلبة عن الواو لأنّها قد غيّرت أولاً بالإبدال، فكانت أولى بالحذف لأنّ التّغيير يؤنس بالتّغيير)) [٢] وقال معلّلاً بهذه العلّة تحقيق الهمزة وإبدالها : ((اذا سُكّنت الهمزة وانفتح ماقبلها وانفردت جاز تحقيقُها نحو : رأْس وكأْس ومأتم، وجاز إبدالُها ألفاً تخفيفاً الاّ أنْ يقع ذلك في الشّعر مقابلاً لرِدْف، فإنّه يلزمُ إبدالُها ألفاً لتستقيم الأرداف، مثل أن يقع في آخر البيت ناس وفي آخِر آخَر رأْس فالإبدال في رأس لازم، وإنْ وقع في آخِر بيت درهم وفي آخِر آخَر مأتم فالجيِّد تحقيق الهمزة، وقال بعضهم: يجوز إبدالُها)) [٣] وقال في النسبة الى الاسم المختوم بألف التأنيث ((فإنْ كانت الألف للتأنيث كان الجيّد حذفُها نحو حُبلى تقول: حُبْليّ لأنّ ألف التّأنيث زائدة لاتقع حشواً ، والإبدال منها قائم مقامها في دلالته على التّأنيث، وكما لاتكون علامة التّأنيث حشواً لاينبَغي أنْ يُبدل منها، ويجوزُ إبدالُها، لأنّها تشبه الملحق حيث دخلت لمعنى إلّا أنّها تنحط عن درجة الملحق))[٤].

---

(١) التبيان: ٣٢٦/١.

(٢) اللباب : ٧١٥/٢ – ٧١٦ .

(٣) نفسه: ٦٥٤/٢.

(٤) المتبع: ٦٦٩/٢.

وقال في النسبة الى الاسم الذي حذف أوّ له : " فإنْ عوّض من اللّام في أوّل الكلمة نحو ابن واسم جاز فيه وجهان: ردّ المحذوف وحذف الهمزة فتقول : بَنَوِيّ وسَمَوِيّ ويجوز : ابنيّ واسميّ" [١] .

علّة الحمل

علّل أبو البقاء بهذه العلّة عدة أحكامٍ صرفيّة منها قوله ((إذا وقعت الهمزة أوّلاً وبعدها ثلاثة أحرف أُصول حُكم بزيادتها، وأكثر مايقضي بذلك الاشتقاق مثل أحمر وأفضل وغيرهما من الصّفات لأنّ ذلك من الحُمرة والفضل، فأمّا الأسماء الّتي في أوّلها همزة، ولايُعرف لها اشتقاق فيحكم بزيادة الهمزة فيها حملاً على الأكثر، وذلك نحو : أفكَل وهو الرّعدة)) [٢] وقال معلّلاً بهذه العلّة بناء " أفعل" من الأفعال المعتلّة الآخر بالواو ((إذا بنيت من ذوات الواو " أفعل" نحو " أغزى" قلبتها في المضارع ياءً فقُلتَ يُغزي لوقوعها بعد كسرة، وكذلك استغزى، فأمّا إبدالها في تَغازيتُ مع انفتاح ماقبلها فمحمول على أغزى لئلّا يختلف الباب)) [٣] ، ومنه قوله في كلمة "غُزّى " بتشديد الزّاي ((وهو جمع غازٍ، والقياس غُزاة، كقاضٍ وقُضاة لكنّه جاء على " فُعّل" حملاً على الصّحيح، نحو شاهد وشُهَّد، وصائم وصُوّم))[٤]، فأنت ترى أبا البقاء يعلُل بهذه العلّة ليحمل سبب بناء بعض الألفاظ على وزن معيّن حَمْلاً على الأكثر، او يحمل بناء لفظ على لفظ آخر او تغيّر بناء عن أصله حملاً على بَعض صور اشتقاقه لئلّا يختلف بابه .

علّة فرق :

قال أبو البقاء معلّلاً بهذه العلّة : ((إذا اعتلّتْ عين " فَعَل " نحو باع وقال وخاف، ثُمّ بنيْتَ منه اسم الفاعل زِدْتَ عليه ألفاً لتُفّرقّ بين الاسم والفعل، فتقع الألف

---

(١) نفسه: ٦٧٩/٢.

(٢) اللباب : ٦٠١/٢.

(٣) نفسه : ٧١١/٢.

(٤) التبيان: ٣٠٤/١.

المبدلة بعدها، وهما ساكنتان وحذف احداهما يخِلّ بمعنى، وتحريك الأولى يُخرجها عن المدّ ، ولأنّه لاحظَّ لها في الحركة، فحُرّكت الثانية لأنّها تستحقّ الحركة في الأصل، وكُسِرتْ على أصل التقاء السّاكنين)) [١] وقال في موضع آخر مبيّناً سبب عدم تحريك العين في جمع نحو صَعْبة : ((فإنْ كانت صفة نحو صَعْبة لم تحرّك العين، والأصل أن تبقى العين ساكنة فيهما لكن أرادوا الفرق بين الاسم والصّفة ، وكان التّحريك بالاسم أولى لأنّه أخف من الصّفة ، إذ كانت الصّفة مشتقة من الفعل، وعاملة عمله)) [٢] وقال ((فإنْ كان الاسم مذكّراً على أربعة أحرف ثالثهُ حرف مدّ نحو حِمار وسَحاب وغُراب وقضِيب ورسُول جمع في القِلّة على " أفعِلة" و " فِعْلة" دون " أفعال وأفعُل" لأنّه لمّا زادت حروفه على الثلاثة زيد في حروف جمعه، فأمّا في الكثرة فقد جاء على "فُعُل" بضم العين وإسكانها ، نحو حُمُرٍ وحُمْر في جمع حمار لأنّه اكتفى بمعنى الكثرة عن تكثير الحروف، فأمّا أحمر وحمراء فلا يجوز فيه إلاّ حُمْر بإسكان الميم ، فرقاً بين الاسم والصّفة))[٣] ومن طرائف تفريقه بين الأبنية قوله ((فأمّا عيدٌ فكان قياس تصغيره عُوَيد، وقياس جمعه أعواد، لكنّهم ألزموه البدل ليفّرقوا بينَ تصغير " عود " وجمعه وتصغير "عيد" وجمعه، ويدل على أنّه من الواو أنّه من " عاد يعود" إذا رجع))[٤].

علّة كثرة استعمال

وقد علّل أبو البقاء بهذه العلّة أحكاماً صرفيّة عدّة ، منها قوله ((من ذلك : بسم الله ، تكتب بغير ألف لكثرة الاستعمال ، فإنْ قُلْتَ : لاسم الله بركة أو باسم ربّك أثبتَّ الألف، ومن ذلك الرحمن تكتب بلا ألف تخفيفاً مع أمن اللّبس، ومن ذلك الحرث والقسم علمينِ، يكتبان بغير ألف لكثرة الاستعمال ، فإنْ لم يكن فيهما ألف

---

(١) اللباب : ٢/٧٢١ –٧٢٢.

(٢) المتبع : ٢/٦١٦.

(٣) اللباب : ٢/٥٧٠.

(٤) المتبع: ٢/٦٨٥.

ولام أو كانا صفتين كُتبا بالألف)) [١] وقال: ((واعلمْ أنّ ألفاظ الجموع منقسمة إلى جمع قلّة والى جمع كثرة ، فجموع القلّة في التكسير أربعة : أفعُل وأفعال وأفِعِلة وفِعْلة ، فأفعُل تختص بالثّلاثيّ المفتوح الأوّل السّاكن العين نحو فَلْس وكَلْب وكَعْب ، وتقول فيه: أكلُب وأكعُب ، وإنّما كان كذلك لكثرة " فَعْل" في الكلام وإنّ "أفعُلاً" أخفّ من "أفعال" وغيرها في جموع القلّة فاختير للأكثر الأخف)) [٢] ويعبّر أبو البقاء عن هذه العلّة أحياناً بكلمة الأكثر كقوله ((وسَواء مصدر واقع موقع اسم الفاعل، وهو مستوٍ ، ومستوٍ يعمل عمل يستوي، ومن أجل أنّه مصدر لايُثنّى ولايُجمع، والهمزة في سواء مبدلة من ياء لأنّ باب " طويتُ وشويتُ" أكثر من باب قوّة وحوّة،فحمل على الأكثر))[٣]وقال في موطن آخر معلّلاً بهذه العلّة ((الشين فيها تفشٍّ وانتشار يقرّبها من اللاّم، والضّاد من حافّة اللّسان وفيها انبساط يكاد يقرب من اللاّم واختصَّ ذلك بلام المعرفة لكثرة الاستعمال))[٤].

علّة مجانسة

وقد علّل أبو البقاء بهذه العلّة أحكاماً صرفيّة عدّة ، منها قوله ((وأمّا الضّاد ففيها لغتان، تقول في افتعل من الضرب: اضطرب واضّربَ، والعلّة في قلب التّاء طاءً أنّ حروف الاطباق مستعلية مجهورة ، والتّاء مُتسغلة مهموسة والجمع بينهما شاقّ على اللّسان فحوّلوا التّاء طاءً لأنّها من مخرجها، والطّاء مجانسة لبقية حروف الإطباق)) [٥] . وقال : ((نحنُ : هو اسم مضمر منفصل مبني على الضمّ ، وإنّما بُنيت الضّمائر لافتقارها الى الظواهر الّتي ترجع اليها ، فهي كالحروف في افتقارها الى الأسماء ، وحُرّك آخرها لئلاّ يجتمع ساكنان وضُمّت النّون لأنّ الكلمة ضمير

---

(١) اللباب : ٢/٧٧٨.
(٢) المتبع : ٢/٦٠٢.
(٣) التبيان: ١/٢١.
(٤) اللباب : ٢/٧٦٩.
(٥) اللباب : ٢/٦٧٨.

مرفوع للمتكلّم ، فأشبهت التّاء في قُمْتُ، وقيل: ضُمّت لأنّ موضعها رفع ، وقيل : النّون تشبه الواو ، فحُرّكت بما يجانس الواو))[١] .

وقال ابو البقاء في موضع آخر ((السِّراط : بالسين هو الأصل لأنّه من سرط الشيء إذا بلعه ، وسُمّي الطّريقُ سراطاً لجريان النّاس فيه كجريان الشّيء المُبتلع ، فمن قرأه بالسّين جاء به على الأصل، ومن قرأه بالصّاد قلب السين صاداً لتجانس الطّاء في الاطباق، والسّين تشارك الصاد في الصّفير والهَمْس فلمّا شاركت الصاد في ذلك قُربت منها، فكانت مقاربتها لها مجوِّزةً قلبها إليها لتجانس الطّاء في الإطباق)) [٢] ومن تعليلة بهذه العلّة قوله في المضارع من " أوعَدَ" : ((الياء إذا ضُمّت تثبت الواو كيُوعِد ويُولِد إذا سمّيتَ الفاعل ، وعلّة ذلك أنّ الواو جانسها ماقبلها ، وهو ضمّ الياء، فقويت لمجانستها، ولم تبقَ إلاّ الكسرة وحدَها))[٣].

علّة المجاورة

تعد هذه العلّة من أهم العلل الّتي راعتها العرب في كلامها ، لأنّ مراعاة الجوار أمرٌ " يحتمل أنْ يكتب فيه أوراق من الشّواهد ، وقد جعل النّحويون له باباً ورتّبوا عليه مسائل" [٤] وممّا ورد عند أبي البقاء من أمثلة على هذه العلّة قوله : ((إذا وقعت ألف التّكسير بين واوين وجاورت الواو الطّرف أُبدلت همزة كقولك في جمع أوّل : أوائل ، وفي ذلك وجهان: أحدهما أنّه لمّا اجتمعت ثلاثة أحرف معتلّة غيّروا أحدها فراراً من الثّقل ، واجتماع ذوات العلل فكانت الأخيرة أولى بالتّغيير لقربها من الطّرف، ووقوع الثّقل لتكريرها ، والثّاني : أنّ الواو لو وقعت طرفاً لغُيِّرت ، فكذلك إذا جاورته ، لأنّ الجار يُحكم عليه بحكم المجاور))[٥] . ومنه قوله : ((إذا

---

(١) التبيان : ٢٩/١.

(٢) نفسه : ٨/١.

(٣) اللباب : ٦٨٣/٢.

(٤) التبيان ١/ ٤٢٣.

(٥) اللباب : ٧١٧/٢.

أُدغمت الواو والياء فيما بعدهما ، ولم تكن مجاورةً للطّرف تحصّنت من القلب نحو : اخروّط اخروّاطاً، واجلوّذ اجلوّاذاً ، وكذلك : فلانٌ من صُيّابة قومهِ أي من خيارهم ، ولو بنيت من : صاد يصيد: فعّالاً لقلتَ : صيّاد، ولم تُغيّر لأنّها تحصّنت لدخولها في ضمن حرفٍ متحرك ممتنع عن التّغيير ... فإنْ جاور الطّرفَ فقد جاء فيه الوجهان: قالوا: صُيَّم وقُيّم ، وصُوّم وقوّم والإبدال أقوى لمجاورة الطّرف، وهو محلّ التّغيير والتّصحيح على الأصل ، فقد قالوا فيما بعُد عن الطّرَف : نِيّام، والجيّد : نِوّام، وطريق القلب أنّهم أبدلوا الواو الثانية ياءً لقربها من الطّرف ، ولأنّها قد أبدلت في الفعل نحو : صام ، فاجتمعت الياء والواو، وسُبقت الأُولى بالسُّكون ، فأُبدلت ياءً، وهذا البدل إنّما يجيء في الجمع لثقله ، وليس كذلك الواحد نحو : اخروَّط)) [1] .

علّة النّظير

وردت هذه العلّة عند أبي البقاء في مواضع كثيرة منها قوله " ومن المصادر الممدودة ماكان صوتاً معتلّاً على "فُعال" ، نحو الدُّعاء والثُّغاء والعُواء ، لأنّ نظيرَها من الصّحيح الصُّراخ والنُّباح ، وعلى "فِعال" نحو النِّداء والنِّزاء، فأمّا البكاءُ فهو صوتٌ ، وقَد جاء فيه المدّ والقصر، ومن المصادر الممدودة، ماكان على " تَفعال" نحو التَّقضاء والتَّشراء لأنّه نظير التّكرار والتَّسيار" [2] وقال في باب الاسم الممدود إذا كان مصدراً " وهو كلّ مصدر ماضيه أربعة أحرف على "أفعل" معتلّ اللاّم فهو ممدود نحو : أعطى إعطاءً ، وأغنى إغناءً لأنّ نظيره من الصّحيح أحسنَ إحساناً، وأكرم إكراماً فقبل آخره ألف زائدة، ومن المصادر الممدودة ماكان فعْلهُ على أكثر من أربعة أحرف وفي أوّله همزة وصل، ومن معتلّ اللاّم نحو : اعتلى اعتلاءً، وارعوى ارعواءً ، وانشوى اللحم انشواءً واستدعى استدعاءً... وكذلك الباقي لأنّ نظيرها من

---

(١) نفسه : ٢/٧٢٢.

(٢) اللباب : ٢/٧٤٣.

الصّحيح قبل آخره ألف نحو: الانطلاق، والاحمرار وما أشبهها" [١] وقال في موطن آخر " رِضوان يُقرَأُ بكسر الرّاء وضمّها، وهما لغتانِ ، وهو مصدر ، ونظير الكسر الإتيان والحِرمان، ونظير الضَّم الشُّكران والكُفْران " [٢] وقال أبو البقاء في باب الهمزة المتحرّكة المسبوقة بحرف مدٍّ "فحرف المدّ الواو الزّائدة المضموم ماقبلها، والياء الزّائدة المكسور ماقبلها والهمزة بعدهما يجوزُ تخفيفُها ، وتخفيفها بأنْ تبدل واواً بعد الواو، لأنّها تجانس ما قبلها وماقبل ماقبلها وهو الضمّة نحو مقروءة وقُروء، وتقول فيهما: مقروّة وقُرُوّ، وإنْ وقعَتْ بعد الياء قلبتَها ياءً للعلّة المتقدّمة ، تقول في نحو خطيئة : خطيّة ، وفي النّسي ، نسيّ، وماجرى مجرى حرف المد ياء التّصغير لأنّها زائدة لاتتحرّك ، وهي نظير ألف التّكسير، تقول في تصغير أفؤس جمع فأس: أُفَيِّيس" [٣] .

علّة عدم النّظير

أشار أبو البقاء الى هذه العلّة في عدة مواضع منها قولُه ((الميم في مِرْعِزّاء بكسر الميم والعين واسكان الرّاء والمدّ والتّخفيف زائدة ودليل ذلك قولهم فيه " مَرْعِزّى" بفتح الميم وإسكان الرّاء وكسر العين والتّشديد والقصر لأنّ الألف فيه زائدة والزّاي مكررة فيبقى مِرعِز ولانظير له ،إذ ليس في الكلام مثل جِعْفِر))[٤] وقال ((وأمّا النّون في جُنعْدَل فزائدة لعدم النَّظير، في قول من ضمَّ الجيم وفتح الدّال، والأكثرون على فتحها وجعل النّون أصلاً ، وأمّا جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدّال فالنّون فيه زائدة لعدم النظير))[٥] وقال أبو البقاء في موضع آخر ((والتّاء في تنضُب زائدة لأمرين : أحدهما : عدم النّظير إذْ ليسَ في الكلام "فَعْلُل" بفتح الفاء وضمّ اللاّم ،

---

(١) نفسه : ٧٤٢/٢.

(٢) التبيان : ٢٤٦/١.

(٣) اللباب :٧٤٥/٢-٧٤٦.

(٤) اللباب : ٦١٧/٢.

(٥) نفسه :٦٢٣/٢.

والثّاني: أنّ تنضُباً شجر طويل دقيق الأغصان فهو من معنى نضوب الماء، كأنّ الماء بعُد عنه)) [١] وقال العكبريّ معلّلاً بهذه العلّة زيادة التّاء في رهبوت وعنكبوت وتُدراء [٢] : ((وأمّا التّاء في الرَّهبوت وبابهُ فزائدة بدليل الاشتقاق وعدم النظير، وكذلك التّاء في عنكبوت لقولهم عناكب، وأمّا التّاء في تُدْراء فزائدة لعدم النظير والاشتقاق لأنّه من الدّراء))[٣] وقد حكم أبو البقاء على زيادة النّون في عُنصر وعُنصل اعتماداً على هذه العلّة، إذْ قال ((والنّون في عُنْصَر وعُنْصَل زائدة لعدم النظير، ولأنّه من العَصر والعَصْل ، وهو الإعوجاج ، ومن ضمّ الصّاد حكم بالزّيادة أيضاً لثبوت الزّيادة في المثال الآخر والاشتقاق)) [٤] .

علّة الوجوب

أشار أبو البقاء الى هذه العلّة في مواطن عدّة منها قولُه ((إذا اجتمعت همزتان، وسُكّنت الثّانية ، وانفتحت الأُولى أبدلْتَ الثانية ألفاً البتّة نحو آدم وآخر، وفي الفعل نحو : آمَنَ وآزره، وإنّما كان كذلك لأنّ الهمزة إذا انفردت ثقُل النّطق بها، فإذا انضمَّ إليها أُخرى تضاعف الثّقلُ، وإذا تصاقبا وسُكّنت الثّانية ازدادت الكُلفة بالنُّطق بهما لاسيّما إذا أراد النطق بواحدةٍ بعد أُخرى، ومن هنا وجب الإدغام بالمثلين والإدغام هنا مستحيل والحذف يخلّ بالكلمة فتَعيَّنَ المصيرُ الى إبدال الثانية ألفاً لانفتاح ماقبلها)) [٥] وقال أبو البقاء معلّلاً إبدال الهمزة من الألف ((إذا وقعت ألف التّأنيث بعد ألف المد قُلبت همزة البتّة كقولك صحراء وحمراء لأنّ الألفين التقتا ، ومحال اجتماعهما ، وحذف الأُولى وتحريكها يخلُّ بمقصود المدّ، وحذف ألف التّأنيث يخلُّ فتعيَّنَ تحريكُها، وإذا حُرّكت انقلبت همزة لقُرب مخرج الهمزة منها ،

---

(١) نفسه : ٦٢٥/٢.

(٢) إنّه لذو تُدراء أي حفاظ ومنعة وقوّة ، ينظر اللسان " درأ".

(٣) اللباب : ٦٢٧/٢.

(٤) نفسه :٦٢٢/٢.

(٥) اللباب : ٦٥٣/٢-٦٥٤.

ولايقال إنّ الهمزة علامة للتأنيث في الأصل، لأنّها لو كانت كذلك لجاءت للتأنيث من غير علّة ، فوجب التّغيير كما جاءت الألف والتّاءَ))[1] وقال في تصغير ماهو على حرفين: ((فإنْ صغّرتَ ماهو على حرفين ردَدْتَه الى أصله نحو يدٍ ودمٍ تقول فيهما يُديّة ودُمَيّ لأنّ ياء التّصغير تكون ثالثة ساكنة فلا بُدّ من ردّ المحذوف لئلاّ تقعَ ثانية أو أخيرة، وذلك يُوجب قلبها أو حذفَها، وتقول في عدة: وُعيدة فتردَّ الواو لأنّك لو أوقعتَ الياء بعد الدّال لحرّكتها لوقوع تاء التأنيث بعدها)) [2] .

(١) نفسه : ٢/٦٤٠.

(٢) نفسه : ٢/٦٥٥.

المبحث الرّابع
استصحاب الحال

استصحاب الحال :-

هو ((ابقاء حال اللّفظ على مايستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل)) [١] وهو مصطلح فقهي يراد به : أنّ الأصل في الأشياء الإباحة مالم يقم دليل على عدمها ، وقد استعاره النحّاة ، وتداولوه في كتبهم ، وعدّوه من الأدلّة النحويّة، لأنّ أدلّة النّحو عندهم نقل وقياس وإجماع واستحصاب حال [٢] . ويرى ابن الانباري: أنّ الاستصحاب من أضعف الأدلّة ، ولايجوز التّمسّك به ماوجد هناك دليل [٣] . ولم يصرّح العكبري باستصحاب الحال في كتبه، وإنّما نستطيع أنْ نستدلّ على ذلك من خلال معالجته مسائل التّصريف. ومن الأمثلة على ذلك قوله ((استحوذ : إنّما صحّت الواو هنا بنيةً على الأصل، وقياسه استحاذ)) [٤] ، يريد بذلك أنّ الواو في "استحوذ"جاءت على الأصل، ولم تُعلّ بنقل حركتها الى الصّحيح السّاكن قبلها، وقلبها ألفاً لتحركها في الأصل، وفتح ماقبلها الآن . وإنّما بقيت على حالها.

ومن ذلك قوله في صحّة الواو في " حول وَعِور" وعدم قلبها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقَبلها: ((وهكذا حَوِل وعَوِر، لأنّ الأصل : احولّ واعورّ، وهذا لم تَوجد فيه علّة القلب، فكان التصحيح دليلاً على هذا الأصل)) [٥] .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ وينظر الاقتراح : ١١٣.

(٢) ينظر: الإغراب : ٤٥، والاقتراح: ٢١، والسيوطي النحوي: ٣٠٠.

(٣) ينظر: الإغراب : ١٤٢، والاقتراح : ١١٤ ، والسيوطي النحوي: ٣٠٠.

(٤) التبيان :١٢١٤/٢.

(٥) اللباب : ٦٥٢/٢.

ومنه أيضاً قوله ((وإنّما صحّت الواو في "لِواذاً" مع انكسار ماقبلها، لأنّها تصحّ في الفعل الذي هو " لاوَذَ" ، ولو كان مصدر " لاذ " لكان لِياذاً مثل صام صياماً)) [1] .

يريد : أنّ الواو إذا وقعت عيناً في مصدر فعلٍ أُعلّت فيه، وكانت مسبوقة بكسرة، وبعدها ألف، قُلبت ياءً نحو قام قِياماً، وصامَ صِياماً. ولمّا كان الفعل " لاوذ" لم تعلّ عينه بقلبها ياءً، فانّها لم تُعلّ في مصدره الذي هو " لِواذاً" ، وبقيت الواو على حالها لعدم وجود علّة القلب، ولو كان المصدر للفعل " لاذ " لقلنا : لياذاً، فأُعلت الواو في المصدر لإنّها أُعلّت في فعله ، كما أعلّت في قولنا : صيام صياماً، وقام قياماً.

[1] التبيان : ٢/٩٧٩.

المبحث الأوّل
الميزان الصّرفيّ

وضع الصّرفيّون مقياساً يقيسون به الألفاظ الّتي يُعنون بها ، ليعرفوا من خلاله عدد حروفها ، وترتيبها ، وما فيها من أحرف أصليّة أو زائدة ، والمتحرّك من حروفها والسّاكن ، وما يحدثُ فيها من تغيير كحذف أحد أصولها أو قلبه ، فاختاروا لذلك مادّة ثلاثيّة الأُصول توزن بها الألفاظ جميعها ، وهي ((ف،ع،ل)). فإن كانت الكلمة الّتي يراد وزنها ثلاثيّة الأصول قوبلت أصولها بمسميّاتها في الميزان مع حركاتها وسكناتها ، إذ توزن بحسب أصلها نحو ضرب ووزنه "فَعَل"، وشرُف ووزنه " فعُل " ، وحَسب ووزنه " فعِل " ، وإنْ كانت الزّيادة حاصلةً من أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف كرّرنا الحرف الأخير من أحرف الميزان بحسب الزّيادة ، نحو درْهم ووزنه " فِعْلَل " ، وسَفرَجل ووزنه " فَعلّل " ، وجَحْمَرش ووزنه " فَعْلَلِل " ، وإن كانت الزّيادة حاصلة من تكرير أصل من أصول الكلمة كُرّر ما يقابله في الميزان نحو : سُلّم ووزنه " فُعّل " ، وجلببَ ووزنه " فَعْلَلَ " [1] ، أمّا إذا كانت الزّيادة حاصلة من زيادة حرف أو أكثر من أحرف الزّيادة ، ففي هذا النّوع أمران :

أحدهما : أنْ يكونَ الزّائد غير مبدل من حرف آخر ، فيوزن بمقابلة الأُصول بالأُصول ، ويُعبّر عن الزّائد بلفظه ، فيُقال في وزن عالِم : " فاعل " وفي وزن استهدف " استفعل " .

الثّاني : أنْ يكون الزّائد مبدلاً من حرف آخر كتاء الافتعال فإنّها توزن على أصلها ، فيقال في وزن " اطّهر " : " افتعل " ، لأنّ أصله " اطتهر " ، وفي اذدكر : " افتعل " وفي إزدهار " افتعال " لأنّ أصلهما : ((إذتكر وإزتهار)) وهذا مذهب الجمهور [2] .

---

[1] ينظر : المناهل الصّافية ٣٣/١ – ٣٤ ، ودروس التّصريف : ٣٠ .

[2] ينظر : الكتاب ٤٧٠/٤ ، والمقتضب ٦٤/١ ، والمنصف ٣٣٩/٢ – ٣٤٠ .

أمّا العكبريّ فقد أجاز في ذلك وجهين إذ قال : ((إذا أردْتَ أنْ تزنَ الكلمةَ بعد الإبدال ففيه قولانِ : أحدهما : أنْ تُعيدها إلى الأصل ، ثُمّ تزنها على ذلك ، والثّاني : أنّك تزنُها على لفظها بعد الإبدال ، ومثال ذلك إذا قيل لك : ما وزن ازدجر ؟ فتقول على المذهب الأوّل : افتعل ، وعلى المذهب الثّاني : افّعل ، وتقول في ادّرأ : افتعل ، وعلى الثّاني : افّعل ، وتقول في ازدان : افتعل ، وعلى الثّاني : أفّعل)) [١] .

وقد أجاز الرّضي (ت ٦٨٦هـ) وجهاً ثالثاً هو مقابلة الزائد المبدل من حرف آخر بلفظه نحو : اضطرب : فوزنه على مذهبه افطعل ، وازدجر : افدعل[٢].

وما ذهب إليه العكبريّ والرّضي لا يمكن أنْ يُسلّم به لما فيه من الخلط بين الصّيغ والأوزان ، ويؤدّي إلى صعوبة التّمييز بين الأبنية واقيستها . ويبقى رأي الجمهور هو الأرجح لما فيه من اليُسر والسّهولة في معرفة الأوزان والأقيسة ، وتمييز الزّائد من الأصلي من الحروف ، فإذا وزنا الفعل : اضطرب على ما أجازه العكبريّ يكون وزنه على " افّعل " ، وإذا وزنّاه على رأي الرّضي يكون وزنه على " افطعل " فلا نستطيع أنْ نميّز أحرف الكلمة ، ولا نعرف الزّوائد من الأصول فيها .

١- وزن أوّل :

أختلف العلماء في وزن كلمة " أوّل " وأصل اشتقاقها فذهب البصريّون إلى أنّها اسم تفضيل على وزن " أفْعَل " لمنعه من الصّرف ، ولزومه " من " في قول العرب: هو أوّلُ منه ، فهذا كقولهم : هو أفضل منه ، وورود الأُولى تأنيث الأوّل، وهو عندهم أسم مشتق من فعل لم يُستعمل في اللّغة لما يلحقه من الاعتلال الكثير، وتقدير هذا الفعل " وَوَل يَوول " فأصل أوّل : أوْوَل ، أُدغمت الواو السّاكنة الأولى في الثانية المتحرّكة ، فصارت الكلمة : أوّل [٣] .

وذهب الكوفيّون إلى أنّه مشتق من الفعل المستعمل في اللّغة " آل يؤول " إذا رجع ، فأصله " أأْول" بوزن " أفْعل " ، وقلبت الهمزة الثّانية واواً للتّخفيف ، وأُدغمت

---

(١) اللباب ٦٨٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ١٩/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٩٥/٣ ، والمقتضب ١٥١/١ ، والمنصف ٢٠٢/٢ .

الواو الأولى في الثّانية . وذهب بعضُهم إلى أنَّ وزن أوّل " أفعل " أيضاً، لكنَّ أصلَهُ " أَوْأَل " من " وأَلَ يَوأَلُ " إذا نجا ، ثُمّ قُلبت الهمزة الثّانية واواً للتّخفيف، وأدغمت الواو في الواو ، فصار اللّفظ " أوّل " ، وقد نُسِبَ هذان القولان إلى الفرّاء وثعلب [١] .

وذهب فريق من العلماء إلى أنّ أوّل على وزن " أعفل " من " آل يؤول " وأصلُه "أَأْول" ثمّ قُدّمت العَين إلى موضع الفاء ونقلت الفاء إلى موضع العين ، فصار "أَوْأَل" ، فقلبت الهمزة الثانية واواً ، وأُدغمت الواو الأولى في الثانية فصار أوّل بوزن " أعفل" [٢] .

وذكر ابن دريد أنّ من العلماء من يرى أنّ أوّل على وزن " فوعل " وأصله " وَوْوَل " قُلبت الواو الأوَلى همزة لتوالي الأمثال ثمّ أُدغمت الواو الثّانية في الثالثة فصار اللفظ أوّل بوزن : فَوْعَل [٣] .

وذهب أبو البقاء العكبري مذهب البصريّين رافضاً غيره من آراء ، فأوّل عنده على وزن " أفعل " ، لأنّ فاءها وعينها من موضع واحد ، مستدلاً على ذلك بقولهم في التّفضيل : هو أوّل من هذا ((ولايجوز أن يكون فوعلاً أو أعفلاً لأنّ هذين البناءين ليسا للتّفضيل)) [٤] .

ويبدو أنّ رأي البصريّين في هذا الباب أرجح بدليل قولهم هو أوّل من هذا، إذا أرادوا التّفضيل ، فهو اسم تفضيل على وزن " أفعل " ، وقد ورد مؤنّثه أُولى بوزن " فُعْلى " وأصلُها : وُوْلى ، قُلبت الواو الأُولى همزة للتّخفيف ، وهي فاء الكلمة [٥] .

ويُمكن أنْ نطمئِنَّ إلى أنّ كلمة أوّل مشتقة من الأصل غير المستعمل لأنّنا إذا افترضنا أنّها مشتقّة من " آل يؤول " وأصلُه : أَأْول ، وقلبت الهمزة الثّانية واواً، ثُمّ أُدغمت ، فإنّ حكم الهمزة السّاكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أنْ تقلَبَ ألفاً مثل: آدم

---

(١) ينظر : المنصف ٣٠٢/٢ ، والممتع ٥٦٤/٢ .

(٢) ينظر : التبيان ٥٨/١ .

(٣) ينظر : الجمهرة ٣٦٣/٣ وشرح الشّافية للرّضي ٣٤٠/٣ .

(٤) اللباب ٦٠٤/٢ ، وينظر التبيان ٥٧/١ – ٥٨ .

(٥) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٨٨ .

، وأصلُها : أَأْدم – ولا يجوز قلبها واواً . وإذا قيل : لِمَ لا تكون مشتقة من "وأَلَ يئِلُ" وأصلها " أوْأل " فأُبدِلت الهمزة التي بعد الواو ، واواً ، ثَمّ أُدغمت الواو الأُولى في الثانية فصار أوّل ؟ فالجواب : أنّ الهمزة المفتوحة إذا أُريد تخفيفها أنْ تنقل حركتُها إلى ما قبلها ، ولا يجوز أنْ تقلب واواً [١] .

٢- وزن أينق

قال العكبريّ ((فأمّا أينُقٌ فأصلُها أونق مقلوبة عن : أنوق ، ووزنُها أعفُل، وأُبدلت الواو السّاكنة ياءً لإطّراد البدل فيها)) [٢] ، وهذا يعني أن أصل أينُق "أنُوق" على وزن " أفعُل " وهو بناء من أبنية جموع القلّة جُمعت عليه " ناقة " ثمّ استثقلوا الضمّة على الواو فقدّموها وقالوا " أونُق" ثُمّ عوّضوا عن الواو ياءً ، فقالوا " أينُق " وما ذهب إليه العكبريّ هو مذهب أكثر العلماء ، فقد نُقل عن سيبويه قوله ((أينق إنّما هو أنُوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا))[٣] على أنّ قلب واو " أونق " ياءً في " أينق " لا مسوغ له لزوال موجب القلب الذي هو اجتماع الضّمّة والواو في " أنوُق " إذ أنّ " أونُق " لا ثقل فيها ، ولو قالوا : قُلِبت واو " أنوُق" ياءً كما قُلِبت همزةً في " أدؤر " أصلُه " أدوُر " [٤] لثقل الضّمّة والواو ، ثُمّ قُدّمت ياء " أينُق " إلى موضع النّون وأُخّرت النّون إلى موضعها لكان أقربُ إلى القبول من قولهم ((التّغيير يؤنس بالتّغيير)) [٥] ، وذهب بعضهم إلى أنّ "أينق" مقلوب عن "أنوق" ثُمّ حذفت الواو وعُوّض منها ياء زائدة ، ووزنه "أيفُل"[٦] .

وما ذهب إليه الجمهور أولى لأنّ دعوى القلب أيسر من دعوى الحذف والتّعويض ، ويزاد على ذلك أنّ التّعويض من الحرف المحذوف يكون في طرف اللّفظة أكثر ممّا يكون في حشوها .

---

(١) ينظر : اللباب ٦٠٤/٢ .

(٢) اللباب ٦٦٤/٢ .

(٣) الكتاب ٤٦٦/٣ وينظر المقتضب ٣٠/١ ، وحاشية ابن جماعة ١٣٢ .

(٤) ينظر : أدب الكاتب ٢٦٧ ، والتكملة : ٤٠٦ .

(٥) شرح الشافية للجاربردي : ١٣٢ .

(٦) شرح الشافية للجاربردي: ١٣٢ .

٦- وزن عَنْسل :

قال العُكبَريّ ((وممّا زِيدَتْ فيه – أي النّون – ثانيةً عَنْسلٌ للنّاقة السّريعةِ ، لأنّهُ من العَسَلان ، وهو مشيُ الذّئب ، لأنه سريع)) [١] يُريد أنّ معنى كلمة "عَنْسل" النّاقةُ السّريعةُ ، لأنّها مأخوذة من العَسَلان وهو مشيُ الذَئب ، وعلى هذا يكون وزنُها " فَنْعل" لأنّ النّون فيها زائدةٌ ، وما ذهب إليه العكبريّ هو مذهب أكثر علماء العربيّة ، فقد قال سيبويه ((وممّا جعلتُه زائداً بثبت العَنْسل لأنّهم يُريدون العَسُول)) [٢] ، وقال أبو عليّ الفارسي ((ولحِقت ثانيةً في عَنْسل وعنبس لأنّه من العَسَلان والعُبُوس)) [٣] ، وذكر ابن يعيش أنّهم ((جعلوه مشتقاً من عَسَلان الذّئب ، وهو شدّة عدوه فكانت – أي النّون – زائدة لذلك)) [٤] .

وذهب محمّد بن حبيب (ت ٢٤٩هـ) إلى أنّ كلمة " عنسل " مأخوذة من العَنْس ، وهو النّاقة الصّلبة ، فتكون اللام فيها زائدة والنّون من أصل اللفظ ، ووزنها " فَعْلل " [٥] ، وردّ ابن جني هذا المذهب قائلاً ((وما أراه إلاّ أضعفَ القولين ، لأنّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللاّم في كلّ موضع)) [٦] .

ويمكن الإطمئنان إلى أنّ مذهب سيبويه ومن تابعه أرجح لأنّ زيادة النّون ثانية أكثر من زيادة اللاّم فقد قالوا جندب ، وعنصر ، وعنبس بزيادة النّون فيها ، يعضدُ ذلك مناسبة الاشتقاق بين " العنسل " والعَسَلان ، إذْ أنّ العنسل تعني الناقة السّريعة ، والعَسَلان يعني المشيُ السَّريع ، أمّا العنْس والعنسل فلا مناسبة بينهما ، لأنّ العَنْس : يعني النّاقة الصُّلبة ، والمناسبة بين العنسل والعَسَلان أكثر ممّا بين العنسل والعنس .

٧- وزن مَلَك :

---

(١) اللباب ٦١٩/٢ .

(٢) الكتاب ٣٢٠/٤ .

(٣) التكملة : ٥٥٦ .

(٤) شرح المفصل ١٥٥/٩ ، وينظر : شرح الشافية للجاربردي : ٢٠٠ .

(٥) ينظر : الممتع ٢١٥/١ .

(٦) الخصائص ٥١/٢ .

اختلف العلماء في وزن " ملك " على عدة مذاهب فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ " مَلَك " أصله " مَلأَك " على وزن " مَفْعل " ثُمّ تُركت همزته لكثرة الاستعمال بعد أنْ أُلقيت حركتُها على الفاء ، فقالوا : مَلَك على وزن " مَفَل " [١] لأنّ الهمزة كانت عيناً ، وفي الجمع رُدّت إلى أصلها ، فقالوا : ملائك على وزن "مفاعل" ثمّ زيدت الهاء في " ملائكة " لتأنيث الجمع . ومَلَك في هذا المذهب من لأكَ فلانٌ فلاناً يلأكُهُ لأْكاً وملأكة إذا أرسَلَهُ ، وذهب هذا المذهب أكثر علماء العربيّة [٢] .

وذهب الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) إلى أنّ " مَلَك " أصله " مَأْلك " على وزن "مَفْعل" ثمّ قُلبت الهمزة إلى موضع اللاّم ، فصار " مَلأَك " على وزن " مَعْفَل " ثُمّ خُفّفت الهمزة بأنْ أُلقيت حركتها على اللاّم ، وحُذفت ، فصار مَلَك بوزن " مَعَل " وقيل في الجمع ملائكة على وزن " معافلة " فرُدّت الهمزة إلى أصلها ، وملك مشتق من الألوكة وهي الرسالة، يُقال : ألك فلانٌ فلاناً يألكُه ألكاً ، وألوكة إذا أرسله ، وعنده هذه المادّة مهموزة الفاء في الأصل لا مهموزة العين [٣] .

ونُسب إلى ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) رأيٌ ذهب فيه إلى أنّ " مَلَك " مشتق من المُلْك لأنّه مالك للأُمور الّتي جعلها الله له وعنده ميم " ملك " أصليّة ، وأصله " مَلأك " على وزن " فَعْأل " مثل " شمأل " وقد حُذفت الهمزة الزائدة في المفرد، تخفيفاً ، وفي الجمع رُدّت إلى أصلها ، فعلى هذا يكون وزن " ملك " هو " فَعَل " ووزن " ملائكة " : " فعائلة " وفُتحت اللاّم في المفرد ، فرقاً بينه وبين المَلِك البشريّ فقيل للبشريّ " مَلِك " بكسر اللاّم ، وللرّوحانيّ " ملَك " بفتح اللاّم [٤] .

وذهب بعضهم إلى أنّ " مَلَك " على وزن " فَعَل " من المُلك وهو القُوّة والميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنّه جُمع على " فعائلة " شاذاً [٥] ، ورجّح أبو البقاء

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٧٩/٤ – ٣٨٠ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن ٣٥/١ ، وإصلاح المنطق : ١٥٩ ، والأصول ٢٩٣/٣ ، والمنصف ١٠٢/٢-١٠٤ ، والأمالي الشجرية ٢٩٢/٢ ، وشرح الشافية للجاربردي ٢٠٩ .

(٣) ينظر:شرح الشافية للرضي٣٤٧/٢، والك ٢٧٣/١٢،وشرح الشافية للجاربردي : ٢٠٩.

(٤) ينظر: المشكل ٨٦/١، وشرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢ ، وشرح الشافية لنقره كار ١٤٥.

(٥) ينظر : اللباب ٦١٨/٢ ، والتبيان ٤٦/١ .

العكبريّ مذهب الخليل وسيبويه ، قائلاً ((فقال أكثرهم مَلأَك ، وهو مَفْعَل.... إلاّ أنّهم ألقَوا حركة الهمزة على اللاّم ، وحذفوها ، ويدلُّ عليه قولهم في الجمع ملائكة على وزن مفاعلة ، ولو كانت غير زائدة لكانت " فعائلة " الواحدة " فَعيلة " وليس كذلك)) [١] .

وممّا يُقال في هذه المذاهب أنّ الأخذ بالمذهَب الرّابع الذي يحكم بأصالة الميم ، وخلوّ كلمة " مَلَك " من الحذف ، يجعَلنا أَمامَ أمرين لا يمكن التّسليم بهما ، الأوّل :- إخراج الجمع على الشُّذوذ لأنّهم جمعوا مَلَك " فَعَل " على ملائكة "فعائلة" وهذا مردود والثّاني : أنّ اشتقاق " مَلَك " و "ملائكة " من المُلْك مردودٌ لعدم الاتّصال بين معنى " مَلَك وملائكة " من جهة ، ومعنى " المُلْك " من جهةٍ ثانية .

أمّا مذهب ابن كيسان فهو بعيدٌ لقلّة " فَعْأل " في العربية قياساً بـ" مَفْعَل "، وهذا ((اشتقاق بعيدٌ ، وفَعْأل قليل ، لا يُرتكب مثله إلاّ لظهور الاشتقاق كما في شمأل)) [٢] ، وبذلك يكون مذهب الخليل وسيبويه أولى لأنّ الأخذ بمذهب الكسائي يُلزمنا بالنّقل والحذف وهذا عمل كثير ، أمّا مذهب الخليل وسيبويه فهو سالم من القلب سوى الحذف وهذا باجماعهم على أنّ الهمزة حُذفت تخفيفاً .

٨- وزن منجنيق :

اختلف علماء العربيّة في وزن كلمة " منجنيق " وأصلها : فذهب سيبويه إلى أنّ الميم في هذه الكلمة أصل ، والنّون الأُولى زائدة ، لأنّ ((الميم منه من نفس الحرف)) [٣] وعلّل ذلك بأنّ الزّيادة لا تلحق الرُّباعي أوّلاً ألاّ الأسماء من أفعالها نحو مُدحرج ، ومُنطلق [٤] ، ووزن الكلمة على ذلك " فَنْعَليل : الذي يأتي في الاسم

---

(١) اللباب ٦١٨/٢

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٤٧/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٩/٤ .

(٤) ينظر : نفسه ٣٠٩/٤ .

والصّفة فالإسم كـ " منجنيق " ، والصفة كـ "عنتريس" [١] والميم في مَنْجَنيق فاء الكلمة والنّون زائدة بدليل قولهم : " مجانيق " فتَذهب النّون في التّكسير كما تذهب التّاء في عنكبوت عند جمعه على عناكب ، والياء في عيضموز عند جمعه على " عضاميز " [٢] ، واستحسن هذا المذهب أكثر علماء العربية كالمازني والمبرّد والفارسي وابن جني [٣] .

وذهب الفرّاء وأبو عبيدة إلى أنّ الميم في " منجنيق " زائدة بدليل اشتقاقهم الفعلين " نجنق " و " جنقوا " بلا ميم [٤] .

أمّا أبو البقاء العكبري فقد ذهب مذهب الجمهور مستدلاً على ذلك بجمع " منجنيق " على " مجانيق " بحذف النّون الأولى ، لأنّها لو كانت أصلاً ما حذفت في التّكسير لأنّ الأصليّ لا يُحذف وهو ثانٍ ، ولا يحكم بزيادة الميم مع أصالة النّون [٥] . ونظرة فاحصة في هذين المذهبين نجدُ أنّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور أولى ، لأنّهم قالوا في جمع "منجنيق" : " مجانيق " بحذف النّون الأُولى في الجمع وهو دليل على زيادتها ، وإذا ثبتت زيادة النّون حُكم على الميم بالأصالة لئلاّ يجتمع زائدان في أوّل الاسم ، وذلك لا يجوز إلاّ ما كان جارياً على فعله نحو مُنطلق ومستخرج [٦] .

وأمّا ما استدلّ به أصحاب المذهب الثّاني من قول العرب : (جنقوا) و(نجنق) بحذف الميم من هاتين الكلمتين ، فمردود بقول بعض العلماء : إنّ هذه الكلمة أعجمية ((والعربُ قَد تخلّطُ في اشتقاقها من الأعجميّة)) [٧] .

وقال آخر ((والمختار من هذه المذاهب أنّه فَنْعليل لأنّ " جنقونا " غير معتدٍّ به ، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق ، لأنّ جمع منجنيق أمّا مجانيق أو مجانق ،

---

(١) ينظر : المنصف ١٤٦/١ .

(٢) ينظر : نفسه ١٤٦/١ – ١٤٧ .

(٣) ينظر : نفسه ١٤٦/١ ، والمقتصب ٥٩/١، والتكملة : ٥٥٣ – ٥٥٤ .

(٤) ينظر : المنصف ١٤٧/١ ، والممتع ٢٥٤/١ واللسان (جنق)

(٥) ينظر : اللباب ٦١٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصّل ١٣٩/٥ .

(٧) الممتع ٢٥٤/١ .

وكلاهما يدلّ عليه)) [١] وإنّما قيل " جنقونا " لا يُعتد به لأنّه حكاية عن بعض الأعراب ، وجائز أن يكون قد دخل إلى العربيّة وليس بعربيّ ، أمّا مجانق أو مجانيق ، فإنّهما متّفق عليهما أن يكونا جمعاً لمنجنيق ، إذْ ((ليس مجانق كـ"جنقونا" حتّى لا يُعتدُّ به لأنّ ذلك حكاية عن بعض الأعراب ومجانيق متّفق عليه)) [٢] .

(١) شرح الشافية للجاربردي : ٢١٦

(٢) نفسه : ٢١٦ .

المبحث الثاني
في تصريف الأسماء

آية :

للعلماء في أصل " آية " ووزنها عدّة مذاهب ، أَوّلها : مذهب الخليل : إذ يرى الخليل أنّ وزن كلمة " آية " هو " فَعَلة " بفتح الفاء والعين ، وأصلها " أيَيَة " فأعلت العين بقلبها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها [١] .

والثاني : مذهب سيبويه الّذي يرى أنّ آية بزنة " فَعْلة " بفتح الفاء وسكون العين ، لأن أصلها " أيّة " فقلبت الياء السّاكنة ألفاً لثقل التّضعيف ، ولئلاّ تلتبس بكلمة " أيّة " الّتي يستفهم بها عن المؤنث [٢] .

والثّالث : مذهب الكسائي : إذ يرى أنّ آية أصلها " آيية " مثل ضاربة ، فكان القياس أنْ تقول : آيّة مثل دابّة فحُذفت الياء الأخيرة تخفيفاً ، ووزنها على هذا " فاعة " [٣] . وذهب بعضهُم إلى أنّ أصلها " أيية " مثل كلمة بزنة " فَعِلة " فَقُلبتْ الياء الأُولى فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قَبلها [٤] ، ورجَح العكبريّ مذهب سيبويه قائلاً ((الأصل في آيَة " أيّة " لأنّ فاءها همزة ، وعينها ولامها ياءان لأنّها من تأيّى القومُ إذا اجتمعوا ، وقالوا في الجمع آياء فظهرت الياء الأُولى ، والهمزة الأخيرة بدل من ياء ، ووزنه أفعال)) [٥] وعدّ مذهب الخليل ضعيفاً لأنّ حكم الياءين إذا اجتمعا في مثل هذه الكلمة أنْ تقلب الثّانية لقربها من الطّرف [٦] . ونقول : إنّ ما ذهب إليه الخليل أَولى لقولهم في الجمع : آي وآيات وآياي ، وقولُهم في تصغيرها : أُيَيَّة ، فآي اسم جنس جمعي لـ " آية " وأصلُه " أيَيٌ " كـ " شجر " وأعُلّت عينه شذوذاً بقلبها ألفاً

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٩٨/٤ .

(٢) ينظر : نفسه ٣٩٨/٤ ، وينظر : اللباب ٧٢٨/٢ .

(٣) ينظر : المحتسب ١٩١/١ واللباب ٧٢٨/٢ .

(٤) ينظر : اللباب ٧٢٨/١ .

(٥) التبيان ٥٦/١ .

(٦) ينظر : نفسه ٥٦/١ .

لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وإنّما لم تُعلّ لامه لئلاّ يلتبس بحرف النّداء " أيا "، وأصل آيات " أيَيَات " فأُعلّت عينه شذوذاً طرداً للباب، وحفاظاً على هيأة الجمع من الحذف ، إذ لو أعلّت اللاّم للزم حذفها فراراً من التقاء السّاكنين في "أيات" ، وآياي جمع قلّة بوزن " أفعال " وكان حقُّهُ أنْ يقال فيه "آياء" فتهمز ياؤه لتطرفها بعد ألف زائدة ، لكنّها استعملت على الأصل[١].ولو كانت آية على وزن " فَعْلة " كما هو مذهب سيبويه والعكبريّ ، ما جُمِعت في القِلّة على " أفعال " وإنّما على "أفعُل" كـ " عين " و "أعين " ، ولو كان وزنها "فاعلة" كما هو مذهب الكسائي لجمعت على وزن " فواعل " ولَيْس على " فَعَل " و"أفعال" ، وأمّا دعوى القلب فلا دليل عليها ، ودعوى عدم القلب أولى [٢] .

١- آدم :

ذهبَ البصريّون وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه إلى أنّ " آدم " كلمة عربيّة[٣] مستدلين على عروبتها من قول ابن عباس : إنّ آدم مأخوذ من أديم الأرض ، وإنّما استدلّوا على اشتقاقها من أديم الأرض بناءً على قول الرسول ﷺ : ((خلق الله ﷻ آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض فجاء ولده على قدر الأرض ، منهم الأسود والأبيض والأحمر والسّهل والحزن والخبيث والطيّب)) [٤] .

وذهب الزمخشري إلى أنّ "آدم" اسم أعجمي على وزن "فاعَل" كـ"آدَر"[٥]، وذهب مذهبه الأنباري [٦] وأبو حيّان [٧] . أمّا أبو البقاء العكبريّ فقد ذهب مذهب البصريين لأنّه لو كان على وزن " فَاعَل " لانصرف مثل طابَقٍ وعالَمٍ ((والألف فيه مبدلة من همزة هي فاء الفعل ، لأنّه مشتق من أديم الأرض أو من

---

(١) ينظر : اللسان " أيا " .

(٢) ينظر : الخلاف الصّرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٦٦ .

(٣) ينظر : العين ٨٨/٨ ، والكتاب ٥٤٩/٣ .

(٤) مشكل الحديث وبيانه : ٢٥ .

(٥) ينظر : الكشّاف ٢٧٢/١ .

(٦) ينظر : البيان ٧٤/١ .

(٧) ينظر : تفسير البحر المحيط ٣٢٢/١ .

الأدمة ، ولا يجوز أن يكون وزنه فاعلاً ، إذ لو كان كذلك لانصرف مثل عالم وخاتم ، والتّعريف وحده لا يمنع وليس بأعجميّ)) [١] .

ولقطرب رأي غريب في بابه إذْ يقول ((لا يصحّ في العربية أن يكون آدم مأخوذًا من أديم الأرض لأنّه لو كان كذلك لكان منصرفاً لأنّه يكون فاعَلاً بمنزلة خاتَم وطابَق)) [٢] .

إلاّ أنّ ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) خطّأ قطرباً إذ قال : ((وهذا خطأ لأنَّ آدم على ما قال النبيّ ﷺ وابن عبّاس مأخوذ من أديم الأرض ، والذي قالا صحيح في العربيّة وهو أن يكون آدم " أفعل " من الأديم ، ويكون الأصل فيه "أأْدم" فتصير الهمزة السّاكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ويمنع من الإنصراف للزيادة والتّعريف)) [٣] .

والذي نذهب إليه أنّ آدم هو " أفعل " وليس بـ " فاعَل " بدليل ثبوت منعه من الصرف في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ ***وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ...*** ﴾[٤].

وعلى الرغم من أنّ دعوى عجمة " آدم " يعضدها منع صرفه في التنزيل العزيز لا يمكن الركون إليها في تفسيرها هذا اللفظ لورود الدلائل التي تؤكد عربيته عن السّلف الصّالح ولا سيّما ابن عباس رضي الله عنه الذي أُثر عنه إيمانه بوجود الأعجمي في القرآن الكريم [٥] ، ولم يؤثر عنه أن آدم أعجميّ ، ثمّ أنّ الجواليقي الّذي أكّد عجمة كثير من ألفاظ القرآن الكريم لم يقل : إنّ آدم أعجميّ ، وإنّما هو من أصل عربيٍّ عنده [٦] .

٢- آل :

---

(١) التبيان ٤٨/١ .

(٢) الزاهر ٤٨٩/١ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٨/١ .

(٣) الزاهر ١/ ٤٨٩ ، وينظر المشكل ٨٧/١ .

(٤) البقرة / ٣١ .

(٥) ينظر : المعرب : المقدمة .

(٦) ينظر : المعرب : ٦١ .

اختلف العلماء في ألف " آل " على عدة مذاهب ، فقد ذهب البصريّون إلى أنّ " آل " أصله " أهل " لأنّه بمعناه ويُصغّر كتصغير " أهل " فيقال " أهيل " في كليهما ، وذهب بعضهم إلى أنّ هاء " أهل " قُلبت ألفاً لشبهها بحروف اللّين ، وذهب قسم منهم إلى أنّ هاء " أهل " قُلبت همزة لقربها من الهمزة في المخرج فصار " أأْل " فاجتمعت همزتان في الطّرف الأُولى مفتوحة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ألفاً فصار " آل " لأنّهم لم يسمعوا عن العرب قلبهم الهاء ألفاً وإنّما سمعوا قلبها همزة نحو " ماء " والأصل " موه " لذا لجؤوا إلى هذا التّطويل مراعاة للصنعة [١] .

وذهب فريق آخر إلى أنّ " آل " أصله " أوَل " فقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وإنّما ذهبوا هذا المذهب لأنهم قالوا : إنّما هم " آل " لأنَّ الإنسان يؤول إلى أصله أي يرجع وسُمع عن العرب في التّصغير قولهم : أُوَيل [٢] .

ووجد قسم من العلماء فرقاً بين دلالتي " الأهل " و " الآل " إذ قال الراغب (ت ٤٢٥هـ) : ((الآل خصّ بالإضافة إلى أعلام الناطقين دون النكرات ودون الأزمنة والأمكنة ، يقال : آل فلان ولا يقال : آل رجل ، ولا آل زمان كذا او موضع كذا ، ولا يقال آل الخياط ، بل يضاف الى الأشراف الأفضل ، يقال : آلُ الله وآل السّلطان ، والأهل يضاف إلى الكل ، يقال : أهل الله وأهل الخياط ، كما يقال : أهل زمن كذا وبلد كذا)) [٣].

وذهب العكبريّ مذهب القائلين : أصل آل " أهل " قُلبت الهاء همزة لقربها منها في المخرج ، ثمّ قُلبت الهمزة ألفاً لاجتماع همزتين في الطرف أولاهما مفتوحة والثانيّة ساكنة [٤] .

---

(١) ينظر : المشكل ٩٣/١ ، والمفردات : ٣٠ ، والكشاف ٢٧٩/١ ، وشرح الملوكي : ٣٩ ، والممتع ٣٤٨/١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٩/٣ .

(٢) ينظر : رسالة الغفران : ٤١٧ ، وشرح الملوكي : ٣٩ ، والممتع ٣٤٨/١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ .

(٣) المفردات : ٣٠ .

(٤) ينظر : التبيان ٦١/١ .

ويتضح من خلال الفرق بين دلالة " آل " و "أهل" أصالة كلّ واحد منهما خلافاً لمن رأى انشعاب " آل " من أهل وعندي أنّ " آل " من الأول أي الرّجوع ، بمعنى ((أن يكون آل الرجل مأخوذاً من آل يؤول إذا رجع كأنّهم يرجعون إليه ، أو يرجع إليهم)) [١] بدليل أنّ " آل " جمع على " أولو " أصله " أولون " كما جمع أهل على " أهلون " ولمّا لم يستعمل " أولون " إلاّ مضافاً حذفت النّون لأجل الإضافة ، فصار " أولو " وحُذفت فتحة الواو خوفاً من قلبها ألفاً ، وضُمّت الهمزة قبلها فصار " أوْلو " .

٥- خنزير :

ذهب العكبريُّ إلى أنّ كلمة " خنزير " على وزن " فِعْليل " من الأصل الرُّباعي المجرّد " خَنزر " والنّون فيه أَصليّة فهو بها بمنزلة قنديل وصنديد وغربيب [٢] ومذهبه هذا إنّما هو مذهب سيبويه والجمهور [٣] ، في حين ذهب ثعلب (ت ٢٩١هـ) وابن دريد (٣٣١هـ) إلى أنّ " خنزير " مشتق من الخزر وهو صغر العين ، والنون والياء عندهما زائدتان مستدلّين على ذلك بقول بعضهم تخازَر الرّجل إذا ضيق جفنه ليحدّد النّظر ، وكذلك الخنزير ينظر [٤] .

ورجّح ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) مذهب سيبويه والجمهور رادّاً على ثعلب إذْ يقول ((وأمّا خنزير فنونه أصليّة)) [٥] ، وما ذهب إليه ثعلب ليس ببعيد عند قسم من العلماء ومنهم ابن السّرّاج ، لثبوت (خزر العين) في العربيّة وهو أصل يلحظ فيه مناسبة اشتقاق لفظة الخنزير بطريق المبالغة بدليل قولهم : كلُّ خنزير أخزر ، ولذا يمكن أنْ نقول : إنّ أصل اللّفظ " خّزير " على وزن " فِعّيل " فقُلِب أوّل المثلين نوناً لأجل المخالفة بين المثلين ، ولاريب في أنّ " فِعّيل " بناء أكثر مبالغة من " أفعل " ومن هنا ثبت " فِعّيل " اسماً لهذا الجنس من البهائم الذي تلحظ فيه المبالغة

---

(١) رسالة الغفران : ٤١٧ .

(٢) ينظر : التبيان ١٤١/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٦٨/٤ ، وينظر : المخصّص ٧٤/٧ .

(٤) ينظر : الاشتقاق لابن دريد : ٤٩٨ والممتع ٢٧٠/١ .

(٥) الممتع ٢٧٠/١ .

في الخَزْر ، يُزاد على ذلك أنّ النّون إذا كانت في بناء الأربعة يحكم بزيادتها إنْ ظهر في بنات الثّلاثة ما يدلّ على ذلك ، فهي زائدة في "جُندب" لوجود الجَدْب ، وفي سُنبلة لوجود السَّبل [١] .

٦- دم :

تعدُّ كلمة " دم " من الكلمات المحذوفة اللاّم إلاّ أنّ فريقاً من العلماء جوّزوا أن تكون لامه واواً أو ياءً ، في حين رجّح فريق آخر أن تكون الياء هي لام الكلمة ، وقيل " دمّ " بالتّضعيف ، ووصفت بأنّها لغة رديئة [٢] .

لكنّ الصّرفيّين اختلفوا في وزنها أهي " فَعَل" بتحريك العين أم " فَعْل " بالتّسكين ، فذهب سيبويه إلى أنّ " دم " على وزن "فَعْل" بالتسكين لأنّه يجمع على " دماء " و" دِميّ " مثل دَلْو ودِلاء ودِلِيّ ، والأصل " دُمُوي ودُلُوي " على وزن "فُعُول" قُلبت الواو فيهما ياءً لاجتماع الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون ثم أُدغم السّاكن بالمتحرك ، ثُمّ قُلبت ضمّة العين كسرة للمجانسة لأجل الياء المشدّدة، وقُلبت ضمة الفاء كسرة للخفّة .

قال سيبويه ((أمّا ما كان أصلُه " فَعْلاً " ، فإنّه إذا كُسر على بناء أدنى العدد كُسّر على أفعُل وذلك نحو : يد وأيدٍ ، وإنْ كُسّر على بناء أكثر العدد كُسّر على (فِعال وفُعُول) ، وذلك قولهم " دماء ودميّ " [٣] ، وقال في موضع آخر ((هذا باب ما ذهبت لامه ، فمن ذلك دمٌ تقول : دمِيّ ، يدلّكُ دِماء على أنّه من الياء أو من الواو)) [٤] .

وذهب المبرّد إلى أنّ " دم " مصدر على وزن " فَعَل " بفتح العين كما حركت عين " الحذَرّ" و "البَطَر" وغير هذا كثير مقيس في " فعِل يفعَل " اللاّزم ، وإنّما عدّ كلمة " دم " مصدراً لأنّه رأي قولهم " دمِي يدمى " مثل " حذِر يحذَر " و"دم" مثل " حَذَر " و" فرَح " وهذا واضح في قوله ((وأمّا دم فهو فَعَل يدلّك ذلك أنّك تقول :

---

(١) ينظر : الأصول ٣٤١/٣ .

(٢) ينظر : الأصول ٥٥/٣ ، ٣٢٣/٣ ، ومجالس العلماء ٣٢٨ ، والمنصف ١٤٨/٢ .

(٣) الكتاب ٥٩٧/٣ .

(٤) نفسه ٤٥١/٣ .

دمِي يدمى فهو دمٍ فهذا مثل فرق فرَقاً ، فهو فرقٍ وحذِر حذراً فهو حذِر فـ " دم" إنّما هو مصدر مثل البطَر والحذَر)) [١] .

وعدّ المبرّد استدلال سيبويه بالجمع " فِعال " على سكون عين " دم " مردوداً إذْ قال ((فإنْ قال قائل : فإنّك تجمعه على " فِعال " كما تقول كلب وكِلاب، وفِعْل وفِعال ، فالجواب في ذلك أَنّ فِعالاً جمع لـ " فَعَل " المتحرّك العَين كما يكون لـ " فَعْل " السّاكن العين نحو قولك : جَمَل وجِمال ، وجَبَل وجِبال فهذا غير خارج عن ذلك)) [٢] .

وذهب العكبريّ مذهب المبرّد مرجحاً الياء لاماً في كلمة " دم لأنّهم قالوا : دمَيَان ((وقد حذفت الياء من " دم " وأصله دَمَيٌ ، لقولهم في التثنية دَميَانِ)) [٣].

وقد ذهب أكثر العلماء مذهب سيبويه رادّين على استدلال المبرّد بالتثنية "دَمَيان" على تحريك عين دم ، قائلين : إنّ تحريك العين اشعار بأنّها موضع إعراب تظهر عليه الحركات الإعرابية بعد حذف لام الكلمة لأنّه يقال : دمٌ ودماً ودمٍ فضلاً عن أنّ " دم " يجمع على " دماء ودمِيّ " ، ولو كان " دم " على وزن "فَعَل" ما جُمع في الكثرة على " فِعَال وفُعُول " معاً ، وإنّما على " فِعال " وحده مثل " جَبَل وجِبال " و " جَمَل وجَمال " أو على " فُعُول " وحده مثل " عصا وعِصِيّ . ولمّا جمع " دم " على " فِعال وفُعُول " معاً دلّ هذا على أنّه مثل " دَلْو وقَوْسَ " فهذان يجمعان على فِعال وفُعُول" فيقال فيهما "دِلاء ودِليّ" و " قياس وقِسِيّ " [٤] .

٧- طاغوت :

قال أبو البقاء العكبريُّ ((الطّاغوت يذكّر ويؤنّث ، ويُستعمل بلفظٍ واحد في الجمع والتّوحيد والتّذكير والتأنيث ... وأصلهُ طغيوت لأنّه من طغيتَ تطغى ، ويجوز أنْ يكون من الواو لأنّه يقال فيه يطغو أيضاً ، والياء أكثر ، وعليه جاء

---

(١) المقتضب ٢٣١/١ .

(٢) نفسه ٢٣١/٢ .

(٣) اللباب ٧٠٠/٢ ، وينظر : التبيان ٤٧/١ .

(٤) ينظر : المنصف ١٤٨/١ ، والأمالي الشجرية ٣٤/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٤ ، والتوطئة : ٣٢٧ ، وشرح نقره كار : ٥٤ .

الطّغيان ، ثُمّ قُدّمت اللاّم ، فجُعلت قبل العين فصار طيغوتاً أو طَوَغوتاً ، فلمّا تحرَّك الحرف وانفتح ما قبله قُلب ألفاً ، فوزنه الآن " فلعوت " وهو مصدر في الأصل مثل الملكوت والرّهبوت)) [١] ، فالطّاغوت اسم يكون للواحد المذكّر كقوله تعالى: ﴿***يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ***﴾[٢]، ويكون للواحدة المؤنّثة كقوله ﷻ : ﴿ ***وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا*** ﴾ [٣] ويكون دالاً على الجمع كقوله تعالى ﴿ ***وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمْ الطَّاغُوتُ*** ﴾ [٤] والأصل في الطّاغوت " طغيُوت " بوزن " فَعَلوت " ولمّا استثقل اجتماع الضمّة والياء والواو قُدّمت الياء " اللام " قبل الغين " عين الكلمة " ، فصار التّقدير " طَيَغوت " وقُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار "طاغوت" على وزن " فَلَعوت " هذا إذا كانت اللاّم ياءً ، أمّا إذا كانت واواً ، فيكون الأصل " طغوُوت " فلمّا اجتمع واوان وضمّة وهو مستثقل قُدّمت الواو الأولى " اللاّم " قبل الغين " عين الكلمة " فصار التّقدير " طَوَغوت " على وزن "فلعوت" ولمّا تحرّكت الواو ، وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً ، فصار " طاغوت " وما ذهب إليه العكبري إنّما هو مذهبُ أكثر علماء العربية [٥] .

وذهب بعض العلماء إلى أنّ " طاغوت " أصله " طاغُوْو أو طاغُوي " على وزن " فاعول " فأُبدلت لام الكلمة " الياء " أو " الواو " تاءً فصارت " طاغوت"[٦].

ورأى بعضهم أنّه على وزن " فاعوت " والأصل " طاغيوت أو طاغووت " وحُذفت لامهُ تخفيفاً ، وحُرّكت عينه بالضّمة مناسبة للواو بعدها ، فصار "طاغوت"

---

(١) التبيان ٢٠٥/١ .

(٢) النساء : ٦٠ .

(٣) الزمر : ١٧ .

(٤) البقرة : ٢٥٧ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث : ٩٩ ، والتكملة ٣٩٨ ، والمشكل ١٣٧/١ ، وتفسير البحر المحيط ٢٧٢/٢ .

(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٩/١ .

بوزن " فاعوت " [١] ولا شكّ في بعد هذا المذهب لما فيه من دعوى الحذف وحمل اللفظة على بناء نادر ، وقصوره عن الجريان في التّصاريف الأخرى ، كالجمع طواغيت .

وقد رجّح بعض الباحثين المحدثين أنْ يكون " طاغوت " على وزن " فاعول " مستدلاً على ذلك بأدلّة مقنعة وآثرت أن أذكر أهمّها [٢] :-

١- كثرة بناء " فاعول " في العربية وقلّة بناء " فعلوت " والحمل على الأكثر أولى .

٢- إنّ الطّاغوت ما كان ليعرف بهذا الاسم لولا مبالغته في الطغيان ومعنى المبالغة واضح كل الوضوح في بناء " فاعول " لأنّه في ابنية المبالغة كفاروق وجاموس .

٣- من علائم حسن هذا المذهب أنّه ليس فيه إلاّ دعوى الإبدال وهو محمول فيها على الكثير الشّائع ، إذْ تقلب الواو أو الياء في " طاغوو أو طاغوي " تاء كما في " بنت " أو " أُخت " و " ثنتان " و " اتّسر " .

٤- ومن علائم حسنه أيضاً ، أنّ إبدال اللاّم تاءً إنّما لُجِئ إليه دفعاً لالتباس بناء "فاعول" ببناء " فاعل" إذ إنّ " طاغوي أو طاغوو " لو أُجري فيهما القياس لصار " طاغيّ " لاجتماع الواو والياء وقد سبق أحدهما بالسكون فتقلب الواو ياءً ، وتدغم في الياء .

معدّ :

العلماء في هذه الكلمة منقسمون على قسمين : أحدهما يقضي بأصالة الميم فيها ، والثاني : يقول بزيادتها .

فذهب سيبويه إلى أنّ الميم في " معدّ " أصل وتابعه في ذلك المازني والمبرّد [٣] .

---

[١] ينظر : ارتشاف الضرب ٥٣/١ ، والمزهر ٢٥/٢ .

[٢] ينظر : الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ١٠٦ – ١٠٧ .

[٣] ينظر : الكتاب ٣٠٨/٤ والمنصف ١٢٩/١ ، والمقتضب ٢٠٣/١ – ٢٠٤ .

وذهب قطرب إلى جواز زيادة الميم في " مَعدّ " ووزنه على هذا يكون "مَفْعل" من عددْت الشّيء أعدّه عدّاً [١] .

وذهب إلى ذلك الرّضي [٢] . وقال ابن دريد : إنّ اشتقاق " مَعَدّ " يكون من شيئين : أمّا أن يكون " مَفْعلاً " من العدد وإمّا أنْ يكون من المَعَدّ ، وهو اللّحم في مرجع كتف الفرس [٣] ورجّح أبو البقاء مذهب سيبويه والجمهور ، فقال : ((الميم في معدّ أصل ، لقولهم : تَمعْدَدُوا ، ووزنه تفعللوا أي كونوا على اخلاق معدّ ، فإنْ قُلْتَ : قد جاء تمفعَلَ نحو : تمدرعَ وتمندل وتمسكنَ ، قيل هذا شاذ لا يُقاس عليه ، على أنّ الجيّد فيه تتدّل وتدرّع وتسكّنَ)) [٤] .

والّذي يُقال : إنّ الميم في " معدّ " زائدة خلافاً لسيبويه والجمهور ، وفاقاً لقطرب والرّضي فيما أجازاه ، ولإثبات ما ذهبنا إليه نقول : إنّ معدّاً إذا لم يكُنْ على وزن " مَفْعل " من العدّ ، لزم أنْ يكون من مَعَد إذا صار ضخماً غليظاً أو من " مَعَد في الأرض " إذا ذهب فيها [٥] . فإنْ قيل : إنّه من " مَعَد " قلنا : من أين جاءه التّضعيف إذا كان الوصف من " مَعَد " هو " مَعْدٌ " على " فَعْل " ومعناه الضّخم الغليظ فإنْ قيل: لحقه التّضعيف لقصد الألحاق كان ينبغي ألاّ يُدغَمَ المثلان لئلاّ تفوت المقابلة بين الحروف في الملحق والملحق به ألاّ تَراهم لم يدغموا في نحو " مهدَد ومأجَجَ " [٦] ولا تزاد الدّال في مثل هذا الموضع لغير إلحاق لأنها ليست من أحرف الزّيادة ، ولم يحدّد لنا القائلون : إنّ معدّاً بزنة " فَعَلّ " أهو من تمعدَدَ أم أنّ تمعدَد منه ؟ فقولهم : ((إنّ تمعدَدَ معناه تشبّه بمعدّ)) دليل على أنّ معدّاً أسبق في الاستعمال من " تمعدد " ، وعند ذلك لا تقوم لهم حجّة بقول العرب : تمعدَدَ بثبوت الميم ، وإنّما

---

(١) ينظر : الزاهر ١٣٤/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢٣٧/٢ .

(٣) ينظر : الاشتقاق : ٣٠ .

(٤) اللباب ٦١٧/٢ .

(٥) ينظر : اللسان " معد " .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٠٩/٤ وشرح المفصّل ١٥٢/٩ وابن مالك صرفياً : ١٠٧ .

حكمها في ذلك كحكمها في " تمسكنَ " . ويرى الكسائي أنّ معدّاً إذا صُغّر منسوباً قيل فيه " مُعيدّيّ " بتشديد الدّال كما قيل في تصغير دابّة " دُوَيبّة " [1] ، وفي هذا دليل آخر على أنّ مَعَدّاً غير " معدَد " لأنّ معدداً إنّما يُصغّر على " مُعيدِد" كما يُقال في تصغير جعفر : " جُعيفِر : ولذلك يُمكننا القول : إنّ معدّاً على وزن " مفعل " من العدّ وقد أُدغم فيه المثلان كما أُدغما في نحو " مَقَرّ " ، وإنّما قالوا : تمعدد لئلاّ يفوت المعنى المتأتيّ من وجود الحرف الزّائد وهو الميم ، وتأمّل ما جاء في لسان العرب ((.. وتدرّع مِدرعتهُ وادّرعها وتمدرعها تحمّلوا ما فيه تبقية الزّائد مع الأصل في حال الاشتقال توفيةً للمعنى وحراسة ودلالة عليه، ألا ترى أنّهم إذا قالوا تدرّع وإنْ كانت أقوى اللّغتين فقد عرّضوا أنفسهم لئلاّ يُعرف غرضُهم أمِنَ الدّرع أم من المدرعة ، وهذا دليل على حرمة الزّائد في الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول)) [2] .

---

(١) ينظر تهذيب اللغة ٢/٢٦٠ وابن مالك صرفياً : ١٠٨ .

(٢) اللسان " درع " .

المبحث الثالث
المصادر

١ـ تُقاة

اختلف الصّرفيون في لفظة " تُقاة " فقد ذهب الجمهور إلى أنّها مصدر للفعل الثّلاثي " وقى : يقي " وأصلها " وُقَيَة " مثل هُمَزَة ولُمزة على وزن " فُعَلة " إلاّ أنَّ الواو فيها قُلبت تاء للتخفيف أي لثقل الضمة عليها ، وقُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها كـ "باع" الأصل فيه " بَيَع " ، وهي عندهم منصوبة على المصدريّة شذوذاً في قوله تعالى : ﴿ ***إِلا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً*** ﴾[١] ، لأنّ القياس يلزم أن يقال : " اتّقاء " فكان كقوله تعالى : ﴿ ***وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً*** ﴾ [٢]، وقياسه "تبتُّلاً" كـ " تكرّم تكرُّماً وتملّق تملّقاً " [٣]، وذهب أبو علي الفارسيّ إلى أن " تُقاة" جمع لا مصدر مثل رُماة وغزاة وكُماة جمع رامٍ وغازٍ وكميّ ، وهي منصوبة على الحال لأنّ الجموع يطّرد مجيئها على الحال بخلاف المصدر إذْ لا يقع حالاً إلاّ في القليل والتّقدير عنده ((إلاّ أنْ تتقوا منهم متقين شرهم)) [٤] .

أمّا أبو البقاء العكبري فقد ذهب مذهب الجمهور في أصلها وما حصل لها من إعلال ، لكنّه أعربها نصباً على الحال [٥] فهو جمع بين ما ذهب إليه الجمهور وتخريج أبي علي الفارسي . ونرى أنّ مذهَب الجمهور هو الرّاجح من وجهين :-

الأول : لم يُسمع من تُقاة مفرد على وزن " فاعل " وإنّما سمع " تَقيّ " على وزن "فعيل" وجمعها قياساً أن يقال : اتقياء لا تُقاة ، ووزن " فُعَلة " يطرد في " فاعل " المعتل اللام نحو: قاضٍ وقضاة ، فإنْ قلت : سُمِع كميّ على كُماة ، قلت هذا شاذ، والحمل عليه ضعيف .

---

(١) آل عمران : ٢٨ .

(٢) المزمل : ٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٩٩/١ ، والكشاف ٤٢٢/١ .

(٤) ينظر : الحجة ٣٢٣/٢ ، وتفسير البحر المحيط ٤٢٤/٢ .

(٥) ينظر : التبيان ٢٥٢/١ .

الثاني : إنّ أصل الكلمة على المصدرية أوضح لأنّ السّياق العام في الآية الكريمة يتطلب زيادة في توكيد الفعل لدى المخاطبين لبيان حالهم منه ، وهذا لا يؤديّه الحال .

٢- التَّهلُكة

اختلف العلماء في كلمة " التَّهلُكة " فذهب سيبويه إلى أنّها مصدر للفعل الثّلاثي "هلك" وبناء "تفعُلة" في المصادر والأسماء قليل، فالمصادر المسموعة على هذه الزّنة التّضرّة والتَّسُرّة والتّهلُكة في حين سمع اسمان هما التّنضُبة والتّتفُلة[١] ، لأن مصادر الفعل الثّلاثي سبيلها السّماع وهي كثيرة فالفعل "هلك" سُمع فيه " هلكاً وهَلاكاً وهُلوكاً بضم الفاء وفتحها ، وتهِلُكة ، بضم العين وكسرها ، ومُهِلك مثلث العين وهَلْكاء [٢] .

وذهب الزمخشري إلى أنّه يجوز أن تكون كلمة " التّهلكة " مصدراً للفعل "هلّك" على وزن "فعّل" والأصل : تهليك على وزن " تفعيل " كـ "كرّم تكريم ودرَّس تدريس" إلاّ أنّ ياء التّفعيل حذفت منها وعوّض منها بتاء في الآخر ، إذ حملها على معتل اللاّم نحو " تربية " أو مهموز اللاّم نحو " تجزئة " فصارت الكلمة "تهلكة" ثُمّ أُبدلت كسرة العين ضمّة فصارت " تهلُكة " [٣] .

وذهب أبو البقاء العكبري مذهب سيبويه والجمهور قائلاً ((والتَّهلُكة تفعُلة من الهلاك)) [٤] .

وعندي أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه هو الأولى وما أجازه الزمخشري ليس بجيّد ((لأنّ فيه حملاً على شاذ ودعوى إبدال لا دليل عليه ، أمّا الحمل على الشّاذ فحملهُ أصل تفعُلة ذات الضّم على تفعلة ذات الكسر ، وجعل تهلُكة مصدراً لـ" هلّك " المشدّد اللاّم ، و" فعّل " الصحيح اللاّم غير المهموز قياس مصدره أن يأتي

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٧٠/٤ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٦٨/١ ، والمحرر الوجيز ٥٣٩/١ ، وشرح الرضي ١٥٢/١-١٥٣.

(٣) ينظر الكشاف ٣٤٣/١ .

(٤) التبيان ٨٥/١ .

على تفعيل نحو : كسّرتُ تكسيراً ، ولا يأتي التّفعلة إلاّ شاذاً ، فالأولى جعل التهلكة مصدراً)) [١] .

٣- الحَيَوان :

قال العكبري "ولام الحَيَوان ياء، والأصل: حَيَيان، فقُلِبت الياء واواً لئلاّ يلتبس بالتثنية، ولم تقلب ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، لئلاّ تحذف إحدى الألفين))[٢] ، وهذا يعني أنّ كلمة " الحَيَوان " أصله " حَيَيان " بياءين متحرّكتين بالفتح لأنّه من " حَيَيْتُ " إذ ليس في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو ، فقلبت الياء الثانية واواً تخلصاً من توالي الأمثال ، ولم يجر القياس في " حَيَيان " فتبدل ياؤه الثانيّة ألفاً بسبب حركتَها وانفتاح ما قبلها حفاظاً على بناء " فَعَلان " من النّقص والالتباس بغيره ، وإنّما صَحَّت عين " حَيَيان " كما صَحَّت في " الجَوَلان والغَلَيان " ولم تُعل بقلبها ألفاً لئلاّ يجتمع على الكلمة إعلالان ، وما ذهب إليه العكبري إنّما هو مذهب الخليل والجمهور [٣] .

وذهب المازني (ت ٢٤٨هـ) مذهباً مخالفاً لمذهبهم ، فرأى أنّ الواو في كلمة " الحَيَوان " أصل ، وليس منقلبة عن ياء ، ولم ينطق من لفظ " الحَيَوان " بفعل لما يلزمه من الإعتلال الكثير لأنّ عينه ياء ، ولامه واو ، فهجر لذلك ، وبقي مصدره " الحَيَوان " نقيض " الموتان " [٤] ، ولا شكّ في أنّ مذهب الجمهور أولى لأنّ ما ذهب إليه المازني ((فاسدٌ لأنّه قد ثبت إبدالهم الياء واواً شذوذاً ، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو ، وأيضاً فإنّ الحَيَوان من الحياة ، ومعنى الحياة موجودٌ في " الحَيَا " المطر ... وهم يقولون في تثنيته " حَيَيان " بالياء لا غير ، فثبت بذلك أنّ الواو في " حَيَوان " بدل من ياء)) [٥] .

---

(١) تفسير البحر المحيط ٥٩/٢ .

(٢) التبيان ١٠٣٥/٢ ، وينظر : اللباب ٧٢٦/٢ .

(٣) ينظر : الكتّاب ٣٩٤/٢ ، والمقتضب ١٨٦/١ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٣٢ ، والتكملة : ٣٥٨ ، والخصائص ٢٥٥/١ – ٢٥٦ ، والكشاف ٢١١/٣ – ٢١٢ ، وشرح المفصّل ٢٦٨/٢ ، ٥٥/١٠ ، والممتع ٥٦٩/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٣/٤.

(٤) ينظر : المنصف ٢٤٨/٢ .

(٥) الممتع ٥٦٩/٢ .

٤- لبّيْك :

اختلف العلماء في تأصيل كلمة " لبّيْك " فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ لفظ "لبّيك" مثنّى يُراد به التكثير والتّوكيد، ومفرده "اللَّب" وهو الإقامة، وأصلُه "لبّين لك" أي إقامة لك بعد إقامة فحذفت النّون للإضافة ، ونصب على المصدريّة [١] .

وذهب يونس إلى أنّ " لبّيْك " اسم مفرد كأنّه عنده قبل الإضافة " لبّى " وقُلبت ألفه ياءً ، لإضافتها إلى المضمر ، نحو لديك وعليك [٢] ورأى بعضهم أنّ "لبّيْك" أصله " لببّك " ولمّا اجتمعت ثلاث باءات وهو مستثقل قلبوا أُخراهُن ياءً، فقالوا " لبّيك " [٣] وقد عرض العكبريّ هذه المسألة مرجّحاً المذهب الثالث مستدلاً على ذلك بقولهم : لبّى تلبيةً ، وأصلها " لبَّب تلبيةً " مثل شدَّدْتُ وشدَّيتُ ، وتظنّنت وتظنيْتُ [٤] ، إذ قال ((وقد أُبدلت الباء ياءً إذا تكرّرت نحو لبَّبَ تقول لبّيْتُ ، فالياء بدل الباء الثالثة ، وإنّما فعلوا ذلك كراهيةً لاجتماع الأمثال ، فأمّا لبّيك ففيه قولان : أحدهما هو من هذا الباب ، وأصله من ألبّ بالمكان إذا أقام به ، والثاني: هو تثنية لبّ ، والأول أقوى)) [٥] ، ويبدو أنّ مذهب يونس لا يجوز الأخذ به لأنّ كلمة " لبّى " لم ترد عن العرب اسماً ، وإنّما وردت عنهم " لبَّ " [٦] ويُعدّ المذهب الّذي رجّحه العكبريّ أصح المذاهب لأنّه حُمِل على أمثلة كثيرة في لغة العرب ، والحمل على ما هو موجود أفضل من إتّباع الافتَراضات ، فكلمة " لبّيك" أصلها " لببَّتُك " أي أقمت بالمكان الذي تريده ، ثُم حذف ضمير الفاعل تعظيماً لضمير لفظ الجلالة " الكاف " ، وقُلبت الباء الأخيرة ياء للتّخفيف فراراً من اجتماع الأمثال على حدّ القلب في " تظنّنتُ وتظنيتُ " و" تسررْتُ وتسرّيتُ " .

٥- وجهة :

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥١/١ – ٣٥٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٥١/١ – ٣٥٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٤/٢ .

(٣) ينظر : أدب الكاتب ٤٨١ ، ٦٣٣ .

(٤) ينظر : اللباب ٦٥٧/٢ – ٦٥٨ .

(٥) اللباب ٦٥٧/٢ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٤/٢ .

أجمع العلماء على حذف الواو من مصدر الفعل الثلاثيّ المعتلّ العين بالواو، إذا لم يكن مضارعه مفتوح العين فقالوا : وَعَد : يعد ، عِدة ، وزن يزِن زنةً [١] ، لكنّهم اختلفوا في كلمة " وجهة " على مذاهب عدّة ، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ " وجهة " مصدر للفعل الثّلاثي غير المسموع " وجه – يجه " وإنّما استعمل شاذّاً ، فجمعوا بين العوض والمعوض منه ((وأتمُّوا فقالوا : وجهة في جهة))[٢] وتابع سيبويه أكثر العلماء ذاهبين إلى أنَ "وجهة" مصدر ، استُعمل استعمالاً شاذاً، لأنّه جاء على فِعْلٍ محذوف الفاء ، لكنّها حذفت في الفعل ، وثبتت في المصدر[٣]، وذهب المبّرد إلى أنّ كلمة " وجهة " اسم وليس بمصدر فأخرجها إلى الأسماء فراراً من الشّذوذ الذي وُسم به مذهب سيبويه ومن تابعه ، وهذا واضح في قوله : ((ولو بنيت اسماً على " فعْلة " غير مصدر ، لم تحذف منه شيئاً ، نحو قولك وجهة، لأنّه لا يقع فيه " فَعَل يفعِل : وإنْ كان في معنى المصادر)) [٤] .

ورأى الفرّاء أنّ " وجهة " اسم للمكان المتوجّه إليه ، وعنده " وجهة " و"وجه" و"جهة" اسماءً يُتوجّه إليها لأنّ ((العربَ تقول هذا أمر ليسَ له وجهة ، وليس له جهة ، وليس له وجه)) [٥]

أمّا أبو البقاء العكبريّ فقد ذهب إلى أنّ كلمة " وجهة " مصدر محذوف الزَّوائد ، وأصلُه التّوجه أو الاتجّاه قال : ((والوِجهة مصدر في معنى المتوجّه إليه ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وهي مصدر محذوف الزوائد ، لأنَّ الفعل توجه أو اتجه ، والمصدر التّوجه أو الاتّجاه ، ولم يستعمل منه وجه كوعد))[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٣٧/٤ ، والأصول ٢٧٦/٣ ، والمنصف ٢٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٧/٤ .

(٣) ينظر : الأصول ٢٧٦/٣ ، والمنصف ٢٠٠/١ ، وارتشاف الضرب ١١٧/١ .

(٤) المقتضب ٨٩/١ .

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٩٠/١ .

(٦) التبيان ١٢٦/١ .

فهو قد اتفق مع سيبويه في كون كلمة " وجهة " مصدراً لكنّه خالفه ، في تأصيلها، فسيبويه رأى أنّ "وجهة"مصدر للفعل الثّلاثي غير المسموع "وجه–يجه" في حين رأى العكبريّ أنّها مصدر محذَوف الزوائد ، وأصله التّوجه أو الاتجاه .

وما ذهب إليه الجمهور أولى لأنّ اثبات واو المصدر في "وجهة" يكون موضحاً للفرق بينه وبين المصادر من الباب نفسه ، إذ جرت هذه المصادر على أفعالها المسموعة فحذفت منها الفاء ، وعُوّضت بتاء في الآخر مثل وزن يزن زنة، فكلمة " زنة " فعلها معروف ومسموع فجرت على القياس لكن " وجهة " لم يُسمع لها فعل فوردت على الأصل ليكون ذلك دليل على أنّها مصدر للفعل الثّلاثي المعتّل الفاء بالواو " وجه – يجه " وقد تنبه الدكتور إبراهيم السّامرائي إلى أنّ هناك فرقاً بين كلمة "وجه" وكلمة "جهة" رافضاً ((مقالة الصّرفييّن ، بأنّ الواو حُذفت وعُوّض منها تاء في الآخر ، وذلك لأنّ التّاء في هذه الكلمات تفيد التأنيث الّذي قد ينصرف إلى القَلّة والوحدة في ألفاظ كثيرة)) [1] .

(1) الفعل زمانه وأبنيته : ١١٣ .

المبحث الرابع
التّصغير

عرّف الصّرفيّون التّصغير بأنّه ضمّ أوّل الاسم المراد تصغيره وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعدهما ، لأنّه لو اقتُصر على ضمّ الأوّل أو فتح الثّاني من غير زيادة الياء ، كان ذلك مؤدّياً إلى التباس بناء التكبير ببناء التّصغير[١] ، فالخطوة الأُولى في التّصغير ضمُّ الحرف الأوّل ((وهو شرط أساسيّ في الاسم المصغّر لأنّ التّصغير صيغة ، فلا بُدّ من استيفاء شكلها))[٢] والثانيّة فتح الحرف الثاني من الكلمة لأنّ الضّم غير كافٍ لتمييز المصغّر من المكبّر ، والثالثة : زيادة ياء ساكنة بعدهما ، لأنّه لو اقتصر على ضمّ الحرف الأوّل وفتح الثاني لجاز أن يكون المكبّر مثله فيحدث اللبسُ ، فقالوا : فلس وفُلَيْس وسَهل وسُهَيْل[٣] . هذه الخطوات تتمُّ إذا كانت الكلمة ثلاثيّة ، أمّا إذا كانت رباعيّة فصاعداً فيزاد على تلك الخطوات خطوة رابعة ، وهي كسر ما بعد ياء التّصغير ، مثل " دُرَيْهِم وجُعَيفِر" في تصغير درهم وجعفر ، لأنّ حقّ هذه الياء أنْ يكسرَ ما قبلهما لتصير مدّة حقيقيّة لأنّها ساكنة دائماً ، إلاّ أنّه لمّا فُتح ما قَبلها كُسر ما بعدها للتّعادل ، وإنّما لم يكسر ما بعد الياء في الثلاثي لأنّه حرف إعراب ، فلا يكسر بكسرة لازمه وللتّصغير أغراض هي :-

١- الدّلالة على صغره نحو كتيِّب وجُبَيْل .
٢- الدّلالة على قلّته نحو دُرَيهمات وسُويعات .
٣- الدّلالة على حقارته نحو رُجَيل وشُويعر .
٤- الدّلالة على عظمته نحو دُويهيّة .
٥- الدّلالة على قربه نحو قُبيل المغرب ، ودُوين السّحاب .

---

(١) ينظر : شرح الشافية لنقره كار : ٥٠ .
(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٤٥ .
(٣) ينظر : شرح المفصّل ٥/١١٣- ١١٥ ، وشرح الشافية للجاربردي ٧٤ ، وحاشية ابن جماعة : ٧٤ ، والمناهج الكافية : ٤٩ – ٥٠ .

٦- للتَحبّب إليه نحو بُنيّ وأُخيّ [١] .

تصغير الخماسي :

الأصل في التّصغير أنْ يكون للثُّلاثي والرُّباعيّ ، فأمّا الثّلاثيّ فإنّهُ أكثرُ أبنيةَ من الرُّباعي ، وله في التكسير بناءان ، بناء قلة ، وبناء كثرة ، فكانَ أقبل للتَّغيير ، وأَحمل للزيادة ، وأمّا الرّباعي فهو متوسّط بين الثّلاثي والخماسي ، وأثقل من الثّلاثيّ ، ولذلك قلَّ التصرُّف فيه ، فلم يكن له في التكسير إلاّ بناءٌ واحد وهو للكثير والقليل [٢] ، وأمّا الخماسي فثقيل جدّاً لكثرة حروفه ، فإذا أريد تصغيره حُذف منه حرف حتّى يرجعَ إلى الأربعة ، فيُصغّر بمثال الرُّباعي وهو "فُعَيْعِل" نحو سفرجل يُصغّر على " سُفيرجِ " [٣] . وتصغير ما كانت حُروفُه أصولاً من الخماسي على ضَعفه فيه عدة مذاهب:

الأوّل: إن يُحذَف الحرف الخامس ، كما في جمع التّكسير ، فيُقال في تصغير جحمرش "جُحيمر" ، وفي تصغير " فرزدق : فريزد " وإنّما حذفوا الحرف الخامس لأنّ الثقل حصل به ، ولئلاّ يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها [٤] .

الثّاني : إنْ يحذف الحرف الذي يُشبه الحرف الزّائد أي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس أو الشبه ، فيُقال في تصغير جحمرش وفرزدق : جُحَيرْش وفريزق بحذف الميم من " جحمرش " لأنّها من الزوائد ، والدّال من فرزدَق لأنّه مجاور للطرف ، ومشابه للتّاء الّتي هي من حروف الزيادة [٥] .

الثالث : أنْ تبقى حروف الكلمة الخماسية من دون حذف فيُقال في تصغير سفرجل : سُفيرجِل بكسر الجيم لئلاّ يُظنّ أنّه على مثال "قُرَيْطِيس" [٦] .

---

(١) ينظر : شرح المفصّل ١١٣/٥ – ١١٥ ، والمناهج الكافية : ٤٩ – ٥٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصّل ١١٦/٥ .

(٣) ينظر : اللباب ٥٥٦/٢ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للجاربردي : ٧٩ .

(٥) ينظر : شرح المفصّل ١١٧/٥ .

(٦) ينظر : شرح الشافية للجاربردي : ٧٩ .

وقد رجّح العلماء المذهب الأوّل ، لأنّ الثّقل حصل بالحرف الخامس ، فهو الّذي أوجب الحذف ، لأنّ الحرفين اللذين في الصدر مضيا على القياس المطّرد في تصغير الثّلاثي والرّباعي، والحرف الّذي بعد الياء موجود في الثّلاثيّ والرّباعيّ ، والحرف الرّابع موجود في الرّباعي والخماسيّ أمّا الحرف الخامس فهو الّذي لا نظير له فيما تقَدّم من التّصغير فكانَ أولى بالحذف[١].

ونظرة فاحصة في المذهب الثّاني نجدُ أنّ فيما نقلوه خلطاً كثيراً ، فأمّا فرزدق فلا خلاف بينهم في جواز حذق الحرف الخامس ، فيُصبح " فريزد " أو الرابع فيُصبح " فُريزق" ، وأمّا جحمرش فلَمْ يُسمع عن العرب تصغيرها على جحيرش وما قاله الزمخشري((ومنهم مَنْ قال فريزق ، وجُحَيْرش بحذف الميم))[٢] ليس دقيقاً لأنّ العكبريّ كان أول المعترضين على ذلك بالقول ((الذي عليه العلماء أنّ فرزدقاً يجوز فيه حذف القاف ، وإبقاء الدّال وهو القياس ، وقد جوّزوا عكسه ، وعلّلوه بأنّ الدّال تشبه التّاء ، وهي من حروف الزّيادة ، وأمّا جحمرش فلا خلاف بينهم فيما علمناه بعد البحث التّام عليه ، وتتبّع المظانّ أنّه لا يحذف إلاّ الشّين لأنّ الرّاء الّتي هي مجاورة الطّرف لا تحذف إذ ليستْ من حروف الزّيادة ، والّذي قاله الزمخشري من حذف الميم بعيد جدّاً سماعاً وقياساً)) [٣] .

وقال ابن يعيش (٦٤٣ هـ) : ((فأمّا قول صاحب الكتاب في جحمرش: جُحَيرش ، بحذف الميم فليس بصحيح ، وأظنّه سهواً ، لأنّ الميم وإن كانت من حروف الزّيادة فهي بعيدة من الطّرف غير مجاورة له فلم يحسن إلاّ حذف الشّين ، نحو جُحَيْمِر)) [٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٤٨/٣ ، واللباب ٥٥٦/٢ ، وشرح المفصّل ١١٧/٥ .

(٢) شرح المفصّل ١١٧/٥ .

(٣) حاشية ابن جماعة ٧٩ .

(٤) شرح المفصّل ١١٧/٥ .

المبحث الخامس
النّسب

النَّسبُ : ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك ، يقال نسبته إلى بني فلان إذا عزوته إليهم ، وطريقته أن تلحق ياء مشدّدةً في آخر الاسم المنسوب إليه ، وتكسر ما قبل الياء ، نحو قولك : هاشم وهاشميّ ، وقيس وقيسِيّ ، وبغداد وبغداديّ ، وواسط وواسطيّ ويُسمّيه سيبويه الإضافة والنّسبة ، ويُسمّيه المبّرد الإضافة والنَّسب [١] ، وعَرَّفه العكبريّ بقوله : ((أن تضيف شيئاً إلى بلدٍ أو قبيلة أو صناعة إضافة معنويّة كقولك : مكّيّ وتميميّ ، وأنّما سُمّي نسباً ، لأنّك عرّفته بذلك كما تُعرّفُ الإنسان بآبائه)) [٢] .

النّسبة إلى ظَبْية وعُروة :-

إذا كان الاسم على وزن " فَعْل " ساكن العين ، وكانت لامه واواً أو ياءً وليس في آخره تاء التّأنيث نحو " غَزْو " و " نَحْو " و " ظَبْي " و " رَمْي " فالنسبة إليه على لفظه من دون تغيير فتقول " غَزْويّ " و" نَحْويّ " و "ظبيّ" و"رَميّ" ، ولاخلاف في ذلك لأنّ ما قبل الواو أو الياءَ ساكن فهي لذلك في حكم الصحيح [٣]، فإنْ لحِقت تاء التأنيث هذه الأسماء نحو "ظبية وعُروة" فإنّ في ذلك اختلافاً ، فالخليل وسيبويه يجعلون ذلك على قياس مالا تاء فيه فيقولان في " غزوة " : "غَزْويّ" وفي " ظبية" : " ظبيي " وفي " عُرْوة " " عُرْوِيّ " [٤] ، وذهب يونس (ت ١٨٢هـ) إلى أنّ الاسم إذا كان على وزن " فَعْل " وكانت لامه واواً أو ياء ، وزيدت عليه تاء التأنيث ، فالنسبة إليه تختلف عن النسبة إلى المجرّد منها ، فيقول في النسبة إلى "

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣٣٥ ، والمقتضب ٣/١٣٣ ، وشرح المفصّل ٥/ ١٤١ .

(٢) اللباب ٢/ ٥٤٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٣٤٦ ، وشرح المفصّل ٥/١٥٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/٣٤٦ – ٣٤٨ .

ظَبْية " : " ظَبَوِيّ " وفي " رَمْية " : " رَمَوِيّ " وفي " عُرْوة " : "عُرَوِيّ " فيفتح الحرف السّاكن وهو الثاني [١] .

وكان الزّجاج (ت ٣١١هـ) يميل إلى هذا القول ، ويحتجُّ بأنّ التّغيير إنّما حصل بسبب وجود تاء التأنيث لأنّ ((قوّة التّغيير فيها)) [٢] وذهب أبو البقاء العكبري مذهب الخليل وسيبويه واصفاً ما ذهب إليه يونس بالضّعف والبعد عن القياس ، إذ قال ((فإذا سكّنْتَ ما قبل الياء نحو ظبْي أقررتَ الياء فقُلتَ : ظبيٌّ لا خلاف في هذا ، فإذا نسبتَ إلى ظبية فكذلك إلاّ عند يونس فإنّه يقول " ظَبَويّ "، ووجههُ على ضعفه أنّه قدّره " فعلة " بالكسر فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثُمّ واواً احتيالاً على الأخفّ ، وخُصّ ذلك بالمؤنّث ، لأنّه موضع التّغيير ، وقال في " عُرْوة " : " عُرَوِيّ " بفتح الرّاء ، وهو بعيد ، لأنّه لا يستفيد بذلك خِفّة، فإنّه إذا كسر الرّاء ثُمّ فتحها فالواو باقية بحالها فالسُّكون أخَفُّ)) [٣] .

وما ذهب إليه يونس والزجاج أولى لأنّ الأخذ بما ذهب إليه الخليل وسيبويه يجعلنا أمام أمرين : الأول : إنّ " ظَبْيِيّ ورَمِيّ " أثقل من " ظَبَوِيّ ورَمَويّ " والأخذ بالأخف أولى عند العرب .

والثاني : إنّنا إذا قُلنا في النسب إلى " ظبْي وظبية" : " ظبيٌّ " وفي "غزو ، وغزوة " " غَزْويّ " فإنّ ذلك يؤدّي إلى التباس المنسوب إلى " ظبي " بالمنسوب إلى " ظبية " والتباس المنسوب إلى " غزو " بالمنسوب إلى " غزوة " لأن اللفظ يتّحد بهما في النسب على مذهب الخليل وسيبويه ، والعرب خالفوا القياس في عدة مسائل دفعاً للالتباس الحاصل من مجاراة القياس ، فقالوا في النّسب إلى قبيلة بني حنيفة حنيفيّ ، فرقاً بينه وبين ما نُسب إلى مذهب أبي حنيفة لأنّهم قالوا فيه : حَنَفيّ ، كما قالوا في المنسوب إلى المدينة المنّورة : " مَدَنيّ " فرقاً بينها وبين مدينة المنصور

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣٤٦ – ٣٤٨ .

(٢) شرح المفصّل ٥/١٥٣.

(٣) اللباب ٢/٥٤٧ .

فإنّهم قالوا فيها : " مدينيّ " [١] ، وقالوا في النّسبة إلى قبيلة قريش قُرشيّ ، فرقاً بينها وبين المنسوب إلى قريش اسم دابّة في البحر لأنّهم قالوا فيها قُريشي [٢] .

النسبةُ إلى تَغْلب ومَغْرِب :

القياسُ في النّسبة إلى ما كان على أربعة أحرف أنْ تأتي به على لفظة من غير تغيير فتقول في تغلب " تَغْلِبِيّ " وفي مغرب " مغرِبيّ " لأنّ فيه حرفين غير مكسورين وهما التّاء والغين من تَغْلِب، والميم والغين من " مَغْرب " وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه [٣] ، وذهب بعضهم إلى أنّه يجوز أن تقول في ذلك " تغلبِيّ " و" مغرَبي " بفتح الحرف الثالث فيهما ، لأنّ المكسور من ذلك كلّه يشبه عندهم المكسور في شَقرة ، ونَمِرة ، ولم يحفلوا بالسّاكن ، وكأنّهم نسبوا إلى " تلب " من تغلب وأهملوا الغين لسكونها ، وكذلك ما كان مثله [٤] ، وقد رجّح العكبريّ مذهب الخليل وسيبويه ، وعدَّ المذهب الثّاني باطلاً مستدلاً على ذلك بأنّ الحركات في " تغلب ومغرب " وما أشبههما لم تكثر كثرتها في " نَمَريّ " الّتي غُيّرت كسرتها الأولى إلى الفتح لتوالي الحركات والكسرتَين ، ولمّا كان الحرف الثاني ساكناً ممّا كان رباعيّاً نحو تَغْلِب ومَغْرِب وَيَثْرِب ، بطل أنْ يكون الحرف الثالث منهُ مفتوحاً [٥] . ويبدو أنّ مذهب الجمهور أقرب إلى القبول مجاراةً للقياس ولأنّ كثرة التّغيير تؤدّي إلى الالتباس ، يؤيّد ذلك أن ما كان على أربعة أحرف كثُرت حروفه فانغمرت الكسرة فيها فلا ثقل يستدعي التّغيير إلى الفتح ، لأنّ الالتجاء إلى الفتح إنّما هو دفع للاستثقال ، وفرار من توالي الأمثال ، ولمّا لم يكن في هذه الألفاظ ثِقل يصعُب معه النّطق ، ولا توالي أمثال كان إقرارها على القياس أولى طرداً للباب ، وحفاظاً على البناء من التّغيير ، فضلاً عن أنّ كثرة الحروف في الأسماء الرباعيّة ، والفصل بالسّاكن غلبا على الكسرة ، وصارت كالمنسيّ معها .

---

(١) ينظر : همع الهوامع ١٦٢/٦ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للجاربردي : ١٠٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٠ – ٣٤٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصّل ١٤٦/٥ .

(٥) ينظر: المتبع ٦٦٨/٢ واللباب ٥٤٤/٢ .

الاستغناء عن ياء النّسب :

أجمع علماء العربيّة على أنّه يمكن الاستغناء أحياناً عن صيغة النّسب المعروفة بصيغة " فعّال " أو " فاعل " أو " فَعِل " [١] . وذلك نحو حمّار وجمّال لصاحب الحمير والجمال ، ولابن وتامر لذي اللّبن والتّمر ، وعَمِل وطّعِم لصاحب العمل والطّعام ، واستشهدوا على ذلك بقول امرئ القيس :

ولـيس بـذي رمـحٍ فيطعَنُـني بـه ولـيس بـذي سـيفٍ ولـيس بنبّـالِ [٢]

أي ليس بذي نبال . ولم يخرج أبو البقاء العكبري عمّا أجمع عليه العلماء في هذا الباب ، بيد أنّه ذكر صيغةً واحدةً يمكن أن نستغني بها عن ياء النّسب ، ((والذي زادته العرب دلالة على النسب شيئان : أحدهما تشديد العين وذلك في الصّنائع نحو بزّاز وعطّار ، والثّاني : ياء مشدّدة في آخر الاسم)) [٣] يفهم من ذلك أنّ عنده صيغةً واحدةً يجوز الاستغناء بها عن صيغة النسب القياسيّة ، وهذه الصّيغة على زنة " فعّال " ممّا دلّ على حرفة او صنعة ، كبزّاز وعطّار ، وقد تلتبس هذه الصيغة بما جاء لمعنى المبالغة أو اسم الفاعل كسبّاق وطعّان ، وللتّفريق بين هذه الصّيغ فقد قالوا : ألاّ يكون لما جاء دالاً على النّسب فِعْل ولا مصدر ، نحو نبّال وبغّال وإذا كان له فعل ومصدر ، فإمّا أن يكون بمعنى مفعول كقوله تعالى ﴿ ***مَاءٍ دَافِقٍ*** ﴾ [٤] وقوله تعالى : ﴿ ***عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ*** ﴾ [٥] ، أو مؤنث مجرّد عن التّاء نحو ((طالق وحائض)) [٦] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٨١ – ٣٨٣، والمقتضب ٣/١٦١-١٦٣ ، وشرح المفصل ٦/١٣-١٥

(٢) ينظر : ديوانه : ١١١ .

(٣) المتبع في شرح اللّمع ٢/٦٦٦ .

(٤) الطارق : ٦ .

(٥) الحاقة : ٢١ .

(٦) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/٨٥ – ٨٦ .

المبحث السّادس
الإبدال والإعلال

الإبدال : هو إقامة حرف مقام حرف آخر ، والغرض منه التّخفيف نحو تاء "تُراث" فإنّها بدل من الواو لأنّها من " ورث " بخلاف العوض ، فإنّه في غير موضع المعوّض منه كتعويضهم تاء التأنيث في عدةٍ وزنة من فاء الكلمة التي هي الواو ، وشرط الإبدال أنْ يقوم البدل مقام المبدل منه ويحمل حركته [١] .

وحروف البدل عند سيبويه والمبّرد والفارسي أحدَ عشر حرفاً ، ثمانية منها بعض أحرف " سألتمونيها " وهي الألف والواو والياء ، والهمزة والتّاء والهاء والميم والنّون ، وثلاثة أحرف لم تكن منها : وهي الطّاء والدّال والجيم [٢]، وعدّها السيرافي أربعة عشر حرفاً بزيادة الصّاد والزاي وشين الكشكشة وهي المبدلة من كاف المؤنث نحو " عينُشِ " بمعنى " عينُكِ " [٣] ، وهي عند الرّماني أربعة عشر حرفاً ، بزيادة الصّاد والزّاي واللاّم على ما عند سيبويه وأصحابه ، وخالف السّيرافيّ بزيادة اللاّم بدلاً من شين الكشكشة [٤] . وإذا وصلنا إلى الزّمخشري وجدناها عنده خمسة عشر حرفاً هي حروف " سألتمونيها " والطّاء والدّال والجيم والصّاد والزّاي [٥] .

أمّا العكبري فقد ذهب مذهب سيبويه وأصحابه في كون حروف البدل أحد عشر حرفاً ((منها ثمانية من حروف الزّيادة يَسقُط منها السّين واللاّم ، ويُزاد عليها ثلاثة من غيرها ، وهي الدّال والطّاء والجيم)) [٦] .

---

(١) ينظر : شرح المفصّل ٧/١٠ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٧/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٣٧/٤ – ٢٤١ ، والمقتضب ٦١/١ – ٦٥ ، والتكملة : ٢٤٣ .

(٣) ينظر : شرح الشافية للرضي ١٩٩/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصّل ٨/١٠ .

(٥) ينظر : نفسه ٧/١٠ .

(٦) اللباب ٦٤٠/٢ .

أمّا الإعلال :- فهو التّغيير الذي يطرأ على أحرف العلّة الثلاثة ((الألف والواو والياء)) وتلحق بها الهمزة للتخفيف ، بحيث يؤدّي التّغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه [١] . فكل إعلال إبدال ، وليس كل إبدالٍ إعلالاً .

اسم الفاعل " جاءٍ " :

ذهب الخليل إلى أنّ اسم الفاعل " جاءٍ " على وزن " فالٍ " حصل فيه قلب مكانيّ ، وأصلُه " جايئ " لأنّه اسم فاعل من الفعل " جاءَ " قُدّمت الهمزة على الياء، فصار " جائي " على وزن " فالع " ثمّ أُعلّ إعلال " قاضٍ " فصار اللفظ "جاءٍ" على زنة " فالٍ " [٢] وذهب أكثر العلماء إلى أنّ كلمة " جاءٍ " اسم فاعل على وزن " فاعٍ " وأصله " جايئ " على مثال " فاعل " من الفعل " جاءَ " وأصل الألف في " جاء " ياء ، ولمّا وقعت الياء بعد ألف " فاعل " وجب قلبها همزة على حدّ " بائع " و "قائل" فنقول "جائئ" بهمزتين ، تقلب الثانية ياء لتطرفها بعد همزة، فيصير " جائي " على وزن " فاعل " ثمّ يُعلّ إعلال قاضٍ فيُقال : "جاءٍ" على وزن " فاع " بحذف لامه [٣] . ورجّح العكبريّ مذهب الجمهور ، وإنْ لم يُصَرّحْ بذلك إذ فضّل إبقاء اللفظة على نسجها ((وإقرار الكلمة على نظمها أولى)) [٤] يُفهم من ذلك أنّه يقول بعدم القلب في " جاءٍ " ويُقرّه على نظمه .

وعندي أنّ ما ذهب إليه الخليل أولى ممّا ذهب إليه الجمهور لأنّ الخليل فضّل القلب لئلاّ تلتقي همزتان، فيكون قلب الثانية – ياءً – لازماً ، فيتوالى في الكلمة إعلالان ، وهو إبدال العين " الياء " همزة ، وإبدال اللاّم " الهمزة " ياءً ، وإذا قدّمنا الهمزة الّتي هي لام الكلمة على العين لم يلزم ذلك الإمر ، لأن توالي إعلالين عمل كثير وليست العربيّة بدعاً في ورود القلب في بعض ألفاظها فقد قالوا: آبار ووزنها : أعفال ، لأنّ الأصل : أبأار ، وقالوا آرام على زنة " أعفال " والأصل :

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٤/١٠ ، وعمدة الصرف : ٢٤٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٧٧/٤، والمنصف ٥٢/٣ ، واللباب ٦٥٦/٢-٦٥٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧٧/٤ ، والمنصف ٥٢/٣ ، ٥٤ ، وشرح الشافية للجاربردي :٢٤ .

(٤) اللباب ٦٥٧/٢ .

أرأام ، وقالوا : أشياء على زنة " لفعاء" والأصل شيئاء ، وما دام الأمر كذلك فلِمَ لا يكون " جاءٍ " على وزن " فالٍ " بعد حصول القلب والإعلال .

اسم المفعول من الثّلاثّي الأجوف :

قياس اسم المفعول من مصدر الفعل الثّلاثيّ على زنة " مفعول " نحو "ضرب ومضروب" و "نصر ومنصور" و"أخذ ومأخوذ" و "أكل ومأكول" أمّا إذا كان الفعل معتلّ العين فقد اختلف في زنة اسم المفعول من مصدره ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ زنة اسم المفعول من مصدر الأجوف اليائي : "مفِعْل " نحو "مَبِيْع" والأصل " مبْيُوْع " نقلت حركة الياء إلى السّاكن الصّحيح قبلها ، فصار " مبُيْوْع " التقى ساكنان هما واو " مفعول " وعينه فحذفت واو مفعول ، وصار اللفظ " مَبيُعْ " تقلب ضمّة الباء كسرة لمجانسة الياء فيقال "مَبِيْع" على وزن " مفِعْل " . وزنة اسم المفعول من مصدر الأجوف الواوي " مَفْعْل " نحو " مقول " والأصل " مقْوُوْل " نُقِلت حركة الواو إلى السّاكن الصّحيح قبلها فصار " مَقُوْوْل " حُذفت واو "مفعول" لالتقائها ساكنة مع عين " مفعول " فيقال " "مَقُوْل" على زنة " مفُعْل " وحجّتهما على ذلك بأنّ واو مفعول زائدة ، وقريبة من الطّرف [1] وذهب الأخفش إلى أنّ عين " مفعول " هي المحذوفة لالتقاء السّاكنين واصبّح لذلك بالقول : إنّ واو مفعول جاءت لمعنى لا يتحصّل بحذفها ولأنّ السّاكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأوّل منهما ، فـ " مقول " عنده على وزن "مفُوْل" و "مَبِيْع" على وزن " مفيِل " لأن الأصل " مَبْيُوْع " فتصبح " مبُيْوْع " بعد النقل ثمّ تقلب ضمّة الباء كسرة لمجانسة الياء ، ثمّ تُحذف الياء ، فيصير اللفظ "مَبوْع" ثمّ تقلب الواو ياء لمجانسة الكسرة فيُقال " مَبِيْع " على وَزن " مفِيل "[2] .

وقد عرض الشّيخ العكبريّ لهذه المسألة وأورد حجج الفريقين مرجّحاً رأي الخليل وسيبويه وإنْ لم يصرّح بذلك ، إذ قال ((ويقوّي ذلك – أي مذهب الخليل وسيبويه – إنّ المحذوف لو كان الأصليّ لقُلت مَبُوع ، إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياءً

---

(١) ينظر : الكاتب ٣٤٨/٤ ، والمقتضب ١٠٠/١ ، وشرح الشّافية للرضي ١٤٧/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٠٠/١ ، والمنصف ٢٨٧/١ .

، إذ كان في قلب الواو ياء حذف أصل ، وقُلب زائد ، وفي حذف الزّائد إقرار الأصليّ فكان أولى)) [١] .

وذهب الدّكتور عبد الله درويش إلى أنّ اسم المفعول من مصدر الأجوف الثّلاثيّ يُصاغ من المضارع ، بإبدال ياء المضارعة ميماً مفتوحة فاسم المفعول من مصدر الأجوف الواويّ على زنة " مَفْعُل " نحو " مَقْوُل " من " يقول " بسكون الفاء وضم العين ، واسم المفعول من مصدر الأجوف اليائي على زنة " مفْعِل " نحو " مَبْيِعِ " من الفعل " يبْيِعِ " بسكون الفاء وكسر العين[٢] . وما ذهب إليه الدكتور درويش مردود لأنّ قوله " مَقْوُل " و " مبْيِع " يحصل فيهما إعلال بالتّسكين فتنقل حركة الواو والياء إلى السّاكن الصحيح قبلهما ، فالقياس يرفض صياغتهما على هاتين الزنتين ، وممّا يدفع هذا المذهب قولهُم " مَخُوف ومَنُوم " ونحوهما ممّا سُمِع المضارع منه ، وقد قُلبت عينه ألفاً نحو " ينام ويخاف " إذ لا يمكن بناء هذه المشتقّات من أفعالها المذكورة على وفق هذا المذهب . ولذا يُعد مذهب الأخفش هو الأرجح لأنّ واو مفعول جاءت لمعنى لا يُستحصل بحذفها ، والميم وحدَها لا تكفي في الدّلالة على صيغة اسم المفعول ، يدل على ذلك عدم الاكتفاء بها في الدلالة على الصّيغة في اسم المفعول المأخوذ من مصدر الأفعال التي تكون على وزن " انفعل " و "افتعل" ممّا جاء معتل العين أو مضعّفاً نحو ((انقاد ، واختار ، وامتدّ)) فأسماء المفعولين منها " مُنقاد ، ومختار ، ومُمتَدّ " وهذه الألفاظ تكون أسماء فاعلين ايضاً ، ولذا احتيج إلى السّياق للتّمييز بين بناء اسم المفعول وبناء اسم الفاعل في هذا النوع من الأفعال ، ولم يُكتفَ بالميم ، فنقول : الشعب مختارٌ قائدَه، إذا أردنا صيغة اسم الفاعل، ونقول : أنشدَ الشّاعر القصيدةَ المُختارةَ، إذا أردنا صيغة اسم المفعول .

---

(١) اللباب ٢ /٦٨٩ .

(٢) ينظر : دراسات في علم الصرف : ٤٨ .

تحقيق الهمزتين في " أئِمّة " :

إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدةٍ ، وكانت الأُولى متحرّكة والثّانية ساكنة ، وجب قلب الهمزة الثانية حرفاً من جنسِ الحركة التي قبلها ، ومثال ذلك كلمة " إيناس " والأصل " إِأْناس " بهمزتين الأولى متحرّكة والثانية ساكنّة ، فقُلبت الهمزة الثّانية ياءً ، مناسبة لحركة ما قبلها ، وهي الكسرة ، وآدم أصلها " أَأْدم" قُلبت الهمزة الثانية ألفاً لمجانسة الفتحة الّتي قبلها ، فإذا اجتمعت همزتان متحرّكتان في أوّل الكلمة ، وكانت الثّانية منهما مكسورة وجب قلب الثّانية ياءً نحو " أيمّة " والأصل " أَأْمِمة " جمع إمام على وزن " أفعِلة " مثل " عمود وأَعمِدة " اجتمعت في أوّله همزتان الأُولى همزة الجمع ، والثّانية " فاء " الكلمة ، فوجب تخفيفها ، فنقلوا حركة الميم الأُولى ، وهي الكسرة إلى الهمزة ، وأُدعمت الميم في الميم ، فصار ((أئِمّة ، ولثقل اجتماع الهمزتين قلبوا الثانية ياءً ، فقالوا "أيمّة"))[١] وهذا القلب واجب ، وهو الأشهر عند النحاة ، قال سيبويه ((واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخرة ولا تُخفّف ، لأنّهما إذا كانتا في حرفٍ واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف)) [٢] ، وقال ((وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يُحقق الهمزتين وأُناسٌ معه ، وقد تكلّم ببعضه العرب ، وهو رديء))[٣] ، وذهب مذهبه أكثر النّحاة [٤] .

ومَا ذهب إليه النّحويون لم يتحقّق في عدّة قراءات ، قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) : ((فإنَّه قرأ بذلك – أي بالتّحقيق – عاصم وحمزة والكسائي من أهل الكوفة ، وقرأ بذلك من أهل الشّام ابن عامر اليحصبي)) [٥] .

أمّا أبو البقاء العكبريّ فقد جوّز الوجهين ، إذ قال : ((أئمة – هو جمع إمام ، وأصله " أَأْمِمة مثل خباء وأخبية ، فنُقلَت حركة الميم الأولى إلى الهمزة السّاكنة ،

---

(١) ينظر : التكملة : ٢١٩ ، وشرح المفصّل ١١٦/٩ – ١١٧ .

(٢) الكتاب ٥٥٢/٣ .

(٣) نفسه ٤٤٣/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٨/١ ، والتكملة : ٢١٩ ، والخصائص ١٨٣/١ ، ١٤٥/٣ .

(٥) شرح المفصل ١١٨/٩ .

وأُدغمت في الميم الأخرى ، فمَنْ حقّقَ الهمزتين أخرجهما على الأصل، ومن قلب الثانية ياءً فلكسرتها المنقولة إليها)) [١] .

وتابعه في ذلك ابن الحاجب قائلاً ((وقد صحَّ التّسهيل والتّحقيق في نحو أئمّة)) [٢] .

وما ذهب إليه العكَبريّ وابن الحاجب أرجح لأنّ تسهيل الهمزتين في كلمة "أئِمّة" قد ورد في قراءات بعض القرّاء كما ورد تحقيقها في قراءات بعضهم [٣] ، والقرّاء أهلُ تلقٍّ وعرض ، فهم أدقّ في نقلهم اللّغة ، والفارق بين منهج اللغويين والنّحاة ، ومنهج القرّاء كبير ، لأنّ منهج القرّاء أوثق ، وأصح من الأقيسة والقواعد والضوابط التي وضعها النّحاة ، وأرادوا أن تخضع لها كلُّ النصوص العربية من قرآن وحديث نبويٍّ وشعرٍ [٤] ، إذ إنّ القرّاء ينقلون عمّن هو معصوم من الكذب ، فيكون منهجهم أدقّ ، وأعدل وأوثق من منهج النحاة .

وأشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى قراءة مَنْ قرأ بتحقيق الهمزتين بالقول ((وحين نظروا إلى قراءة عاصم وابن عامر أئمّة بتحقيق الهمزتين ذهبوا إلى أنّ ذلك يحفظ ولا يتجاوز)) [٥] ، وقال أيضاً ((وأمّا قلب الهمزة ياءً في أيمّة فهو ممّا لا نُسلم به أيضاً ، فما حدث هو إسقاط الهمزة ليس إلاّ ، وحينئذٍ تتصل الفتحة بالكسرة ... فالياء هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة ، وقد حافظ هذا الانزلاق على إبقاء الجمع بوزنه المراد)) [٦]

---

(١) التبيان ٦٣٧/٢ .

(٢) شرح الشافية للجاربردي : ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٣) قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي " أئِمّة " بهمزتين ، وقرأ ابن كثير ونافع " أيمّة " بهمز الألف ، وبعدها ياء ساكنة ، ينظر السبعة في القراءات : ٣١٢ .

(٤) ينظر : الكوفيون والقراءات : ١٥ .

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٣ .

(٦) نفسه : ١٨٤ .

قيـل :

قـال سـيبويه ((وإذا قُلـتَ " فُعِـل " مـن هـذه الأشـياء كسـرت الفـاء ، وحوّلـتَ عليها حركـة العين ... وذلـك قولـك : خِيـف وبيـعَ ، وهِيـبَ ، وقِيـلَ ، وبعض العـرب يقـول : خُيِـف ، وبُيِـع وقُيِـل ، فيُشـمّ إرادةَ أنْ يُبـيّنَ أنّهـا " فُعِـل " ، وبعض مَنْ يضـمّ يقول : بُوْع ، وقُوْلَ ، وخُوْف ، وَهُوْب ، يتبع الياء ما قبلها)) [١] .

يريـدُ سـيبويه مـن هـذه الأشـياء أنّ كـلَّ فعْـلٍ مـاضٍ ثلاثـيّ معتـلّ العـين بُنِـي للمجهول سُمِع في فائه ثلاث لغات :-

١- إخلاص الكسر نحو قِيْل : والأصل " قُوِل " سُكّنت الواو لثِقَل الكسرة عليها بعد الضم ، فصار اللّفظ " قُوْل " فكُسرت الفَاء ، ثُمّ قُلبَت الواو ياءً لسكونها ، وإنكسار ما قبلها . وقال بعضهم : لمّا استثقلتْ الكسرة على الواو في " قُوِل " والياء المضموم ما قبلها في " بُيِعَ نُقلت هذه الكسرة إلى الفاء بعد حذف الحركة منها ، فسلمت الياء في " بِيع " للمجانسة وانقلبَ الواو ياءً في " قَيل " [٢] .

ورجّـح العكبـريّ القـول الأوّل مخطّئـاً الثـاني إذ قـال وأصـل قِيْـل ((قُـوِل ، فاسـتثقلتْ الكسرة على الواو فحُذِفت وكُسِرت القاف لتنقلِبَ الواو ياءً ... ومنهم مَنْ يقول : نقلوا كسـرة الـواو إلـى القـاف ، وهـذا ضـعيف ، لأنـك لا تنقـل إليهـا الحركـة إلاّ بعـد تقـدير سكونها ، فيُحتاج إلى حذف ضمّة القاف ، وهذا عمل كثيرٌ)) [٣] .

وعنـدي أنّ مـا ذهـبَ إليـه العكبريّ فيـه نظـرٌ لأنّ المـذهبين مقبـولان ، ولا مزيـة لأحدهما علـى الآخـر ، وهـل فـي نقـل كسـرة الـواو فـي " قُـوِل " إلـى القـاف بعـد حـذف حركتها عمل كثيرٌ ؟ ألم يكن العمل في القول الأوّل أكثر ؟ لأنّ أصل "قيل" "قُول" فلمّا استثقلت الكسرة على الواو حُذفت ، ثُمّ كُسرت القاف فأصبحَ اللفظ "قِوْلَ" الواو ساكنة مكسور ما قبلها تقلب ياءً ، وبهذا لم يكن العكبريّ موفقاً في رفضه القول الثاني لأنّه أيسر مما ذهب إليه ، واستحسنه جمعٌ من العلماء فقال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) : ((فإذا بُني مثال الماضي للمفعول به نقلْتَ حركة العين إلى الفاء

---

(١) الكتاب ٣٤٢/٤ ، وينظر : شرح المفصل ٧٤/١٠ ، وشرح الشافية للجاربردي :٢٩٨.

(٢) ينظر : حاشية ابن جماعة : ٢٩٩ .

(٣) التبيان ٢٧/١ – ٢٨ .

فقُلت : قِيل الحقُّ)) [١] وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) : ((خِيف وبِيعَ والأصلُ خوِف وبُيع لأنّهما بوزن ضُرِبَ فأرادوا أن يعلّوا العين كما أعلّوها في "خافَ وباعَ" فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء بعد اسكانها)) [٢] .

٢- اللّغة الثانية : الإشمام ، ويقصد به أنْ ننطقَ الفاء بين الضّمّة والكسرة ((بأنْ يُشمَّ الفاءُ الضّم تنبيهاً على أنّ الأصل فيه الضم)) [٣] ولا يظهر الإشمام إلاّ في اللفظ نحو " قِيُل " .

٣- اللّغة الثالثة : إخلاص الضمّ : نحو : قُوْل وبُوْع ، لأنّ أصل قُوْل " قُوِل" فأسكنوا الواو لاستكراه الكسرة عليها بعد الضّمّة ثُمّ حُمِل " بُوْع " عليه [٤] ، وأصل بُوْع " بُيِع " أُسكنت الياء كما في " قول " ثُمّ قُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها .

ولا شكَّ في أنّ اللّغة الأولى هي الأفصح ، لأنّ اللّغات الأُخرى ((دواخل على قِيْل ، وبِيعْ ، وخِيْف ، وهِيْبَ ، والأصل الكسر)) [٥] .

أمّا اللغة الثانية فلا تُعرفُ إلاّ في اللفظ ، وليس لها رمز في الخط ، وأمّا اللّغة الثالثة فإنّ تطبيقها على الأفعال المعتلة الوسط يؤدّي إلى الالتباس بين الأفعال اليائية والواويّة ، فلا نعرف اليائيّ من الواويّ نحو " قُوْل وبُوْع " .

---

(١) التكملة : ٥٧٨ .

(٢) شرح المفصّل ٧٤/١٠ .

(٣) شرح الشافية لنقره كار : ٢٠٩ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للجاربردي : ٢٩٩ .

(٥) الكتاب ٣٤٢/٤ .

المبحث السابع
في تصريف الأفعال

أسطاع :

في هذه الكلمة عدة لغات: أطاعَ، وأسطاع بقطع الهمزة ، واسطاع بوصلها، واستطاع بالتّاء ، واستاع ، فأمّا أطاع فمثل أقام ، وأمّا أسطاع بقطع الهمزة ، فأنّهم أنابوا السين مناب حركة الواو في " أطاعَ " التي أصلها " أطْوَعَ " وأمّا اسطاع بوصل الهمزة فعلى حذف التّاء لمجانستها الطّاء ومقاربتها منها في المخرج [١] .

وقد اختلف العلماء في تأصيل هذه اللّغات أهي متشعبة من السُّداسي "استطاع" وسينها للاستفعال أم من الرّباعي " أطاع " وسينها زائدة عوضاً من ذهاب حركة العين في الأصل " أطْوَع " ؟ .

فقد ذهب سيبويه إلى أنّ " أسطاع " بقطع الهمزة أصلُه " أطاع " ، وجيء بالسّين عوضاً من ذهاب الحركة من العين في " أطْوَع " إذْ نُقلت حركة عينه "الواو" إلى فائه ، فقُلبت الواو ألفاً لتحرّكها في الأصل ، وفتح ما قبلها الآن [٢] .

وذهب المبرّد مذهباً خالف فيه سيبويه ، إذْ عدّ السين في " أسطاع " زائدة ليست على سبيل العوض من ذهاب حركة العين ، لأنّ تلك الحركة منقولة إلى الفاء ولا يعوض الموجود لأنّهم لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوّض منه [٣]، وعدّ الفرّاء هذه اللغات متشعبة من السُّداسي " استطاع " وإنّما حذفت الهمزة في لغتين منها ، لأنّهم شبّهوا " استطعت " بـ " أفعلت " عند حذف التّاء أو الطّاء ، إذْ يقال " استعتُ واسطعتُ " مثل " أكرمتُ وأقبلتُ " فقطعت الهمزة في " استاع واسطاع " كما قُطعت في " أكرم وأقبل " وحُملت الهمزة الموصولة في " اسطاع واستاع " على بابي الافتعال والانفعال ، فوُصلت فيهما كما وصلت في " انتصر ، وانكسر " [٤] .

---

(١) ينظر : اللسان " طوع " .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٨٥/٤ .

(٣) ينظر : الممتع ٢٢٤/١ ، وشرح الجاربردي : ٢٢٨ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ٢١٠/١ – ٢١٢ ، والممتع ٢٢٦/١ .

أمّا أبو البقاء العكبري فقد ذهب مذهب سيبويه قائلاً : ((وأمّا أسطاع بقطع الهمزة ، وفتحها ، فالسّين فيه بدل من لفظ حركة الواو ، وذلك أنّ أصله " أطْوَعَ " فنُقلت حركة الواو إلى الطّاء على ما يوجبُه القياس)) [١] .

وردّ على مذهب المبرّد بالقول ((إنّ الواو لمّا سُكّنت قُلبت ألفاً وتعرّضت للحذف في الجزم ، ولو كانت الحركة باقيةً في حكم الموجود لم يكن كذلك ، وأنّ السّين بدل من الحركة الكائنة في الواو ، ونقلُها إلى غيرها لا يخرجها إلى استحقاق الحركة ، وأنّها ليست موجودة فيها)) [٢] .

ويبدو أنّ ما ذهبَ إليه الفرّاء أولى بالقبول ، لأنّنا لو قرأنا قوله تعالى : ﴿ ***فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا*** ﴾ [٣] ، لوجدنا أنّ اسطاع متشعّب من استطاع ، ولكن خُفّف " استطاع " بحذف تاء الاستفعال ، فأصبح "اسطاع" ليناسب خفّة الجهد المبذول في ارتقاء الجدار ، إذا ما قورن بالجهد المبذول في نقبه ، لأنّ نقب الجدار أصعبُ من ارتقائه [٤]، وبهذا تكون الألفاظ ((أطاع واسطاع ، واستاع ، وأسطاع ، وأستاع)) متشعبة من استطاع السّداسي ، وسينها للاستفعال وليست زائدة عوضاً من ذهاب حركة العين في الأصل "أطْوَع".

استكان :

ذهبَ أكثر الصّرفيين إلى أنَّ " استكان " على وزن " استفعل " من الكون ، والأصل : " استكْوَنَ " نُقلت حركة الواو إلى الحرف الذي قبلها ثُمّ قُلبت الواو ألفاً لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن [٥] .

وحُكي عن الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) أنّه ذهب إلى أنّ " استكان " : " افتعل " من السكون ، والأصل " استكن " ثم أُشبعت فتحة العين فصارت ألفاً ولهذا قيل : استكان [١] .

---

(١) اللباب ٦٣٣/٢ .

(٢) نفسه ٦٣٤/٢ .

(٣) الكهف : ٩٧ .

(٤) ينظر : الكشاف ٧٤٨/٢ ، والتبيان ٨٦٢/٢ .

(٥) ينظر: رسالة الملائكة: ٢١٥ ، والمحكم ٥٠/٦ وشرح الجاربري : ٤٠ ، واللسان "سكن"

قال ابن الانباري (ت ٣٢٨هـ) : ((هذا قول أكثر أهل اللغة)) [٢] يفهم من قوله أنّه رجّح ما عزاه إلى الفرّاء مستدلاً على ذلك بمناسبة الاشتقاق بين الاستكانة والسكون إذْ يلحظ فيهما معنى الخضوع والذّل والانقياد والطّاعة .

وما ذهب إليه الفرّاء وتابعه فيه ابن الأنباري قد رفضه فريق من العلماء وعلّلوا ذلك الرّفض بأنّ مناسبة الاشتقاق بين الاستكانة والكون أقوى وأحسن من المناسبة بين الاستكانة والسكون لأنّ سين الاستفعال تفيد الانتقال من كون إلى كون آخر ، نحو استحجر الطين أي انتقل من حال إلى حال أُخرى ، وأنّ اشباع الحركات شاذ لا يُستند إليه في تصريف الكلمات ثمّ أنّ الألف ثابتة في تصريفات الكلمة الأخرى فقد وجد الاستكانة والمستكين ، والمُستكان له وغير ذلك من مشتقات الكون ولأنّ الاشباع مقصور على لفظة وردت في الشعر لأجل الوزن أي أنّه خاص بالشعر، أمّا في النّثر فسرعان ما تعود اللفظة إلى صورتها الأولى [٣].

أمّا العكبري فقد كان من المخالفين لمذهب الفرّاء وابن الأنباري مرجّحاً ما رآه البصريّون في هذا الباب إذ قال ((واستكانوا : استفعلوا من الكون وهو الذل ، وحكي عن الفرّاء أنّ أصلها : استكنوا ، أُشبعتِ الفتحة فنشأت الألف ، وهذا خطأٌ، لأنّ الكلمة في جميع تصاريفها تثبت عينها ، تقول : استكان ، يستكين استكانة فهو مستكين ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد)) [٤] .

وذكر أبو حيّان أنّ الأزهريّ وأبا علي الفارسي قد ذهبا إلى أنّ " استكان" على وزن "استفعل" من الكين الذي فسّره اللّغويون مرّة بأنّه عجز الإنسان ومؤخره فكأنّ المستكين إنّما سُمّي بذلك لحنيه ذلك الموضع من جسده [٥] ، ومرّة أخرى بأنّه لحم

---

(١) ينظر : الزاهر ٣٠٩/٢ – ٣١٠ .

(٢) نفسه ٣١١/٢ .

(٣) ينظر : البيان ١٨٧/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٦٩/١–٧٠ ، وتفسير البحر المحيط ٧٥/٣ .

(٤) التبيان ٣٠٠/١ .

(٥) ينظر : المحكم ٤٥٠/٦ واللسان " سكن " .

في باطن الفرج فكأنّ المستكين صار كالكين في الذّلة واللّين [١] ، وعدّ أبو حيّان أنّ ما ذهب إليه الأزهري والفارسي حسن جميل مستدلاً على ذلك بورود تصرّف الكلمة في كلام العرب فإنّهم قالوا : ((مات فلان بكينة سوء أي بحالة سوء ، وكانهُ يكينه إذا أخضعَهُ)) [٢] .

اطمأنَّ :

اختلف العلماء في " اطمأنّ " أهو أصل برأسه أم مقلوب عن " طأمَنَ " ، فذَهب الخليل وسيبويه إلى أنّه مقلوب " طأمَنَ " وأصله " اطأمَنّ " على وزن "أفعلَلَّ" نُقلت عين الكلمة وهي الهمزة إلى موضع اللاّم الأُولى فصار الفعل "اطمأنَّ"بزنة " افلعَلَّ " [٣] ، والحجّة في ذلك ((أنّ طأمنَ غير ذي زيادة واطمأنّ ذو زيادة ، والزّيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضربٌ من الوهن)) [٤] لذا كان القلب مع الزّيادة أولى لأنّ " طأمن " هو أصل إذ لا زيادة فيه ولا تغيير ، واطمأنّ إنّما هو متشعب منه لأنّه مزيد ، وفي الزّيادة ضعف ، ولا يُغيّر إلاّ البناء الضّعيف فكان " اطمأنّ " مقلوب من " طأمَنَ " [٥] ، وتابع جمهور العلماء الخليل وسيبويه إلا أبا عمر الجرمي الّذي ذهب إلى أنّ " اطمأنَّ" أصل و "طأمَنَ" منشعبٌ منه لأنّ جري المصدر على " اطمأنّ " يدلّ على أنّه هو الأصل ، وذلك قولهم الاطمئنان والطّمأنينة [٦] ، وذهب العكبريّ إلى أنّ كلّ فعلّ من " اطمأنَّ " و "طأمنَ" أصل برأسه إذْ قال : ((اطمأننْتُمْ : الهمزة أصل ، ووزن الكلمة افعلَّ ، والمصدر الطّمأنينة على فعلليلة ، وأمّا قولُهم : طامَنَ رأسه فأصل آخر)) [٧] وذهب فريق آخر من العلماء إلى أنّ أصل الفعل " اطمأنَّ" هو " اطمانّ " على وزن " احمارَّ" و"اسوادَ" الذي يفيد معنى المبالغة ، لكنّهم همزوا الألف فراراً من التقاء السّاكنين على

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ٧٠/١ وشرح الشافية للجاربردي : ٤٠ .

(٢) تفسير البحر المحيط ٧٥/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٨١/٤ .

(٤) الخصائص ٧٦/٢ .

(٥) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ٢٥٥/٢ .

(٦) ينظر : الخصائص ٧٧/٢ .

(٧) التبيان ٣٨٦/١ .

غير قياس فقالوا : اطمأنّ [١] ، وهذا مردود لأنّ ((طَمَن غير مستعمل في الكلام)) [٢] .

ولا حُجّة للخليل وسيبويه ولا للجرمي في أنّ الفعل المقلوب عن فعل آخر لا مصدر له ، وقد ورد المصدر للفعلين كليهما إذْ ليس أحدهما أصلاً للآخر . وذهب عُضيمة مذهب العكبري ولم يُشر إلى أنّ الرّأي للعكبريّ ، وإنّما اكتفى بعرض الآراء ، وعدّ هذا الرّأي من ابتداعه [٣] ، وذلك دعا بعض الباحثين المحدثين إلى أن ينسب هذا الرأي إلى الاستاذ عضيمة [٤] . ونقول : إنّ ما ذهب إليه أبو البقاء أرجح لأنّنا إذا سلّمنا بما قاله الخليل وسيبويه كنّا أمام أمر يضعف مذهبهم وهو ورود مصدر لكل من الفعلين " اطمأن " و "طأمن " ولو كان الأصل واحداً لما اختلف مصدراهما ، وهذا نفسه يقال في ردّ ما ذهب إليه الجرمي .

أمّا مَن ذهب إلى أنّ " اطمأنّ " أصلهُ " اطمانّ " مثل احمارّ واسوادّ ، فكلامه مردود ، لأنّه لم يرد عن العرب أنّهم استعملوا " طمن " ثم زادوا عليها ما زادوا حتى اصبحت " اطمأنّ " .

---

(١) ينظر : المصباح المنير " طمن " .

(٢) اللسان " طمن " .

(٣) ينظر : المغني في تصريف الأفعال ٤٤ – ٤٥ .

(٤) ينظر : الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٢٧٧ .

المبحث الأوّل
آراؤه التي انفرد بها

١- ضِيزى :

من الألفاظ الّتي اختلف فيها العلماء لفظة " ضِيزى" ، فذهب سيبويه إلى أنّ وزن " فِعلى" كثُر مجيئه اسماً مثل " مِعزى " و "ذِكرى" ولم يأتِ صفةً إلاّ بالهاء نحو : امرأة سِعْلاة وعِزهاة [١] ، ولذا حكم على أنّ الأصل في "ضِيزى" و"حِيكى" هو "ضُيْزى" و"حُيْكى" وقُلِبت ضمّة الفاءِ كسرةً لأجل الياء التي هي عين الأصل "فُعلى" [٢] .

ونسبَ بعضهم رأياً إلى الليث بن المظفّر أنّه ذهب إلى أنّ "ضيزى " ونحوه من الصّفات المؤنّثة إنّما هي بزنة " فِعلى" على الأصل ، وليست على "فُعلى" ثُمّ قُلبت الضمّة كسرة [٣] يدلّ على ذلك قراءة من قرأ "ضِئزى" بكسر الفاء وهمز العين[٤] ، وذهب فريق من العلماء مذهب سيبويه موضحين أنّ "ضِيزى" ونحوه إنّما هو "فُعْلى" مثل "حُبْلى" وكُسِر أوّلُه لأنَّ " فِعلى " لا تكون صفةً ، وإنّما تكون اسماً نحو " مِعزى" و "فُعْلى" تكون صفة كقولهم : امرأة حُبْلى وغيره [٥] .

وذهب العكبريّ مذهباً خالف فيه العلماء الذين سبقوه فرأى أنّ ((ضِيزى أصلُه ضُوْزى مثل طُوبى كُسِر أوّلها فانقلبت الواو ياءً ، وليست " فِعْلى" في الأصل ، لأنّه لم يأت من ذلك شيءٌ إلاّ ما حكاه ثعلب من قولهم : رجل كِيصى ، ومشيةَ حِيكى)) [٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١١/٣ ، ٢٥٥/٤ .
(٢) ينظر : نفسه ٣٦٤/٤ .
(٣) ينظر : اللسان (سطر) .
(٤) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٣٣٦ ، وتفسير البحر المحيط ١٥٤/٨ .
(٥) ينظر : المقتضب ١٦٨/١ ، والأصول ٢٦٧/٣ ، والممتع ٨٨/١، وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٣.
(٦) التبيان ١١٨٨/٢ .

وقد تجنّى بعض الباحثين المحدثين على أبي البقاء العكبريّ رافضاً مذهبه ، موضحاً أنّه قد أخطأ في تلمّس أصل هذه الكلمة معلّلاً ذلك بالقول :-

((وإنّما هو خطأ لأنّ اللّغويّين مجمعونَ على أنّ الفعل : ضاز في الحُكم جار ، وضازَه حقّه نقصه ، بابه باع أي أجوف يائيّ ، وليس عين الأصل واواً فتقلب ياءً)) [1] .

وما ذهب إليه الباحث لا يمكن التّسليم به ، لأنّ الفعل " ضاز " فيه لغتان ((ضاز يضيز ، وضاز يضوز)) و ((ضازه حقُّه يضوُزه نقصه كيضيزهُ)) [2] ، فما ذهب إليه العكبريّ على الأصل الواويّ في اللّغة الثانية ، فـ"ضُوْزى" من "ضاز يضوزُ" يؤيّد ذلك أنّ وزن " فُعْلى" للصفات مثل حُبْلى ، وكُسِرت الفاء في "ضُوْزى" فوقعت الواو ساكنة بعد كسرةٍ فقُلبت ياءً ، وإنّما كُسرتْ الفاء في "ضيزى" للتّفريق بين بناء "فِعْلى" و"فُعْلى" إذا كان اسماً أو صفةً ، فوزن "فُعْلى" في الصحيح يكون للأسماء نحو ذِكرى وذِفرى ، ووزن "فُعْلى" في الصّحيح للصّفات نحو حُبْلى ، ولمّا جاءوا إلى المعتلّ الوسط ووجدوا من الاسماء ما هو على وزن "فُعْلى" مثل الطّوبى والكوسى أقرّوا هذا الوزن للأسماء المعتلّة الوسط في هذا الباب ، فلم يبقَ لديهم إلاّ الصّفات المعتلّة الوسط فوضعوا لها وزن "فِعلى" وغيّروا ما يحتاج إلى تغيير ، فـ"حِيكى وكِيصى " على وزن "فِعْلى " قالوا : أصلهما "حُيْكى وكُيْصى" كُسرت الفاء فيهما لئلاّ تنقلب الياء واواً فيلتبس بناء الأسماء ببناء الصفات ، ويلتبس اليائيّ منها بالواويّ .

وهذا لا يعني أنّنا نرجّح مذهب العكبريّ على ما ذهب إليه الجمهور ، وإنّما هما رأيان مقبولان ، بدليل وجود لغتين في الفعل "ضاز" فَمَنْ ذهب إلى أنّ الأصل " ضُيْزى " حمل ذلك على اللغة المشهورة " ضاز يضيزُ " ومن ذهب إلى أنّ الأصل "ضُوزى" حمل ذلك على اللغة الثانية " ضاز يضوز" فهل من ضير إذا حُملت "ضوزى" على اللغة الأخرى في "ضاز" ؟ .

---

(1) الخلاف الصّرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٩١ .

(2) ينظر : القاموس المحيط ١٨٠/٢ " ضاز " .

٢- تصغير المبنيّات :

الأسماء المبنيّة باعتبار التّصغير قسمان ؛ قسم لا يُصغر كالضّمائر ، ومَن، ومتى ، وما ، ومنذ ، وقسم يُصغّر ونعني به عدداً من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وإنّما تصغّر هذه الأسماء لمشابهتها الأسماء المعربة من حيث التثنية والوصف والجمع والتأنيث ، وورود بعضها على ثلاثة أحرف مثل "الّذي" و"الّتي"[١].

والعلماء متّفقون في تصغير هذه المبنيّات لكنّهم اختلفوا في أصل الكلمة "ذا" وما مرّت به من مراحل على النّحو الآتي :-

١- المذهب الأول :

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ "ذا" كلمة ثلاثية لا ثنائية وأصلها "ذَيَيٌ" قلبت اللاّم "الياء الثانية" ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار اللّفظ "ذَيَا" وحذفت العين "الياء الأولى" حذفاً شاذّاً ، فإذا أُريد تصغيرُه رُدّت العين المحذوفة ، لأنّ التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، وزيدت ياء التّصغير بعد العين ، فرجعت الألف المنقلبة عن الياء إلى أصلها فصار " ذَيَيّ " وألحقت بآخره ألف بدلاً من الضمّة الّتي تُوضع في صدر الاسم المصغّر المعرب فصار " ذَيَيّا " فاجتمعت ثلاث ياءات ، فحذفوا إحدى الياءات للتّخفيف ، ولم يحذفوا ياء التّصغير لأنّها علامة ، ولا الياء الّتي بعد ياء التّصغير ، لأنّه بعدها ألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحاً ، فإذا حذفوها حرّكوا ياء التّصغير ، ولا يجوز أن تكون ياء التّصغير متحرّكة ، فحذفوا الياء الأولى [٢] .

٢- المذهب الثّاني :

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ كلمة "ذا" ثنائيّة لا ثلاثية فزادوا حرفاً ثالثاً عند تصغيرها ، وهو الياء في الآخر ، فأصبحت "ذاي" ، فأدخلوا ياء التّصغير ثالثةً ، ولا بُدّ أنْ يزيدوا شيئاً بدل الضمة ، فزادوا ألفاً في الآخر، فصار اللّفظ "ذايّيا" ثم فتحوا ما قبل ياء التّصغير حملاً على الأسماء المعربة ، فقلبت الألف ياء، فقالوا " ذيَيّا "

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٨٧/٣ والمقتضب ٢٨٧/٢ – ٢٨٨ ، والمخصّص ١٠٤/٤ .

(٢) شرح المفصّل ١٣٩/٥ .

فاجتمعت ثلاث ياءات ، فحذفوا الأولى للتّخفيف ، ولم يحذفوا ياء التّصغير لأنّها علامة [١] .

٣- المذهب الثالث :

يرى العكبريّ أنْ تُجعل ياءُ التّصغير ثانيةً فتصبح "ذَيا" وتُجعل بدل الألف ياءً متحرّكة ، فتصبح الكلمة " ذيّ " ثُمّ يؤتى بالألف بدلاً من الضّمّة بعد الياء الأخيرة ، لتصبح " ذيّا " إذ قال ((وعندي أنّ ياء التّصغير لو جُعلت ثانية من الابتداء أو جعل بدل الألف ياءٌ متحرّكة لتقع الألف المعوّضة من الضمّة بعدها كان أقرب إلى القياس من الزيادة والحذف)) [٢] ، وما ذهب إليه العكبريّ في هذا الباب أقربُ إلى الدّقّة واليُسر لأنّه لم يفترض زيادة في الياءات ثُمّ يحذف للتخفيف ، وإنّما جعلَ ياء التّصغير ثانيةً ، وجعل بدل الألف ياءً متحرّكة وأتى بالألف في نهاية الكلمة ، فصارت الكلمة "ذَيَّا" من دون حذف لتوالي الأمثال كما في المذهبين السّابقين . وهذا الرأي أصيل لم يسبق به أبو البقاء العكبري وإنّما يعد من آرائه الّتي تفرّد بها .

٤- المذهب الرابع :

يرى الرّضي الاستراباذي أنْ تجعل عوض الضمّة ياءً وليس ألفاً ، ثُم تُدغم فيها ياء التّصغير لئلاّ يُستثقل الياءان ، وتجعل هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول في "ذا" لأنّها إنْ جُعلَتْ بعد الحرف الثاني كما هو حق ياء التّصغير لزم التقاء الساكنين فألف " ذيّا " على هذا هي الّتي كانت في الاسم قبل التّصغير [٣] .

٣- إبدال الهاء من الهمزة :

---

(١) ينظر : شرح المفصّل ١٣٩/٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/١-٢٨٧ ، والدّرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب بنقره كار : ١٠٣ .

(٢) اللباب ٥٦٢/٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٩/١ ، والدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنقره كار : ١٠٣ .

أبدلوا الهاء من الهمزة على سبيل التّخفيف ، لأنّ الهمزة حرف شديد مستقل، والهاء حرف مهموس خفيف مخرجاهما متقاربان إلاّ أنّ الهمزة أدخل منها في الحلق ، قالوا : هرقتُ الماء أي أرقته ، فأبدلوا الهاء من الهمزة وقالوا: "هيّاك" في " إيّاك " [١] ، وممّا يترتّبُ على هذا مسألةٌ وهي قول امرئ القيس [٢]:

وقــد رابنـــي قولُهــا : يــا هنــا هُ ! ويحَــكَ ألحقْــتَ شــرّاً بشــرّْ

وفي هذه الهاء أقوال :-

١- هي بدل من الواو الّتي هي لام الكلمة ، ووزنها " فَعالٌ " لأنّهم قالوا في الجمع "هَنَوات"، كأنّه قال : يا هنا و ، فأُبدلت الواو هاءً ، فصار " ياهناه " واستحسن هذا القول أكثر النّحويين [٣] .

٢- إنّ الأصل في "هناه" : "هناو" ، فلمّا وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ، فصار " هنااَ " ، ثُمّ أُبدلت الألف هاءً لأنّها تشبه الألف في الخفاء ، وتقترب منها في المخرج ، فقالوا "هناه" [٤] .

٣- وقال آخرون أصل الكلمة " هناو " ثمّ أُبدلت الواو ألفاً ، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، ولأنّها تطرّفت وتحرّكت ، والواو المتحرّكة مستثقلة ، والطّرَف ضعيف ، فلذلك قلبت فصار اللفظ "هنااَ" وقلبوا الألف همزة ، فقالوا "هناءُ" كما قالوا "كساء" ثم قلبوا الهمزة هاءً ، فصار "هناه " [٥] .

٤- وذهب أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) إلى أنّ الهاء لمدّ الصّوت كما أُلحقت في الندبة من نحو " وازيداه " والألف قبلها لام الكلمة ، وهي منقلبة عن الواو ، وحُرّكت تشبيهاً لها بالهاء الأصليّة ، ورُدّ هذا القول ، لأنّ هاء السّكت إنّما تلحق في الوقف ، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها ، ولا يجوز تحريكها [٦] .

---

(١) ينظر : شرح المفصّل ٤٢/١٠ – ٤٣ .

(٢) ينظر : ديوانه : ٣٠٨ .

(٣) ينظر : اللباب ٦٧٥/٢-٦٧٦ ، وشرح المفصّل ٤٣/١٠.

(٤) ينظر : اللباب ٦٧٦/٢ ، وشرح المفصّل ٤٤/١٠

(٥) ينظر : اللباب ٦٧٦/٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصّل ٤٤/١٠ .

ولأبي البقاء العكبريّ رأي في هذه المسألة لم يأخذه عن شيوخه ، وإنّما قاسه على نظائره الّتي أخذها عنهم : إذ قال ((وعندي فيها قولٌ حسنٌ ، وهو أنْ تكون "هنٌ" أُضيفت إلى ياء المتكلّم ، فصارت " هِني " مثل "أبي " ثم نادى فأبدل من الكسرة فتحة ، وأبدل الياءَ ألفاً ، إمّا لالتقاء السّاكنين وإمّا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، كما ذكرنا في قولك : يا غلاماه)) [1] ، وما ذهب إليه العكبريّ أولى ، لأنّ الكلمة جاءت في هذا البيت في سياق النّداء ، فلا عجب أنْ تكون "هناه" أصلها "هنٌ" أضيفت إلى ياء المتكلم ، ثمّ نادى ، ففتح ما قبل الياء ، وأبدلت الياء ألفاً ، لأنّها أخفُّ ، وذلك أنّهم استثقلوا الياء ، وقبلها كسرة فيما كثر استعمالهُ وهو النّداء فأبدلوا من الكسرة فتحة ، وكانت الياء متحرّكة ، فانقلبت الياء ألفاً ، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فقالوا : ياهنا ، وإذا وقفوا ألحقوه الهاء للسّكت ، ويعترض عليه من باب أنّ هاء السّكت تلحق للوقف ، وهي ساكنة، فإذا وصلت سقطت ، فجرى ذلك مجرى همزة الوصل ، إذا اتّصل ما قبلها بما بعدها سقطت . ويمكن أن يُجاب: أن الكلمة وردت هنا في بيت شعريّ والشّاعر يجوز له ما لايجوز للنّاثر، فلنا أنْ نخرج ذلك من باب الضّرورة الشّعريّة ، لأنّنا لو حذفنا الهاء في البيت الشّعري لاختلّ وزنه ، واضطرب .

---

(1) اللباب ٢/٦٧٦ – ٦٧٧ .

المبحث الثّاني

موقفه من مسائل الخلاف الصّرفيّ بين البصريّين والكوفيّين

ممّا لا جدالَ فيه أنّ البصريّين والكوفيّين يختلفون في السُّبل الّتي ينتهجها كلّ منهم في شعاب البحث اللّغوي ، وفي معالجتهم المسائل التي استخلصوا منها أحكامهم وأقيستهم الصّرفيّة وهو اختلاف يتّصل بموقف كل منهم من الإساسين اللذين بُنيت عليهما الدراسات النحوية والصّرفية وهما السّماع والقياس . ولا بُدّ لنا ونحن نتلمسّ بعض جوانب مذهب أبي البقاء العكبريّ أنْ نتعرّف مواقفه من الاجتهادات الّتي ذكرها لعدد من أعلام المدرستين ، لأنّ هذه المواقف يمكن أنْ تظهر لنا مدى إنحيازه إلى المذهب الذي ارتضاه ، ودافع عنه بحججه وأدلّته المختلفة ، فمن الواضح أنّ البصريّين لم يكونوا صوتاً واحداً فيما ينظرون إليه من مواقف ، وما يعالجون من مسائل ، كما أنّ الكوفيين لم يقفوا صفّاً واحداً بإزاء ما أخذوا به . إذ كان النّظر المستقل والاجتهاد المنفرد يغريان بين حينٍ وآخر نفراً من هؤلاء وأولئك على أنْ يتخطوا أصحابهم لكي يقفوا في صف من يخالفون .

وعلى هذا يمكن أن يكشف مواقف أيّ عالم في النّحو والصّرف في مثل هذه السّبل ، وعلى وفق هذه الاجتهادات مدى استقلاله في مذهبه الصّرفيّ ، وتجرّده فيما يعالج من مسائل ، ويوضح لنا أيضاً مدى انقياده وخضوعه لنوازع الهوى فيها ، ولمعرفة المذهب الّذي كان يرتضيه أبو البقاء ، ويقول بقوله ، وينتهج نهجه نوردُ مجموعة من المسائل الّتي اختلف فيها علماء البصرة والكوفة ، لنتعرّف مواقف العكبّريّ فيها ، مَنْ يؤيّد ؟ وأيّ المذهبين يرتضي ؟ وأيّهما يرجّح؟ ومَنْ منهما ملك عليه تفكيره ؟ وأيّ المذهبين يخالف ؟ هذه الأسئلة يجاب عنها من خلال عرض المسائل الخلافيّة الآتية :

١- أشياء :

اختلف العلماء في حقيقة كلمة " أشياء " ووزنها ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ أصلها " شيئاء " على زنة " فعلاء " ، فقُدّمت اللاّم على عين الكلمة وفائِها، فصارت "أشياء" على زنة " لَفْعاء " ، ومُنعت من الصّرف لزيادة الألف والهمزة في آخرها وأشياء عندهما أسم جمع واحده شيء ، ولو لم يكن فيها قلب لكان منعها من الصّرف من غير علّة [١] ، واستحسن البصريّون هذه الزّنة فأثبتوها للخليل ، ودافعوا عنها أيّما دفاع فقال المازني : الخليل قال : إنّ أشياء مقلوبة ، وكان أصلها شيئاء مثل حمراء ، فقلب اللّفظ ، وتقدّمت الهمزة الّتي هي لام الكلمة فصارت أوّلاً ، فقالوا : أشياء كأنّها لفعاء [٢] .

وقال المبرّد ((أشياء في قول الخليل إنّما هي عنده فعلاء ، وكان أصلها " شيئاء" ... فكرهوا همزتين بينهما ألف ، فقلبوا فصارت اللاّم الّتي هي همزة في أوّله ، فصار تقديره من الفعل "لفعاء" ولذلك لم ينصرف)) [٣] .

وذهب الكسائيّ إلى أنّ أشياء جمع على زنة "أفْعال" ومفردها شيء كبيت وأبيات وشيخ وأشياخ وسيف وأسياف ، ومُنعت من الصّرف في كلامهم ، لأنّها أشبهت مالا ينصرف ، فتوهّموا زيادة الألف والهمزة في آخرها بسبب هذا الشّبه كصحراء وحمراء [٤] .

وذهب الفرّاء إلى أنّ أشياء جُمعت على زنة " أفعِلاء " كما جُمع ليّن وألياء، فحذف من وسط كلمة أشياء همزة كان ينبغي لها أنْ تكون "أشيئاء" فحُذفت الهمزة لكثرتها ، فصار اللّفظ "أشياء" على وزن " أفعاء" [٥] ، يفهم من ذلك أنّ الفرّاء يرى التّخفيف في المفرد والجمع ، فشيء عنده أصله " شيِّئ " على وزن "فيعل" فَخُفّف إلى " فَعْل " وأصل أشياء " أشيئاء " خُفّفت إلى " أفعاء " بعد أنْ حُذفت الهمزة الّتي

---

(١) ينظر : العين ٢٩٥/٧-٢٩٧ ، والكتاب ٥٦٤/٣ ، ٣٨٠/٤ ، والمقتضب ٣٠/١ ، والتكملة ٣٢٨-٣٣٠ .

(٢) ينظر : المنصف ٩٤/٢، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ١٣١ .

(٣) المقتضب ٣٠/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٢١/١ ، والأمالي الشجرية ٢٢/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٢١/١ .

تقابل اللاّم في الميزان ، وعزا أصحاب كتب الخلاف هذا الرّأي إلى الكوفيين [١] ، وذكر الأخفش أنّ أشياء جمع مفرده شيء على "فَعْل" وليس بمخفّف كما هو مذهب الفرّاء ، فوزن أشياء " افعلاء" جُمع عليه شيء كما جمع سَمْح على سُمَحاء ، ولكنّهم حذفوا الهمزة الّتي هي لام الكلمة استخفافاً ، وكان الأصل " أشيئاء " على وزن " افعلاء فلمّا حذفوا أصبح الوزن " أفعاء " [٢] .

وذهب العكبريّ مذهب البصريين مستحسناً رأيهم ، إذ يقول ((وهذا قول صحيح لا يرد عليه إشكال)) [٣] ولمّا أورد رأي الكسائي قال : ((وهذا غلط لأنّ مثل هذا الجمع ينصرف)) [٤] ، ويُعدّ مذهب الخليل وسيبويه أصح المذاهب لأنّ الأخذ بمذهب الكسائي يجعلنا أمام ممنوع من الصّرف من غير علّة ، والأخذ بمذهب الفرّاء والأخفش يجعلنا أمام حذفٍ على غير قياس ، وحمل الكلمة على القلب أولى من حملها على الحذف لأنّ القلب أكثر في كلامهم من الحذف ، ولم يرد عن العرب لفظ لامه همزة محذوفة إلاّ " سواية" أصلها " سوائية" فحمله على الأكثر هو القياس [٥] . ويزاد على ذلك أنّ العرب جمعوا أشياء على أشاوى وأشايا كما قالوا صحراء وصحارى ، وصَغّروها على أُشَيّاء ، ولو كانت جمعاً مكسّراً على زنة "أفعلاء" كما قال الفراء والأخفش لقيل في تصغيرها " شُيَيْئات " كما يُفعل ذلك في جموع التّكسير نحو جمال وكعاب وكلاب ، تقول في تصغيرها: جُمَيْلات وكُعَيبات وكُلَيْبات بردّها إلى المفرد ، ثم جمعها جمع مؤنث سالماً ، أو جمعها على أحد أمثلة القلّة ، ثُمّ تُصغّر ، لأنّ صيغة جمع الكثرة تتنافى هي وصيغة التّصغير ، وممّا يؤيّد كلامنا إجماع البصريّين على تصغيرهم كلمة "أصدقاء" إنْ كانت للمؤنّث على " صُدَيْقات " وإنْ كانت للمذكّر ، فإنّهم يقولون في تصغيرها "صُدَيْقون " ويقولون في

---

(١) ينظر : الإنصاف ٨١٢/٢ ، وائتلاف النصرة : ٨٥ .

(٢) ينظر : المنصف ٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٠/١ ، والتكملة ٣٣٠-٣٣١ .

(٣) التبيان ٤٦٣/١ .

(٤) نفسه ٢٢٨/١ .

(٥) ينظر : المنصف ٩٥/٢ .

تصغير شعراء " شويعرون " بردّه إلى المفرد ، ثمّ جمعه جمع مذكّر سالماً ، ثمّ يُصغّر [١] .

ولمّا كان كبار علماء العربيّة كسيبويه والمازني والمبرّد والفارسي وابن جني قد وافقوا الخليل فإنّ المتأخرين من علماء العربيّة رجّحوا رأي الخليل أيضاً مستدلّين على ذلك بأنّ منع كلمة أشياء من الصرف يرجّح زيادة الهمزة والألف فيها ، وقد جمعت على أشاوى وأشايا وأشياوات كما جمعت صحراء على صحارى وصحراوات ، وهذا يقويّ رأي الخليل ويضعّف قول الكسائي لأنّ "أفعال" لا يجمع على فعالى ولا يُجمع بالألف والتّاء [٢] .

فإنْ ((قيل فقد قالوا في جمع أشياء أشاوى ، ولو كان واحداً على "شيئاء" لما جمع على ذلك ، قيل لمّا قُدّمت الهمزة وحُذفت على القول الآخر صار لفظها على لفظ صحراء ، فالهمزة بإزاء الصّاد ، والشين بإزاء الحاء ، والياء بإزاء الرّاء ، والألف فيهما زائدة للمدّ ، والهمزة الأخيرة مبدلة من ألف التأنيث وكما جمعت صحراء على صحارى جمعت أشياء على أشاوى ، فالألف الثالثة حادثة للجمع والواو بدل من الياء ، والألف الأخيرة بدل من ياء)) [٣] ، ولمّا كان لعلماء العربيّة القدامى آراء متعدّدة في هذا الباب ، كان للباحثين المحدثين مذاهب وآراء مختلفة أخرى في هذه الكلمة ، فقد ذهب الدّكتور مصطفى جواد إلى أنّ أصل أشياء " أشيئاء " جمع شييء بياءين غير مدغمتين ثُمّ حُذفت الياء من المفرد ، والهمزة من الجمع ، ومُنعت من الصّرف نظراً إلى الأصل ، لأنّ افعلاء غير منصرف [٤] . وما ذهب إليه الدّكتور جواد إنّما هو رأي الفرّاء مختلفاً عنه بفك الإدغام في الياءين ، وذهب الدكتور رمضان عبد التّواب إلى أنّ المسؤول عن منع كلمة "أشياء" من الصّرف وقوعها في القرآن في سياق تتوالى فيه الأمثال ، يُريد أنّ "أشياء" وردت في قوله تعالى((لا

---

(١) ينظر : اللسان " شيأ "

(٢) ينظر : الانصاف ٨١٣/٢ – ٨١٨ ، والممتع ٥١٣/٢ – ٥١٥ ، والتسهيل : ٢٨٠ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩/١–٣٠ وشرح الشافية للجاربردي ٢٦–٢٧ .

(٣) اللباب ٦٩٦/٢ .

(٤) ينظر : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصّرف والنحو : ١٣٢ .

تسألوا عن أشياء إنْ تُبدَ لكم تسؤكم))[١]. ولو صُرفت لتكرر المقطع " إنْ " مرّتين قال ((وليست العربيّة بدعاً في سلوك طريق الحذف للتخلّص من توالي الأمثال)) [٢] ، وناقش الدّكتور هاشم طه شلاش هذا الرّأي قائلاً: ألمْ ترد كلمة أشياء نكرة في نصوص عربيّة قبل الإسلام؟ أو كانت ممنوعة من الصّرف أم كانت مصروفة ؟ وهل صادفتها الهمزة في "إنْ" كذلك [٣] ؟

ورأى الدكتور رشيد العبيدي أنّ ((أشياء مفردها شييء كما هو مذهب جواد، ولكنّها لم تجمع على " اشيئاء " بهمزتين ، وإنّما جمعت على أشيياء بياءين متحرّكتين أُولاهما مكسورة ، والثانيّة مفتوحة ، فحذفوا الزّائدة منهما ، وهي ياء "فعيل" تخلّصاً من الثّقل الحاصل من اجتماع ياءين متحرّكتين ، فصار أشياء ومثالها من الصّحيح نبيّ ، وجمعه على أنبياء ، ومنعت من الصّرف عندئذٍ لأنّ أفعلاء غير منصرف))[٤] ، والّذي يقال : إنّ الأسماء الموزونة على "فعيل" إذا كانت مضعّفة أو معتلّة اللاّم أو مهموزة الآخر فإنّ الجمع فيها يطّرد على وزن "أفعلاء" ولا وجود لياء "فعيل" في الجمع "أفعلاء" لأنّ وزن "فعيل" لو كُسّر على "أفعلاء" لسقطت منه الياء ابتداء نحو حبيب وأحبّاء ، ونبيّ وأنبياء ، وبريء وأبرياء ، ويزاد على ذلك أنّ الياء الأولى في "أشيياء" أصل لأنّها تقابل العين في "فعيل" أمّا الياء الثّانية فيها فهي أصل أيضاً ، لأنّها مخَفّفة من همزة " شييء" الّتي تقابل اللاّم في "أفعلاء" ، فعلى أيّ وجه يُقال : ((حذفوا الزّائدة منهما وهي ياء فعيل)) ؟ .

ونختم آراء المحدثين برأي الباحث سالم جاري الّذي رأى أنّ أشياء جمع وأصلها أشايئ على وزن "أفاعل" جُمع عليها شيء كما جمع رَهْط على أراهط ، ولمّا التقت الياء والهمزة في الطّرف وقبلهما ألف زائدة ، قُدِّمت الياء على ألف الجمع ، فقيل أشياء على وزن "أفعال" ومُنعت من الصّرف نظراً إلى الأصل لأنّ أفاعل غير منصرف ((وإنّما قُدّمت الياء على الألف لئلاّ يحصل لها ما حصل لخطايا وبرايا إذْ

---

(١) المائدة : ١٠١ .

(٢) التطور اللّغوي بين القوانين الصّوتية والقياس ١١٩/٣٣ ، مجلة مجمع اللغة العربية .

(٣) ينظر : ماقيل في كلمة أشياء ١-٢١ .

(٤) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ١٣٢ .

كانتا " خطايئ " و "برايئ" ثُمّ أُبدلت الياء همزة فحصل لها من التّخفيف ما هو معروف في باب الإعلال)) [١] . ورُدّ بأنّ " أ فاعل " ليس بجمع " فَعْل " بل هو جمع جموع القلّة " أفعُل وأفعِلة " نحو كلْب وأكلُب وأكالب ، وسوار وأسوِرة وأساور ، وإنّ دعوى القلب في قوله هذا يلزم منها أنْ يكون كل ما سُمع فيه "أفعال وأفاعل" يكون فيه " أفعال " منقلباً عن أفاعل ، وهذا لا يقول به أحد[٢]، ويُعدّ رأي الباحث سالم جاري أرجح مذاهب المحدثين لما فيه من الدّقة ، والرّؤية الواضحة ، وما أُخذ عليه ليس بشيء لأنّ القلب في كلام العرب أكثر من الحذف فقد قالوا جاه على وزن " عفل " وأصله وجه ، وقالوا قِسِيّ على وزن " فلوع " لأنّ أصلها " قووس " ، وقالوا : حادي على وزن " عالف " وأصله واحد ، ولمّا جمعوا رَهْطاً على أراهط جمعوا شيئاً على أشايئ ، وقدّموا الياء على الألف فصارت أشياء بعيداً عن الحذف ، وهم إذا قالوا بالقلب في أشياء ، فلا يلزمهم ذلك بالقول في أمثاله .

٢- اللّهمّ :

اتّفقَ علماء البصرة والكوفة على أنّ كلمة " اللّهمَّ " هي بناء مركّب ، لكنّهم اختلفوا في طريقة التّركيب هذه ، فذهب البصريّون إلى أنّ الميم المشدّدة المفتوحة في آخر الكلمة عوض من " يا " النّداء ، وإنّما قالوا كذلك لأنّهم لم يجدوا اجتماع "يا" النّداء مع ميم " اللّهم " في القرآن الكريم ، وإنّ الضّمّة الموجودة على الهاء في "اللّهمّ" بمنزلة ضمّة الهاء في "يا اللهُ " ، قال سيبويه ((اللّهمّ نداءٌ ، والميم هاهنا بدل من يا)) [٣] فهو ((نداء والضمّة فيه بناءٌ بمنزلتها في "يا زيدُ " والميم فيه عوض من حرف النّداء ولذلك لا يجتمع " يا " مع الميم)) [٤] ، وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصل " اللّهمّ " هو ((يا اللهُ أُمَّنا بخير)) فلمّا طال اللّفظ ، وكثر في كلامهم ثقل على ألسنتهم ، فحذفوا بعضاً منه إيثاراً للتّخفيف ، والميم المشدّدة في آخر اللّفظ

---

(١) ابن مالك صرفياً : ١٨٢ .

(٢) ينظر : الخلاف الصّرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٢٢٦ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ ، وينظر نوادر أبي زيد ١٦٥ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ .

(٤) شرح المفصّل ١٦/٢ .

عوض من جملة " أُمّنا بخير " والضّمّة الّتي في هاء "اللّهم " منقولة إليها من همزة " أُمّ " واستدلّوا على مذهبهم بقول الرّاجز :-

إنّـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ ألمّـــا أقــولُ يــا اللّهُمــا يــا اللّهُمّــا [1]

وكان الفرّاء من أوائل الكوفيّين القائلين بهذا المذهب ، يتّضح ذلك من قوله ((نرى أنّها كانت كلمة ضُمّ إليها " أُمَّ " نريد " يا اللهُ أُمّنا بخير " فكثُرت في الكلام، فاختلطت ، فالرّفعة الّتي في الهاء من همزة " أُمَّ " لمّا تُرِكت انتقلت إلى ما قبلها))[2]، ووصف البصريّون مذهب الكوفيّين بأنّه بعيد عن الصّواب وإلحادٌ في اسم الله (جلّ وعلا) مستدلّين على ذلك بأنّ جملة ((يا الله أُمّنا بخير)) لمّا صحّ وقوعها بعد " اللّهم " دلّ ذلك على أنّ الميم ليست عوضاً ، ولو كانت الميم عوضاً من جملة " أمّنا بخير " لجاز أن يقال ((يا اللهُ أُمّنا بخير ارحمنا)) من دون عطف كما قيل " اللّهمّ ارحمنا " وإنّ هذه الميم زيدت في هذا الاسم الكريم للتّفخيم والتّعظيم كما زيدت في " ابنم " [3] .

أمّا أبو البقاء العكبريّ فقد ذهب مذهب البصريين وعدّ ما ذهب إليه الكوفيّون فاسداً ، إذْ قال ((اعلم أنّ الميم المشدّدة في آخر هذا الاسم عوض من حرف النّداء عندنا ، وقال الفرّاء أصله " يا اللهُ أُمّنا منك بخير " ثمّ حُذفت الهمزة تخفيفاً ، والذي ذهب إليه يفسد من أوجه : أحدها : أنّهم لم يجمعوا بين حرف النّداء وبين الميم إلاّ فيما لا يعتدّ به في ضرورة الشّعر ، ولو كان الأمر على ما قال لاجتمعا ، والثّاني : أنّك تصل هذا الاسم بما ادّعاه فتقول : اللّهمّ أُمّنا منك بخير ، ولو كان كما قال لكان تكريراً . والثّالث : أنّك تصله بضدّه ، فتقول : اللّهم العَنْ فلاناً ، والرّابع : إنّك قد تذكر هذا الاسم في موضع لا تُريد الدُّعاء بل مجرّد الوصف كقوله تعالى ﴿ ***قُلْ***

---

(١) ينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٤ ، فقد نسبه إلى أبي خرّاش الهذليّ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٢٠٣/١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١ ، والمخصّص ١٣٧/١ ، والأمالي الشجريّة ١٠٣/٢، والإنصاف ٣٤٤/١-٣٤٥ ، والمتبع ٤٩٣/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٢/٢ ، والاشباه والنظائر ١٦٢/٢

﴿ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ [1] .....)) [2] ، وإذا كان لابُدّ من ترجيح أحد القولين ، فإنّ ما رآه البصريّون أقرب إلى الصّواب ، لأنّ الفائدة المتحقّقة من القول " اللّهمّ " تقترب من الفائدة المتحقّقة من قولنا " يا اللهُ " وإنّ ما ذكره الكوفيّون يفضي إلى حذف كثير ، ومزج فعل باسم وكل ذلك لا يُلجأ إليه ما وجدْنا عنه مندوحة . وبتأثير من الدّراسات المقارنة بين اللّغات السّامية ، وفتح السبيل أمام المحدثين ليقولو في هذا الميدان قولهم على وفق ما استقرَّ في أذهانهم من توجيه لهذا البناء ، فقد قالوا فيه ما لم يقله الأقدمون ، فهذا المخزومي يرى أنّه ليس ((بعيداً أنْ يظنّ المحدثون أنّ هذا البناء ساميّ ، وإنّ هذه الميم الّتي كُسع بها البناء بقيّة من علامة الجمع في العبريّة وهي " يم " وإنّ كلمة " اللّهم " العربيّة هي في الأصل " الوهيم " العبريّة أو هي من قبيل المخلّفات السّامية في لغتنا)) [3] .

٣- صيِّب :

ذهب البصريّون إلى أنّ ((صيِّب ، وسيِّد ، وهيِّن ، وطيِّب)) وما أشبهها على وزن " فيعِل " إذ رأوا أنّ الأصل في " سيّد " هو " سيْوِد " اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمت الياء في الياء ، وأصل " طيِّب " "طيْيِب " اجتمعت ياءان الأُولى ساكنة والثّانية متحرّكة فأُدغِمَ السّاكن بالمتحرّك ، فقد نقل حامل علم الخليل ذلك قائلاً ((الخليل يقول : سيّد " فيّعِل " ، وإنْ لم يكن " فيعل " في غير المعتل ، لأنّهم قد يخصّون المعتل بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة والقيدود ... وليس في غير المعتل " فَيْعَلول " مصدراً ، وقالوا : قُضاة فجاءوا به على فُعَلة في الجمع ، ولا يكون في غير المعتل للجمع ، ولو أرادوا "فيعَل" لتركوه مفتوحاً كما قالوا : تيَّحَان وهيَّبان)) [4] .

وقد وضّح سيبويه قلب الواو ياءً في هذه الصّفات إذا بُنيت من مصدر الثّلاثي الأجوف في باب ((ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحرّكة والياء قبلها

---

(١) آل عمران : ٢٦ .

(٢) المتّبع ٤٩٣/٢ .

(٣) مدرسة الكوفة ٢٢٣ .

(٤) الكتاب ٣٦٥/٤ ، وينظر : الإنصاف ٧٩٥/٢- ٧٩٦ .

ساكنة أو كانت ساكنةً والياء بعدها متحرّكة ، وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة الّتي تدانت مخارجُها لكثرة استعمالهم إيّاهما وممرّهما على ألسنتهم فلمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العملُ من وجه واحد ورفعُ اللّسان من موضع واحد أخفَّ عليهم ، وكانت الياءُ الغالبة في القلب لا الواو، لأنّها أخفَّ عليهم ، لشبهها بالألف ، وذلك قولك في (فَيْعِل) : سيِّد وصيّب ، وإنّما أصلهما سَيْوِد وصيوِب)) [1] .

وذهب الكوفيّون إلى أنّ وزنها " فعِيل " لأنّ أصلها : "صَويب " مثل طويل، فقدّمت الياء على الواو ، فصار " صَيْوِب " ، فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما السّكون ، فقُلبت الواو ياءً ثمّ أُدغم السّاكن بالمتحرّك فصار " صيّب " مثل سيّد وهيّن [2] .

وذهب أبو البقاء مذهب البصريّين مخطّئاً الكوفيّين إذ قال ((وأصل صَيِّب: صَيْوِب على فيعِل ، فأُبدلت الواو ياءً وأُدغمت الأُولى فيها ، ومثَله مَيِّت وهيِّن ، وقال الكوفيّون : أصلُه صَويْب على فَعِيل ، وهو خطأ لأنّه لو كان كذلك لصحّت الواو كما صحّت في طويل وعويل)) [3] ، ونقول " إنّ ما ذهب إليه الكوفيون لا يمكن التّسليم به لأنّ كلمة " صيّب " وأمثالها لو كان الأصل فيها " صويب وسَويد وجويد " ما قُلبت الواو فيها ياء ، وأُدغمت ، وإنّما تبقى على حالها مثل طويل وعويل إذ لا موجب لقلبها ، أمّا ما احتجّوا به من أنّ الياء فيها قُدّمت على الواو، واجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأُدغمت ، فإنّ ذلك لم يقم عليه دليل ، ويبقى رأي البصريين أرجح لأنّ الإعلال في ((صَيْوب ، وجيْود ، وسَيْوِد)) يحصل على وفق ضوابط اللّغة باجماع العلماء .

٤- طلحة :

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٧٩٥/٢ – ٧٩٦ والتبيان ٣٥/١ .

(٣) التبيان ٣٥/١ .

ذهب البصريّون إلى أنّ الاسم المختوم بتاء التّأنيث الموضوع للمذكر إذا كان على وزن " فَعْلة " جُمع بالألف والتّاء مع تحريك وسطه للتّفريق بين ما جمع وهو على وزن " فَعْلة " من الصّفات ، نحو عبْلة وعَبْلات ، وما جُمع عليها وهو من الأسماء ، فيُقال في " طلحة " : طَلَحَات ، ولا يجوز جمعه جمعاً سالماً للمذكّر، واستدلّوا على ذلك بأنّه لم يُسمع من العرب جمعه بالواو والنّون ، ولو كان جائزاً لسُمع ولو على الشّذوذ والنّدرة ، يُزاد على ذلك أنّه ورد جمعه بالألف والتّاء [١] كقول الشّاعر :-

نضّـــرَ اللهُ أعظمـــاً دفنوهـــا بسجســـتانَ طلحـــةَ الطلحـــاتِ [٢]

أمّا الكوفيّون فقد أجازوا جمعه بالواو والنّون ، فيُقال : طَلْحون ، محتجين بأنّه لفظ فيه علامة تأنيث سُمّي به مذكّر عاقل ، فجُمع بالواو والنّون ، كالّذي آخره ألف التّأنيث نحو موسى وعيسى ، لأنّك تقوى في جمعه : مُوسَوْن وعيسَوْن، والعبرةُ في هذا الباب بالمعنى [٣] .

وزاد ابن كيسان على قولهم هذا : أنّ كلمة " طلحة " إذا جُمعت بالواو والنّون فُتحت عينها ، فيقال : طَلَحون حملاً على الفتح في "طَلَحات" كما فُتحت الرّاء في "أَرَضُون" حملاً على فتحها في " أَرَضات " ، وتسقط التّاء من "طلحون" فلا تجتمع مع الواو والنّون ، وهذا يُضعف ما ذهب إليه البصريون [٤] .

أمّا أبو البقاء العُكبريّ فقد رفض مذهب الكوفيّين مبطلاً حجتهم بقوله : ((أمّا قولُهم : العبرة في هذا الباب بالمعنى ، فيجب أنْ يُؤتى بعلامة التّذكير ، قلنا: ليس كذلك بل العبرة فيه باللّفظ ألا ترى أنّهم جمعوا طلحة على طَلَحات ، والعِلّةُ في ذلك أنّ الواو والتّاء لفظان فيجب أن يكونا علامتين لما هو لفظ ولفظ طلحة مؤنّث ، فلا تجعل علامته الواو الّتي هي من علامات المذكّر)) [٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٩٤/٣ ، والمقتضب ١٨٨/٢ ، والتبيين : ٢٢٠ .

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات ، ينظر : ديوانه ٢٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٤٠/١ والتبيين : ٢٢١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤١/١ ، وأبو علي النّحوي صرفيّاً : ٢٦٩ .

(٥) التبيين : ٢٢٢ .

ورفض ما زاده ابن كيسان ، قائلاً ((وأمّا أرَضون وبابه فالواو فيه ليست علامة للتّذكير بل زيدت تعويضاً من المحذوف وهو تاء التّأنيث أو عوضاً من حذف لام الكلمة جبراً للوهن الحاصل بالحذف)) [1] .

ونقول : إنّ ما رآه الكوفيّون ليس بعيداً كما زعم البصريون ، إذْ وردَتْ ألفاظ جُمعت بالواو والنون ، وقبلها البصريّون نحو : سنون في جمع سنة ، وعِضون في جمع عِضة ، وعِزون في جمع عزة ، وعدّوها ملحقة بجمع المذكر السّالم ، والملحق بالأصل لابد أنْ يكون فيه شيء من الأصل ، فإذا كانت هذه الألفاظ ملحقة بالجمع المذكّر ، وأخذت حكمه ، وهي جموع لمفردات خُتمت بتاء التّأنيث أيضاً ، فلماذا تُبعد كلمة " طلحون " وهي علم للمذكّر ، والأولى أن تُجمع جمعه ؟.

أَلَمْ تكن أولى بالجمع المذكّر ممّا ذكرنا من الألفاظ ؟ . يعضد ذلك أنّ علامة التّأنيث التي هي التّاءُ تسقط عند الجمع فلا يبقى للتأنيث أثر لفظي ولا معنويّ ، وهذا يضعف حجّة البصريين الّتي مفادها أنّ العبرة في هذا الباب باللفظ، ويقصدون التّاء الموجودة في نهاية الكلمة . فإذا سقطت التّاء في الجمع "طلحون" فما حجتهم في ذلك ؟ ألم يرد في القرآن قوله تعالى : ﴿ ***الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ*** ﴾[2] ، فجمعت عضة المختومة بتاء التّأنيث بالواو والنون أو الياء والنّون.

٥- تصغير الثلاثيّ المعتل العين بالياء :

إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف، وسطه ألف، وعرفْتَ أصلها ردْتها إليها فتقول في باب " بُوَيْب " وفي مال " مُوَيْل " وفي ناب " نُيَيْب " ، فإنْ كان معتل العين بالياء ردْتها إلى أصلها إنْ كانت منقلبة عن أصل ، فتقول في ريح "رُوَيحة" كما تقول في الجمع أرواح ، وإنْ كانت الياء أصلاً لم تغيّرها نحو عين وشيخ ، وفي تصغيره ثلاثة مذاهب ، مذهبان لعلماء البصرة ، ومذهب واحد لعلماء الكوفة فأمّا البصريّون فقد أجازوا وجهين : أحدهما ضمّ الحرف الأول على القياس نحو شُيَيْخ وعُيَيْنة ، وثانيهما كسر الحرف الأوّل مجانسة للياء فتقول : شِيَيْخ ، وعِيَيْنة، وأحسنُه ((أن تقولَ شُيَيْخ وسُيَيْد ، فتضم لأنّ التّحقير يضم أوائل الأسماء ، وهو لازم له كما

---

(١) نفسه : ٢٢٣ .

(٢) الحجر : ٩١

أنّ الياء لازمة له ، ومن العرب من يقول شِيَيْخ وبيَيْت وسِيَيْد ، كراهية الياء بعد الضّمّة)) [١] .

وأمَّا الكوفيّون فقد أجازوا وجهاً ثالثاً : وهو قلب الياء واواً لانضمام ما قبلها، فقالوا شُوَيْخ وعُوَيْنة [٢] ، واعترض أبو البقاء العكبريّ على مذهب الكوفيّين بالقول ((وهو ضعيف جداً)) [٣] ، مرجحاً بذلك مذهب البصريّين وأن لم يصرّح بذلك ، وكأنّه يردّد عبارة إمام مدرسته : سيبويه ((ومن العرب من يقول في ناب نُوَيْب فيجيء بالواو لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم)) [٤] ، ويبدو أنّ رأي الكوفيين مقبول مثلما أنّ ما ذهب إليه البصريّون مقبول ، لأنّ هذه الألف الواقعة عيناً في الأسماء الثلاثيّة قد أبدلَتْ من الواو أكثر ممّا أبدلت من الياء نحو باب وأصله " بَوَب " ونار وأصله " نَوَر " ودار وأصله "دَوَر" فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً ، ومجاراة الأكثر أولى عند أهل الصّنعة . ومن خلال عرضنا عدداً من مسائل الخلاف الصّرفي بين البصريين والكوفيين تبيّنَ لنا أنّ أبا البقاء العكبري كان ينحو منحى البصريين في مذهبه الصّرفي ، وقد أفصح عن مذهبه المتمثل في انحيازه للبصريين بطريقتين ، الأولى: أعلنَ صراحة أنّه يذهب مذهبهم ، وأنّه يَعُدّ نفسه منهم ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب التّصغير ((وقال الكوفيّون في كلامهم تحقير التّعظيم كقول الشّاعر:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دُويهيّةٌ تصفرّ منها الأناملُ [٥]

وهو عندنا على التّحقير)) [٦] ومنه أيضاً قوله في " اللّهمّ " ((أعلم أنَّ الميمِ المشدّدة في آخر هذا الاسم عوض من حرف النداء عندنا)) وقال الفرّاء أصله

---

(١) الكتاب ٤٨١/٣، وينظر : اللباب : ٥٥٧، والمتبع في شرح اللّمع ٦٨٦/٢ .

(٢) ينظر : اللباب ٥٥٧/٢ ، والمتبع ٦٨٦/٢ .

(٣) اللباب ٥٥٨/٢ .

(٤) الكتاب ٤٦٢/٣ .

(٥) البيت للبيد بن ربيعة ، ينظر: ديوانه : ٢٥٦ ، وينظر : أمالي ابن الشجري ٤٩/٢ .

(٦) اللباب ٥٥٢/٢ .

((يا الله أُمَّنا منك بخير ثم حذفت الهمزة تخفيفاً)) [١] ، وقال ((ولام الرّبا واو لأنّه من ربا يربو وتثنيته ربوان ، ويكتب بالألف وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء ، قالوا : لأجل الكسرة الّتي في أوله وهو خطأ عندنا)) [٢]، وأمّا الطّريقة الثانية فقد اندفع في تأييد ما يذهبُ إليه البصريّون ، وأردف هذا باندفاع مماثل لإبطال ما يذهب إليه علماء الكوفة ، وإفساد ما يحتجون به ، فينهال على أقوالهم بالحجج والأدلّة لإبطالها وتخطئتها لمّا تتكشّف له نسبتها إليهم ، وأمثلة ذلك كثيرة منها قوله في لكنّ ((وقال الكوفيّون هي مركّبة من لا وأنّ والكاف زائدة والهمزة، وهذا ضعيف جدّاً ، لأنّ التّركيب خلاف الأصل ثمّ هو في الحروف أبعد ، ثمّ أنّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بُعداً وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعيّ)) [٣] .

وعلى الرّغم من بصريته إلاّ أنّه صاحب رأي ، لا يردد آراء البصريّين مكتفياً بها ، فمن أمثلة تفرّده قوله في " هناه " بعد أن عرض الآراء وذكر رأيه فيها ((وهذا شيء لم آخذه عنهم وهو قياس قولهم في نظائره)) [٤] وقد يقترب رأيه من الكوفيين من دون أنْ يصرّح بذلك كقوله في مسألة "خطايا " : ((إنّك ليّنت همزة خطيئة فبقيَ مثل عطيّة ، فلمّا جمعت زدت ألف التّكسير وهمزة الياء الأولى ووقعت الياء بعدها فصار اللفظ : خطائي مثل عذراء وعذاري ثُمّ أبدلْتَ من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً ثم أُبدلت الهمزة ياءً)) [٥] واحتجّ لهم قائلاً ((وإنّما فعلوا ذلك فراراً من وقوع الهمزة بين ألفين لأنّ ذلك يُصيّرها في تقدير ثلاث همزات وذلك مهروب منه)) [٦] ولمّا ذكر رأي الخليل قال ((وفيه نقل وإبدال الهمزة المنقولة ياء، وفتح المكسورة ، وقلب الياء المتطرّفة ألفاً وقلب الهمزة ياءً)) فكأنّ هذا ردٌّ على الخليل بأنّ في مذهبه

---

(١) المتبع في شرح اللّمع ٤٩٣/٢ .
(٢) التبيان ٢٢٣/١ .
(٣) اللّباب ١٥٧/٢ .
(٤) نفسه ٦٧٧/٢ .
(٥) اللباب ٧١٩/٢ .
(٦) نفسه ٧١٩/٢ .

عملاً كثيراً ، ولم يرجّح مذهب سيبويه في هذه المسألة ، لأنّه ذكر أنّ مذهبه كمذهب الخليل ((إلاّ أنّه لم يقدّم شيئاً على شيء)) [١] ، ونرى أبا البقاء يرجّح مذهب الكوفيين في مسألة " لعلّ " إذ يقول ((واللاّم الأولى في " لعلّ " أصل في أقوى القولين لأنّ الزّيادة تصرّف والحروف بعيدة منه ، ولأنّ الحرف وضع اختصاراً والزيادة عليه تنافي جنس الاختصار ، وهو أولى من الزيادة)) [٢] ، وهو يشير إلى مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ذهب فيها البصريون إلى أنّ اللاّم الأولى في " لعلّ " زائدة ، وهي لام الابتداء [٣] ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ " لعلّ " بسيطة لا زيادة فيها ، ولامها الأولى أصلية ، لأنّها حرف ، وأحرف الحروف كلّها أصليّة [٤] ، ولم يكشف لنا أبو البقاء هنا عن أنّه يأخذ بقول الكوفيّين مخالفاً البصريّين ، في حين أنّ السياق يقتضي ذلك لأنّه حكم بعدم زيادة اللاّم في " لعل " خلافاً للبصريّين .

---

(١) نفسه ٢/٧١٩ – ٧٢٠ .

(٢) نفسه ٢/١٥٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٣٣٢ ، والمقتضب ٣/٧٣ ، والانصاف ١/٢١٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/٢١٨.

المبحث الثالث
تأثُّره وتأثيره

أ- تأثّره

لا شَكَّ في أنَّ أبا البقاء العكبريّ قد تأثّر بمن سبقه من العلماء ، إذْ وجد في مؤلّفاتهم ضالّته وبغيته ، فقد وجدناه يردّد آراء الخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء والأخفش والمازنيّ والمبرّد وابن السّراج وأبي عليّ الفارسي وابن جني ، مصرّحاً بنسبة الآراء إليهم أحياناً ، وغير مصرّح بذلك في أحيان أخرى بيدَ أنّ تأثّره بهم لم يكن تأثّر النّاقل المتقيد بآراء السّابقين بل كان صاحب رأيٍ ، ويعارض تلك الآراء أحياناً أو يزيد عليها بما اكتسبه من خبرته الطويلة ، أو يعرضُها عرضاً يكسبّها مزيّة لم تكن فيها . ولا بُدَّ لنا –ونحن نتلمس بعض جوانب تأثّر أبي البقاء– أنْ نعرض لتأثّره بأمامي المذهب البصريّ الخليل وسيبويه لأنّهما كانا أكثر العلماء تأثيراً في شخصية أبي البقاء العلميّة .

الخليل وسيبويه :

تأثّر أبو البقاء في نظرته إلى آراء الخليل بما كان يضمره في نفسه من الإجلال لسيبويه ، إذْ كان يؤيّد الخليل في المسائل الّتي يرد فيها رأي سيبويه موافقاً لرأيه ، ويخالفه في المسائل الّتي يكون للخليل فيها رأي مخالف لما يراه سيبويه ، فقد وافق الخليل في مسألة المحذوف من اسم المفعول ممّا عينه معتلّة ، فذكر أوّلاً رأي الخليل وسيبويه ، وهو أنّ المحذوف منه هو الواو الزّائدة في حين يذهب الأخفش إلى أنّ المحذوف هو عين الكلمة[1]، فيحتج أبو البقاء للمذهب الأوّل بكلام طويل ، غير أنّه يكتفي عند عرضه لرأي الأخفش بالقول ((وحجّة الأخفش أنّ الزّائد دخل لمعنى فكان ما قبله محذوفاً كياء المنقوص ، وألف المقصور إذا نُوّنا ، وما ذكرنا من حجّة الأوّلين جواب على هذه الشّبُهة)) [2] .

---

(١) ينظر : اللباب ٦٨٩/٢ .

(٢) نفسه ٦٩٠/٢ .

ووافق أبو البقاء الخليل في إحدى مسائل الهمز ، وهي مسألة تخفيف الهمزة إذا وقعت مكسورة بعد ضمّة ، نحو : سُئِل ، إذْ قال ((وإنْ وقعت مكسورة بعد ضمّة نحو سُئِل ... جُعلت بينَ بينَ أيضاً ، وقال الأخفش لا يجوز تخفيفها في الموضعين لأنّ وقوع الواو السّاكنة بعد كسرة ، والياء السّاكنة بعد ضمّة متعذّر ، فهو كتخفيف المفتوحة بعد الضّمّة والكسرة ، وليس الأمر على ما قال لأنّ وقوع الألف بعد الضمّة والكسرة محال ، ووقوع الواو بعد الكسرة والياء بعد الضّمّة ممكن ولكنّه شاق)) [١] .

وقد اقترن بنزعة أبي البقاء البصريّة هذه اندفاع شديد لتأييد ما ذهب إليه سيبويه ، إذ كان يُعدّ أقواله أساساً لهذا المذهب ، ويدافع عنها مبطلاً الحجج والاجتهادات المقابلة الّتي تأتي مخالفة لما جاء به سيبويه ، سواء أكان المخالفون من البصريين أم من الكوفيّين ، فقد أنكر أبو البقاء رأي الخليل الذي يذهب فيه إلى أنّ "لَنْ" مركّبة من " لا " و " أنْ " لأنّ سيبويه يرى أنّها مفردة لا تركيب فيها [٢].

وفضلاً عن ذلك فقد رفض أبو البقاء كلّ المسائل الّتي ادّعى فيها الخليل التّركيب ، وأبطل ما احتجّ به في هذا الميدان ، لكنّه حين يجد أنّ سيبويه يقول بمثل ذلك في مسائل أخرى نراه ينبري لتأييده ، ويحتجّ له بما ردّه من حجج الخليل أو يتغاضى عن رأي سيبويه فلا يعلّقُ عليه ، ممّا يبيح لنا القول بأنّ أحكامه في هذه المواقف لم تخلُ من نوازع التعصّب والميل إلى الهوى ، فقد تقبّل القول بأنّ " إذ ما " مركّبة من " إذ " و "ما" كما تقبّل الحجّة الّتي أنكرها على مَنْ أيّدَ الخليل ، وهي أنّ التركيب غيّر حكم الأداة ، تقبّل هذا كُلّه لأنّه صادر هذه المرّة من سيبويه ، يقول : ((أصل إذْ ما عند سيبويه ؛ إذْ الزّمانية رُكّبت معها "ما" فنقلتها عن الأسميّة فهما حرف ، ولمّا نُقلت من ذلك جُعِلت شرطيّة لأنّها في الأصل ظرف زمان ، فلمّا نقلت استعملت فيما مقتضاه الزّمان ، وقال غيره ليست مركّبة)) [٣] فنجده هنا لا يُعلّق بشيء على قول سيبويه ، وعلى ما احتجّ به على نحو ما فعل مع الخليل في " لنْ "

---

(١) اللباب ٢/٧٤٨ .

(٢) ينظر : نفسه ٢/٤٥٧ .

(٣) نفسه ٢/٤٧٥ .

مع أنّ الأصل في القولين واحد ، وهو التّركيب، ومَعَ أنّ الحجّة فيهما واحدة وهي اكتساب المركّب حكماً يُبعده عمّا كان لجزأيه في الأصل ، في حين أنّ القول بالتّركيب في " لَنْ " الذي ذهب إليه الخليل هو أيسر وأقرب إلى القبول ممّا ذهب إليه سيبويه ، لأنّ القول بالتّركيب في المسألة الأُولى لَمْ يغيّر البنية ، إذ تشكّل من الحرفين لفظ ظلَّ محتفظاً بحرفيته ، بيدَ أنّ التّركيب في مسألة سيبويه نقل البنية من الاسمية إلى الحرفية ((وإذا كان التّركيب يؤدّي إلى هذا القدر من التّغيير وهو جعل الاسم حرفاً في مسألة سيبويه ، فلماذا لا يكون من شأن التّركيب في قول الخليل ومن احتجّ له أنْ يؤدّي إلى تغيير الحكم فيها..))[1] .

وقد أتّخذ أبو البقاء من التّعليل سلاحاً يدافع به عن أقوال سيبويه ، فيدعمها بالحجج والأدلّة ، ويُبطل أقوال مخالفيه مبتدعاً في ذلك حججاً وأدلّة أُخرى ، وهو مندفع اندفاعاً شديداً في موافقته لإمام مدرسته ، كما هو مندفع في إبطال مذاهب مخالفيه ، وعلى الرّغم ممّا رأينا من شدّة انحياز أبي البقاء لسيبويه والتّعصّب له ، إلاّ أنّ ذلك لَمْ يمنعْهُ من أنْ يردّ بعض آرائه، وأنْ يقلّبَ النَّظَر فيها، متفحصاً ناقداً، لأنّ ميله إليه لم يضع على بصيرته غشاوة تحجب عنه الحقائق حجباً تامّاً ، فقد تهيَّأ له أن يجتهد ، ويرى ، وأن يخرج من ذلك بأحكام ، خالف فيها ما نصَّ عليه سيبويه ، وقد مضى إلى أبعد من ذلك حين وجد أنّ اجتهاده يدفعه إلى إنكار مذهب سيبويه ، ويحمله على التنبيه على ضعفه وإبطاله بالحجج والأدلّة التي اعتاد أن يسوقها في هذا الميدان ، ومن أمثلة ذلك قوله في نون فعلان فعلى ((... وهي نون سكران وبابه ، فعند قومٍ ليست بدلاً من شيءٍ بل زيدت ابتداءً كالألف الّتي قبلها ، وهذا هو الصّحيح لما تقدّم ، وقال آخرون : هي بدل من همزة التّأنيث كحمراء وبابها لما تقدّمَ من مشابهتها لها في باب ما لا ينصرف ، وهذا بعيد لوجهين : أحدهما : أنّ إبدال الحرف من الحرف إنّما يكون مع بقاء معنى الأصل والهمزة للتّأنيث ، ونون غضبان تختص بالمذكّر ، وهما ضدّان ومنع الصّرف حكم يُعلَّل بالشّبه لا بالإبدال ، والثّاني : أنّ النّون في حمدان وعمران تؤثّر في منع الصّرف، وليست بدلاً بل زيدت

---

(١) اللّباب ٣٠٧/١ .

ابتداءً كذلك هاهنا)) [1] ، وهذا القول الّذي نسبه إلى آخرين واستبعده ثمّ أبطله هو قول سيبويه ، فهو يقول : ((وكذلك فَعْلان الذي له فعلى عندهم ، لأنَّ هذه النّون لمّا كانت بعد ألف ، وكانت بدلاً من ألف التّأنيث حين أرادوا المذكّر صار بمنزلة الهمزّة الّتي في حمراء، لأنّها بدل من الألف))[2]، ونصّ سيبويه على ذلك في موضع آخر ((والنّون تكون بدلاً من الهمزة في فعلان فعلى)) [3] .

ويبدو أنّ أبا البقاء وجد نفسه أمام نزعتين قبل أنْ يهتدي إلى هذا المنهج ؛ الأُولى : نزعة تتسم بالإجلال والتقديس لسيبويه ، تُعبّر عن إدراكه التّام لما حواه كتابه من مسائل هذا العلم ، تقابلها نزعة ثانية تدفعه إلى أنْ يحكّمَ بصيرته فيما يستعرض من مسائل ، وما يُورد من آراء ، وأنْ يختارَ الرّأي الّذي يرتضيه على ضوء ما يترجّح لديه من الأقيسة والأدلّة الّتي يستند إليها كلّ رأي ، وكانت كلتا النزعتين قويّة في نفسه ، ففي الوقت الّذي لايمكن فيه أنْ يتخلّى عمّا يكنّه لسيبويه، لايكفُّ عن إبداء رأيه بسبب هذا الإجلال . وهذه الأسباب مجتمعة جعلته يهتدي إلى انتهاج هذا المذهب الدّقيق المتّزن ، فنجده يستعرض الحجج مندفعاً لتأييد مذهب سيبويه حينما يكون مقتنعاً بهذا المذهب حتّى إذا وجد أنّ اجتهاده يوصِله إلى غير ما توصّل إليه سيبويه أبدى ذلك على الصّورة الّتي تتّفقُ مع منزلته عنده، فعبّر عن رأيه كما يرى ، وأبطل ما لايرتضيه من آراء سيبويه وأفسده ، ولكن دون أنْ يمَسّ إمام مدرسته بشيء ، فهو يجرؤ على أن يبطلَ القول ، بيد أنّه لا يجرُؤ على إبطاله منسوباً إلى سيبويه ، وهو بذلك مؤدٍّ للعلم ما يستحقّه من الإخلاص في القصد ، ومرضٍ نفسه ، ومُبدٍ لسيبويه ما يتّفق مع ما وقر في نفسه من الإجلال والتّعظيم حين لم يظهر بمظهر المتعقّب له ، المتطاول عليه المبطل لأقواله صراحة ، وباندفاع قويٍّ [4] .

ب ــ تأثيره :

---

(1) اللباب ٦٦٩/٢ .

(2) الكتاب ٤٢٠/٣ .

(3) نفسه ٢٤٠/٤ .

(4) ينظر : اللباب ٣٢٥/١ .

تأثّر جمع كبير من العلماء بشخصيّة أبي البقاء العلميّة ، إذْ زيّنَ أصحاب المصنّفات الذين جاءوا بعده مؤلفاتهم بآرائه ، وتعليلاته ، وحججه ، ودفاعه عن المذهب البصريّ،فقد نقل الصفاقسي(ت هـ)عشرات المسائل في كتابه(المجيد في إعراب القرآن المجيد) ذاكراً الآراء التي قال بها أبو البقاء [١] ، ونقل ابن هشام (ت ٧٦١هـ)مسائل كثيرة في كتابه "مغني اللبيب"[٢] ممّا كان فيها لأبي البقاء عُلوّ كعبٍ في القول والرّأي والحجّة ، وذكر الجاربردي (ت٧٤٦هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب،وابن جماعة(ت٨١٩هـ) في حاشيته على الشرح مجموعة من آراء العكبريّ[٣]، وأورد الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) في أثناء كتابه ((شرح التّصريح على التّوضيح))مجموعة من المسائل التي كان للعكبريّ فيها رأي واضح، وقول حسن[٤]،وأورد السّيوطي(ت ٩١١هـ) في مصنّفاته مسائل عدّة ممّا ذكره العكبريّ في موضوعات اللّغة والنّحو والصّرف [٥] ، واستحسن البغدادي (ت١٠٩٣هـ) كثيراً ممّا رآه العكبريّ ، فذكر له إشارات عدّة في كتابه الخزانة[٦]، ولاننسى الدّمياطي (ت١١٤٠ هـ) صاحب كتاب ((المشكاة الفتحيّة على الشمعة المضيّة)) إذْ نقل عدة مسائل ممّا كان فيها لشيخنا القول الحسن والرّأي الدّقيق ، والحجّة القويّة[٧] ، واخترنا اثنين ممّن كانوا أكثر تأثراً بشخصيّة العكبريّ ، هما ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، والسّيوطي (ت ٩١١هـ) .

١- ابن يعيش :-

يتّضح تأثّر ابن يعيش بشخصية أبي البقاء العلميّة في أمرين :- أحدهما :- لمّا كانت كنية العكبريّ الّتي عُرف بها وهي " أبو البقاء " أشهر من اسمه ولقبه ،

---

(١) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩ ، ٢٤ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ٤٠٤ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب ٤٠٧/٢ ، ٤٣٢ .
(٣) ينظر : شرح الشافية للجاربردي : ١٤٨، وحاشية ابن جماعة : ٧٩ .
(٤) ينظر : شرح التّصريح على التّوضيح ٣٩٦/١ ، ٩/٢ .
(٥) ينظر : الأشباه والنظائر ٤٨/١ ، ١٦٢/١ .
(٦) ينظر : خزانة الأدب ١٤١/١ ، ٥/٥ .
(٧) ينظر : المشكاة الفتحية : ٢٠٧ .

فإنّ العلماء قد نقلوا عنه مشيرين إلى هذه الكنية في أكثر الأحيان [١] . لأنها تنبئ عن شخصيّة الشّيخ العكبريّ ، وكان لهذه الكنية أثرُها الواضح في شخصيّة ابن يعيش إذ كُنّي بما كان يُكنّى به العُكبريّ ، فعُرِف بأبي البقاء أيضاً ، بيدَ أنّ شهرة العكبريّ فاقت شهرة ابن يعيش في هذه الكنية . والثّاني : تأثّر ابن يعيش بكثرة التّعليلات والحجج الّتي يوردها العكبريّ لنصرة مذهبه البصري ، فقد حوت مصنّفات ابن يعيش كثيراً منها ، ومن أمثلة ذلك قول ابن يعيش في باب التّصغير ((فإنْ قيل : لِمَ كان المزيد ياءً دون غيرها من الحروف ، فالجواب : أنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد واللّين لخفّتها ، وكثرة زيادتها في الكلم ، فنكبوا عن الألف لأنّ التّكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد ودراهم ، ولأنّه لا يخلص البناء للتّصغير لأنّه يصير على " فُعال " كغُراب ، فعدلوا إلى الياء لأنّها أخف من الواو)) [٢] ، وهذا التعليل مستمد ممّا علل به العكبريّ ذلك ، إذْ يقول ((وأمّا زيادة الياء دون غيرها ، فلأنّها أخفّ من الواو هنا ، لأنّ الواو لو كانت هنا لم يخلص المِثال للتّصغير ، لأنّه كان يصير فعولاً ونحوه ، وأمّا الألف فلا يخلص بها المثال للتّصغير بل كان يصير فُعالاً ونحوه ، ولأنّ الألف خُصّ بها التّكسير)) [٣] . فأثُر أبي البقاء واضح فيما قاله ابن يعيش هنا ، ومن أمثلة ذلك أيضاً ما قاله ابن يعيش في ياء النّسب ((وإنّما كانت ياء النّسب مشدّدة لأمرين : أحدهما : أن لا تلتبس بياء المتكلّم ، والثّاني : إنّها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثُقلت عليها الضمّة والكسرة ، كما ثقُلتا على القاضي والدّاعي ، وكانت معرّضة للحذف إذا دخل عليها التّنوين ، فحصّنوها ووقع الإعراب على الثانية فلَم تثقل عليها ضمّة ولا كسرة)) [٤] ونعرض لما قاله العكبريّ في هذا الباب لنرى مدى التأثُّر والتأثير ، يقول العكبريّ ((وإنّما كانت مشدّدة لأمرين : أحدهما : أنّها إذا شُدّدت احتملت الإعراب ، وإذا كانت واحدة لَمْ تحتمله ، إذا تحرّك ما قبلها ، والثّاني : أنّ النّسب إضافة شيء إلى شيء

---

(١) ينظر : شرح التصريح على التّوضيح ٢٧/١ ، وخزانة الأدب ٥/٥ .

(٢) شرح المفصّل ١١٥/٥ .

(٣) اللباب ٥٥٣/٢ – ٥٥٤ .

(٤) شرح المفصّل ١٤٢/٥ .

في المعنى ، فأشبه التثنية والجمع ، وكما أنّهما زيد عليهما حرفان كذلك زيدها هنا)) [١] .

وقال ابن يعيش في سبب كسر الياء في النّسب((وإنما كان ما قبلها مكسوراً لأمرين :- أحدهما : أنّها مدّة ساكنة ، وإنّما ضوعفت خوف اللّبس ، وحرف المد لا تكون حركة ما قبله إلاّ من جنسه ، الأمر الثاني :- أنّه لمّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم ينفتح لئلا يلتبس بالمثنّى ، فكانت الكسرة أخف من الضّمّة فعدلوا إليها))[٢] ، وقال العكبريّ ((وإنّما كسروا ما قبل الياء لأمرين : أحدهما : أنّ الكسرة من جنس الياء ، فهي معها أخفّ من غيرها ، والثّاني : لو ضُمَّ لوجب تحويلها إلى الكسرة لأنّ الياء السّاكنة لا تثبت بعد الضّمّة ، ولو فتح لالتبس بالمثنّى ، والمضاف فلم يبق إلاّ الكسر)) [٣] ، وشمل تأثير العكبريّ في شخصية ابن يعيش النّحوية ردوده على الزّمخشري ففي باب تصغير الخماسيّ قال ابن يعيش ((فأمّا قول صاحب الكتاب – يعني الزمخشري – في جحمرش : جُحيرش بحذف الميم فليس بصحيح ، وأظنه سهواً منه ، لأن الميم وإنْ كانت من حروف الزّيادة فهي بعيدة من الطّرف ، غير مجاورة له فلم يحسن إلاّ حذف الشّين نحو جُحيمر)) [٤] ، وقال العكبري : والذي ذهب إليه الزّمخشري من حذف الميم في تصغير جحمرش ، بعيدٌ جدّاً سماعاً وقياساً ، وممّا يبعد قوله إنّ الميم لا تلي الطّرف بل بينهما الرّاء ، فمجاورة الحذف من الطّرف إلى الوسط أبعد الأشياء[٥]. فأنت ترى مدى تأثّر ابن يعيش بشخصية أبي البقاء العلميّة ، فيورد حججه وتعليلاته ، ودفاعه عن مذهبه في حين أنّه لم يُشرْ إلى هذا التأثّر ، ولم يذكر العكبريّ بإزاء ما يذكر له من آراء أو حجج أو تعليلات ، وإنَّما يكتفي بعرضها عرضاً مشابهاً لما عرضه أبو البقاء

---

(١) اللباب ٥٤٣/٢ .

(٢) شرح المفصّل ١٤٢/٥ .

(٣) اللّباب ٥٤٤/٢ .

(٤) شرح المفصّل ١١٧/٥ .

(٥) ينظر : حاشية ابن جماعة : ٧٩ .

العكبريّ ، فكان أثره واضحاً فيما يقوله ابن يعيش وما يحتّج به من حجج ، وما يعلّل به من علل ، وما يردّ به على العلماء من ردود .

٢- السُّيوطي :

كان السّيوطي أكثر المتأخّرين تأثّراً بأبي البقاء العكبري ، ويتضّح هذا التّأثّر في أمرين :- الأوّل : التّصنيف ، فقد صنّف العكبريّ في الفقه وأصوله وإعراب الحديث النبوي وهذا ما وجدناه عند السّيوطي ، فقد صنف في الفقه وأصوله وألّف كتاباً في إعراب الحديث النّبوي سمّاه ((عقود الزّبرجد على مسند الإمام أحمد)) إذ قال في مقدّمته ((... أكثر الناس قديماً وحديثاً من التّصنيف في أعراب القرآن الكريم ، ولم يتعرّضوا للتّصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين أحدهما الإمام أبو البقاء العكبريّ والثّاني الإمام جمال الدين ، وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث ...)) [١] .

والأمر الثّاني : يتّضح في كثرة المسائل الّتي نقلها السّيوطي في مصنفاته المختلفة معزوّة إلى أبي البقاء ، إذْ أورد عشرات المسائل اللّغويّة والنّحوية والصّرفيّة مصرّحاً باسم القائل ، واسم الكتاب الذي نقل منه فكان أكثر دقّة وأمانة من ابن يعيش في هذا الباب ، فمن ذلك قوله في مسألة التّعويض من المحذوف ((قال أبو البقاء في التّبيين : عرفنا من طريقة العرب أنّهم إذا حذفوا من الأوّل عوّضوا أخيراً ، مثل عِدة وزنة ، وإذا حذفوا من الآخر عوّضوا من الأوّل مثل "ابن" وقد عوّضوا في الاسم همزة الوصل في أوّله فكان المحذوف من آخره)) [٢]، وقال في موطن آخر ((قال أبو البقاء في التبيّين الدّليل على أنّ الفعل مشتقّ من المصدر طرق منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل وذلك أنّ الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر كلفظ ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه الطّريقة أنّ الاشتقاق يراد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقّق إلاّ في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أنّ المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدلّ على الزّمان

---

(١) عقود الزّبرجد على مسند الإمام أحمد ، مخطوط بدار الكتب و٢ نقلاً عن كتاب إعراب الحديث النّبوي لأبي البقاء ٦٤- ٦٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٢/١ .

بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللّفظ المركّب ، فإنّه يدل على أكثر ممّا يدلّ عليه المفرد، ولاتركيب إلاّ بعد الإفراد)) [1] .

[1] الأشباه والنظائر ٥٧/١ ، وينظر ٤٨/١ ، ١٤٠/٢ ، ٢٣٣/١ .

المبحث الرابع
قدرته على المناقشة والمحاججة

اتفق الدّارسون الذين كتبوا عن أبي البقاء أنّه كان واحد زمانه في النّحو واللّغة والصّرف [١] ، وإذا شئنا أن نتلمّس مقدار السّهم الذي حازه أبو البقاء من العلم والمنزلة التي احتلها به ، فإنّنا لواجدون الكثير من الدّلائل التي تنبئ عن امتلاكه الحظ الأوفى منه ، وبلوغه الرّتبة العالية فيه ، فقد ذاع صيته في حياته ، وحاز على شهرة عظيمةَ حتّى أخذ طلاّب العلم يفدون إليه من كل صوب [٢] ، وممّا يكشف لنا قدرته على المناقشة والمحاججة ما وجد في كتبه من مباحث عدّة أفصح فيها عن مذهبه الصّرفي وأورد الحجج والأدّلة التي تؤيّد انحيازه إلى المذهب الذي ارتضاه ومن أمثلة ذلك قوله ((إذا وقعت الواو عيناً في فاعل نحو قائل وجائز ، قُلبت همزة ، وفيه أسئلة : أحدها : لِمَ قُلِبَتْ ؟ والجواب : إنّها لمّا اعتلّت في قال وجاز اعتلّتْ في قائل لأنّه من فروع الفعل وعلّة القلب هنا تقرب من علّة القلب في الفعل ، لأنّ الواو هنا متحرّكة وقبلها فتحة القاف ، والحاجز بينهما غير حصين ولأنّ الألف لاستطالتها كالحرف المفتوح ، وكان قياس ذلك أن تقلب ألفاً إلاّ أنّ قبلها ألفاً، فلَمْ يجمع بين ساكنين، والسؤال الثاني: لِمَ قُلِبت همزة ؟ ففيه وجهان : أحدهما أنّ القياس أن تقلبَ ألفاً فلمّا تعذّر ذلك قُلِبت إلى أخت الألف، والثاني : أنّها لو قُلِبت ياءً لكان حكمها حكم الواو في وجوب إعلالها ، فقلبوها حرفاً لا يجب إعلاله مع مشابهته حروف العلّة)) [٣] ، ولبيان قدرته على المحاججة والمناقشة نعرض لرأيه في المسائل الآتية :-

---

(١) ينظر : ذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، واللباب ١٧/١ ، واعراب الحديث النبوي :١٧، ومسائل خلافية في النحو : ٦-٧ .

(٢) ينظر : اللباب ١٧/١ – ١٨ .

(٣) نفسه ٦٤٥/٢ .

١- ضهياء :

ذهب سيبويه إلى أن همزة " ضهياء " زائدة كما زيدت في عمياء ، لأنّ الهمزة ((لا تزاد غير أولى إلاّ بثبت ، فمّما ثبت أنّها فيه زائدة قولهم : ضهيأ ، لأنك تقول ضهياء كما تقول عمياء)) [١] ، وذهب الزّجاج إلى أنّ الهمزة في هذه الكلمة أصل ، وتكون الياء هي الزائدة [٢] ، واستحسن ابن جني مذهب الزّجاج بيد أنّه قال ((وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن ، وليس يعترض قولهِ شيء إلاّ أنّه ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاء ، إنّما هو فِعَيل بكسرها نحو حِذيم وطِرْيم وغِرْين)) [٣] وذهب العَكبريّ مذهب سيبويه محتجّاً له ببعض الحجج ، يقول العكبري ((وحجّة الأوّلين من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ اشتقاقها من المضاهاة وهي من الياء ، والمرأة التي هذه صفتها تضاهي الرّجال ، والثّاني : أنّها لو كانت أصلاً لكانت الياء زائدة فكان البناء لا نظير له ، إذ ليس في الكلام "فَعْيَل " بفتح الفاء ، فَإنْ قيل : لِمَ لا تكون الياء أصلاً أيضاً ؟ قيل : لأنّ الياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أُصول ، والثالث : قولهم في معناها ضهياء بالمد ، وهذا قاطع بزيادة الهمزة ، لأنّ الهمزة هنا للتّأنيث ، فإنْ قيل : لِمَ لا تكون أصلاً على وزن " فَعْلال " كناقة خزعال ؟ قيل : لثلاثة أوجه : أحدها : أنَّ الياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أُصول كما تقدم ، والثّاني : أنّها غير مصروفة ولا سبب إلاّ همزة التّأنيث ، والثّالث : أنّ فَعلالاً ليس في كلامهم ، وخزعال لا يُثبته البصريّون ، إذا ثبتَ كان شاذاً)) [٤] ، وما ذهب إليه سيبويه ، ورجّحه العكبري أقرب إلى مجاراة الصّنعة ، لأنّ الهمزة لو كانت أصلاً لكانت الياء زائدة ، فيصلح البناء على وزن " فَعْيَل "بفتح الفاء ، وهو ممّا لا نظير له في كلامهم، ولمّا كانت كلمة " ضهياء " ممنوعة من الصّرف حُكم بزيادة الهمزة فيها ، لأنّه لا سبب يمنع من صرفها إلاّ همزة التأنيث ، وهي زائدة .

٢- النّسبة إلى صنعاء وبهراء :

---

(١) الكتاب ٣٢٥/٤ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١٠٨/١ .

(٣) نفسه ١٠٨/١ .

(٤) اللباب ٦٠٨/٢ .

القياس في النّسبة إلى صنعاء وبهراء أنْ يقال " صنعاويّ " و" بهراوِيّ " كما تقول في صحراء : صحراويّ فتبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزةالأصليّة ، ولكنّهم قالوا في النّسبة اليهما " صنعانيّ وبهرانيّ " على غير قياس ، واختلفوا فيما أُبدلت منه النّون على مذهبين : الأوّل : مذهب المبرّد ؛ ويرى أنّ النّون بدل من الهمزة ، لأنّها أشبهت ألف التأنيث في حمراء ، لأنّ ألف المدّ وألف التأنيث في صنعاء وبهراء كالألف والنّون في غضبان وسكران لاشتراكهما في منع الصّرف ، واختصاص أحدهما بالتّأنيث ، واختصاص الآخر بالتّذكير ، ((ولهذه العلّة قِيل في النّسب إلى صنعاء وبهراء صنعانيّ وبهرانيّ))[١] وما ذهب إليه المبرّد مبنيّ على قول سيبويه ((وذلك أنّهم جعلوا النّون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحرّك والسّكون ، وهاتان الزّائدتان قد اختصّ بهما المذكّر ولا تلحقه علامة التّأنيث كما أنّ حمراء لم تؤنّث على بناء المذكّر ، ولمؤنّث سكران بناء على حده)) [٢] والثّاني: مذهب أبي عليٍّ الفارسي ، إذ يرى أنّ النّون في هذين اللّفظين بدل من الواو لشبه النون بالواو في الغُنّة ، كأنّهم قالوا : صنعاويّ وبهراويّ [٣] ، ورجّح العكبري مذهب الفارسيّ ، واحتجّ لمذهبه قائلاً : أُبدلت النّون من الواو في صنعاويّ لأنّ كلّ واحدٍ منهما ضمير الجمع نحو قاموا ، وقُمنَ ، وعلامة الإعراب كنون الأفعال الخمسة نحو يقومان وأخواتها ، والواو في " أبوه " و"الزّيدون" ، ((فالنّون إذن بدل من الواو، والواو بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من ألف التأنيث)) [٤] .

ولمّا عرض لرأي المبرّد قال ((وهذا القياس بعيد ، لأنّ النّون لا تشبه الهمزة ، ولم تبدل منها في موضع آخر)) [٥]

---

(١) المقتضب ٦٤/١ ، وينظر اللباب ٦٦٨/٢ ، وشرح المفصّل ٣٦/١٠ .

(٢) الكتاب ٢١٤/٣ – ٢١٥ .

(٣) ينظر : التكملة : ٥٦٤ والمنصف ١٥٨/١ ، وشرح المفصل ٣٦/١٠ .

(٤) اللباب ٦٦٨/٢ .

(٥) اللباب ٦٦٨/٢ .

وما ذهب إليه الفارسيّ ، ورجحّه أبو البقاء أقرب إلى الصّواب لأنّنا لم نرَ النّون أُبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع يزاد على ذلك أنّهم أدغموا النّون في الواو لقربها منها فقالوا " مَوّاقد " يريدون " مَنْ واقد " وقالوا " موّعد " يريدون "مِنْ وعدٍ" ولو لم تكن الواو قريبة من النّون ما أدغموا إحداهما في الأخرى كما رأيت [1] ، يؤيّد ذلك ورود الواو والنّون ضميري جمع نحو قالوا وقُلْنَ ، ومجيئها علامتي إعراب نحو " يقومان " وقولنا " أبوه " فالضميران الواو في " قالوا " و"النون" في " قُلْنَ" كلاهما ضميرٌ يدل على الجمع فالأوّل يدل على جماعة الذّكور والثّاني على جماعة الأناث ، أمّا النّون في " يقومان " والواو في "أبوه" فهما علامتا إعرابٍ في حالة الرَّفع .

٣- مُهيمن :

نُسب إلى المبرّد أنَّه يرى أنّ "مهيمن" اسم فاعل من الفعل "أيمن" الملحق بـ"دحرج" ، وأصله " مُؤيمن " ، فقلبت الهمزة هاءً لثقلها في الوسط فصار " مُهيمن " على وزن " مُفَيعِل " [2] .

وذهب المعرّي (ت ٤٤٩هـ) إلى أنَّ "مهيمن" اسم فاعل من الفعل "هَيْمن يُهيمن " الملحق بـ " دحرج يدحرج " بزيادة ياء ثانية على الفعل المهجور " همن" متلمّساً لهذا الأصل أثراً مستعملاً في الكلام العربيّ لئلاّ يوسم مذهبه بأنّه وقع فيما هرب منه ، بعد أنْ أنكر مذهب المبرّد الذي أخرج اللفظ على الأصل غير المسموع " أيمن يؤيمِنُ" [3] .

وذهب العكبري مذهب المبرّد رافضاً ما ذهب إليه المعرّي من دون أنْ يصرّح باسميهما ، إذ قال ((وأصل مُهيمن مؤيمن لأنّه مشتق من الأمانة ، لأنّ المهيمن الشّاهد وليس في الكلام هَمَنَ حتّى تكون الهاء أصلاً)) [4] .

---

(١) ينظر : المنصف ١٥٨/١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٠٧/٣ .

(٣) ينظر : رسالة الملائكة ٢٣٤ – ٢٣٥ .

(٤) التبيان ٤٤١/١ .

ونقول : إنّ كلمة مهيمن اسم فاعل من الفعل "هيمن" غير المستعمل عند العرب ، لكنّ له أثراً عندهم ، فقد وجدت إمرأة في أصحاب النبيّ ﷺ يقال لها "همينة" ، وهي مأخوذة من الهمن [1] ، وقد تُرك استعماله ، وَلَمْ نجد إلاّ اسم الفاعل منه ، وممّا يُرجّح كون مهيمن اسم فاعل من الفعل " هيمن " الملحق بـ"دحرج" أنّ فيه معنى الشّهادة والسيطرة ، وهو ما يمكن أنْ يُنسب إلى الله تعالى لأنّه هو المهيمن .

(١) ينظر : رسالة الملائكة : ٢٣٤ – ٢٣٥ .

المبحث الخامس

المآخذ على أبي البقاء العكبريّ

أ – مآخذ العلماء :-

على الرّغم ممّا كانت تتمتّع به شخصيّة أبي البقاء من ذكاء حادّ ، وذهن متوقّد ، وحافظة قويّة ودقّة في صياغة الأحكام وتعليلها ، وطول باع في التّعليل والإتيان بالحجج والأدلة لإقرار الأقيسة والضوابط الصّرفية أخذت عليه مآخذ لا تُقلّل من شأنه بين أقرانه العلماء ، فقد كان ضريراً يُملي كتبه إملاءً ، وإذا أراد التّصنيف أُحضرت له المصنّفات في ذلك الفن ، وقُرِئ عليه منها ، فإذا حصّله في خاطره أملاه ، فكان يُخلّ بكثير مما يُحتاج إليه ، قال بعض الأُدباء ((أبو البقاء تلميذ تلاميذه)) [1] ،أي هو تبع لهم فيما يلقونه عليه ، وأكثرُ ما أخذ على أبي البقاء في المسائل النّحوية [2]، بيدَ أنّا التقطنا بعض المسائل الصّرفيّة التي خطّأه فيها بعض العلماء ، أمثال الشّيخ خالد الأزهريّ والشيخ عبد القادر البغدادي .

١ – الشّيخ خالد الأزهريّ :

ذكر العلماء أنّ وزن " افعلَلّ " من الأوزان الخاصّة بالأفعال اللاّزمة نحو "اقشعرَّ واطمأنّ" وهو بناء رباعي زيد فيه حرفان هما الهمزة والتّضعيف [3] وقال العكبري ((وأمّا اقشعرَّ واطمأنَّ فهو رباعي لقولك القشعريرة والطّمأنينة إلاّ أنّهم ألحقوه باحر نجم ، فزادوا في أوّله همزة الوصل ، وأدغموا الأخير ، فوزنه الآن افعلَلّ)) [4] ، يُريد أن أصل اقشعرّ واطمأنَّ " اقشعْرَرَ واطمأْنَنَ " بسكون العين والهمزة فيهما ، فكرهوا اجتماع مثلين متحرّكين فأسكنوا الأوّل ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ثمّ أدغموا أحد المثلين في الآخر فقالوا اقشعرّ واطمأنَّ على

---

(١) ابناه الرواة ١١٨/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ .

(٢) ينظر : مغني اللّبيب ٣٦٠/٢ ، ٣٦٤ ، وشرح التّصريح على التّوضيح ٢٥٥/٢ ، وحاشية الشيخ يس ٤٠/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصّل ١٦٢/٧ ، وشرح التّصريح على التّوضيح ٣١١/١ .

(٤) اللباب ٥٩٢/٢ .

وزن "افعلَلَّ" وهذا أدّى إلى اعتراضِ الشّيخِ خالد على أبي البقاء ووجه اعتراضه: ((بأنَّ حكمَ الملحقِ أن لا يُدغَمَ لئلاّ تفوتَ الموازنةُ ولهذا وجبَ الفكُّ في اقعنْسَسَ))[١]. وماذهب إليه الشيخ خالد هو الصّواب لأنّهم أجمعوا على أنّ ما زيد للإلحاق فإنّ حكمه أنْ لا يدغم لأنّهم لو أدغموا فيه لأدّى ذلك الإدغام إلى التباس البناء الملحق بالبناء غير الملحق ، ولا يمكن التّمييز بينهما إلا بهذه الطّريقة ، ولتوضيح ذلك نقول:- إنّ الفعل اقعنْسَسَ بناء ملحق ، ولو أدغمنا السين في السين بعد نقل حركة الأولى إلى النّون لأصبح البناء "اقْعَنَسَّ" وهذا يلتبس بدوره بقولنا "اشمأزّ واطمأنّ" لأنّه لا دليل لدينا على الإلحاق في كليهما .

٢- الشّيخ عبد القادر البغدادي :-

لمّا عرض الشّيخ البغدادي لقول الشاعر [٢] : (البسيط)

ربّــاء شــمّاءَ لا يــأوي لقُلّتِهــا إلاّ السَّــحابُ وإلاّ الأوبُ والسَّــبَل

بَيَّنَ أنّ الموصوف محذوف ، والتّقدير هو رجل ربّاء هضبة شمّاء فحذف الموصوف وأُقيم الوصف مقامه في الموضعين [٣] . وهذا البيت أورده ابن يعيش أيضاً ، فبيّنَ فيه موطن الشاهد قائلاً ((الشاهد فيه ربّاء شمّاء ، والمراد رجل ربّاء ربوة أو رابية شمّاء ، فهو فعّال من قولك ، ربوتُ الرّابية إذا علوتُها ، وضعّف العين للتّكثير ، والهمزة في آخره بدل من الواو الّتي هي لام الكلمة كهمزة كساء ، ولم ينوّنه لأنّه مضاف إلى شمّاء ، وشمّاء فعلاء من الشمّم وهو الارتفاع)) [٤] . وقال العكبريّ : ((أنّث كلمة ربّاء لمّا أراد به الرّبيئة ، وهو الحافظ لأصحابه في الأمكنة العالية)) [٥] .

---

(١) شرح التّصريح على التّوضيح ٣١١/١ ، وينظر ١٨٥/١ ، ١٦٧/١ .

(٢) البيت للمتنخل الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين ٣٧/٢ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب ٣/٥ .

(٤) شرح المفصّل ٥٩/٣ – ٦٠ .

(٥) خزانة الأدب ٥/٥ .

واعترّض البغدادي قائلاً ((هذا خطأ لأنَّ ربّاء فعّال لا فعلاء)) [١] ، والذي يُقال : إنّ ربّاء وزنه " فعّال " وهو صيغة مبالغة من قولهم " رَبَأ يربَأ " من باب "منع" إذا صار ربيئة لهم أي طليعة في موضع مرتفع [٢] ، وهمزته أصليّة وليست منقلبة عن شيء ، وذلك للمناسبة بين معنى " ربّاء " من " ربأ " وما يؤدّيه السّياق في البيت الشّعري فهو يعني :- أنّه لا يصل إلى قمّة الجبل إلاّ السّحاب والمطر ، بيد أنّ هذا الرجل الذي أصبح طليعة قومه ، قد وصل إليها [٣] .

ب- مآخذ الباحث :

ليس لباحث مبتدئ أنْ يأخذ على عالم كبير ، متبحّر في علوم اللّغة وأقيستها وضوابطها ، دقيق فيما يصدر من أحكام ، له قدرة كبيرة على المناقشة والتّعليل ، والإتيان بالأدلّة والحجج لدعم آرائه ، وعلى الرّغم من ذلك كلّه سجّلتُ بعض المآخذ على أبي البقاء العكبري :-

١- اضطرابه في مذهبه :

ممّا يؤخذ على أبي البقاء اضطرابه في مذهبه ، إذْ تجد أبا البقاء يتناقض رأيُه أحياناً في المسألة الواحدة ، فيذكر رأياً في موطن من المواطن ، ثمّ يخالفه في موطن آخر ، ويأتي برأي يناقضه ، فإنّنا نجده في موقف يرفض فيه التّركيب في الحروف والأدوات محتجاً بأنّ التّركيب لا يمنح الأداة حكماً مختلفاً عمّا كانت عليه في الأصل ، إذ خالف الخليل في كون " لن " مركّبة من " لا " و " أنْ " وذهب مذهب سيبويه الذي يرى فيه أنّها مفردة [٤] . وقد عرض أبو البقاء لقول العلماء الذين أيّدوا الخليل ، واحتجّوا لمذهبهم بأنّ التّركيب غيّر حكمها ، فيردُّ على هذه الحجّة بقوله ((وقد أُعتذِر عنه بأنّ التّركيب غيّر الحكم والمعنى ، وهذه دعوى ، ألا ترى أنّ لولا لمّا تغيّرت في المعنى للتّركيب لم يتغيّرْ حكمها ..))[٥] ، وأنكر أن تكون

---

(١) خزانة الأدب ٥/٥ .

(٢) ينظر : اللسان " ربأ "

(٣) ينظر : خزانة الأدب ٥/٣-٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٥/٣ .

(٥) اللباب ٤٥٧/٢ .

" أمّا " مركبة من "إنْ" الشرطية و "ما" النافية [١]. كما أنكر أن تكون " إذن " مركّبة من " إذ " و " أنْ " محتجاً بالحجة نفسها [٢] في حين نجده في موطن آخر يقول بالتركيب في بعض الأدوات ويحتج بالحجّة نفسها الّتي أنكرها على ممّن احتج للخليل فيذهب إلى أنّ " لمّا " مركّبة من " لم " وما الزائدة ، يقول ((وأمّا لمّا فهي اسم زيدت عليها ما وصارَ لها معنى آخر ، وإذا وقع المستقبل بعدها جزمته ، وجاز أن تقف عليها ، كقولك : تكلّمتُ ثمّ قطعتُ ولمّا ، أي ولمّا تنه ، ولا يجوز ذلك في " لم ")) [٣] .

ويقول في تركيب " ماذا " : ((فإنْ قيل كيف جاءت " ماذا " بمعنى الّذي هنا ، قيل : لمّا رُكّبا حدث لها معنى وحكم لم يكن في الإفراد على ما عُرف في تركيب الحروف وغيرها)) [٤] وقد يذكر رأياً في أحد كتبه ثمّ يخالفه في كتاب آخر ، ومن أمثلة ذلك اختلاف رأيه في تسكين واو العطف ، فأجازه في كتابه إعراب الحديث النّبوي ، ومنعه في كتاب إعراب القراءات الشّواذ ، ففي إعراب الحديث النبوي قال العكبري ((الصّواب فتح الواو والهمزة للاستفهام كقوله تعالى: ﴿ ***أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا*** ﴾ [٥]، الواو هنا عاطفة وتسكينها ضعيف ، وقد قُرِئ "أوْ كلّما" بسكون الواو وذلك من تسكين الواو المفتوح لثقل الحركة على الواو))[٦] ، وفي إعراب القراءات الشواذ قال ((في قوله تعالى ﴿ ***أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا*** ﴾ الجمهور بفتح الواو ، ويُقرأ بسكونها ، على أنّ " أو " بمعنى " بل " لأنّ واو العطف لا تُسكّن ، لأنّها مفتوحة والمفتوح لا يُسكّن)) [٧] وأمثلة ذلك كثيرة [٨] .

---

(١) ينظر : اللباب ٣٥٨/٢ .

(٢) ينظر : نفسه ٤٥٨/٢ .

(٣) نفسه ٤٢٩/٢ .

(٤) نفسه ٤٧٤/٢ – ٤٧٥ .

(٥) البقرة : ١٠٠ .

(٦) إعراب الحديث النبوي ، حديث رقم ٤١٠ .

(٧) إعراب القراءات الشواذ : ٨٧ .

(٨) ينظر : إعراب الحديث النبوي الأحاديث ٤٢ ، ١٤٠ ، ٢٥ .

٢- إضطرابه في نقل آراء العلماء :

وممّا يؤخذ عليه أيضاً اضطرابه أحياناً في نقل آراء العلماء ، فقد يذكر في أحد كتبه رأياً منسوباً إلى أحد العلماء ، ويخالفه في كتاب آخر ، إذ يورد له رأياً مخالفاً أو يكتفي بإيراده دون نسبة ، ففي كلمة " أشياء " نقل رأياً للأخفش والفرّاء قائلاً ((وقال الأخفش والفرّاء أصل الكلمة شيّء مثل هيّن على " فَيْعِل " ثمّ خُفّفت ياؤه كما خُفّفت ياء " هيّن " فقيل : شيء كما قيل : هَيْن ، ثمّ جمع على "أفعلاء" وكان الأصل " أشيئاء " كما قالوا هيّن وأهوناء ثمّ حذفت الهمزة الأُولى فصار وزنها " أفعاء " فلامُها محذوفة)) [١] ، ومعروف أنّ ثمّة اختلافاً بين رأي الأخفش والفرّاء في هذه المسألة ، وهذا ما بيّناه عند عرضنا لكلمة أشياء .

ونجده يقول في كتاب آخر ((قال الفرّاء أصلُه شييء مثل صديق ثمّ جمع على أشيئاء ، وعمل به بعد تخفيف الواحد ما ذكرنا على مذهب أبي الحسن))[٢]، ويقول في موضع آخر ((وقال آخرون جمع على أشياء شاذاً كما قالوا سمح وسُمحاء ، فجاءوا به على الشّذوذ ثمّ حُذفت الهمزة الأولى ، لاجتماع همزتين بينهما ألف ، والألف تشبه الهمزة ، فكأنّها ثلاث ألفات أو ثلاث همزات فوزنه الآن أفعاء)) [٣] ، ونظرة فاحصة إلى هذه الأقوال يتّضح لنا الآتي :-

١- في النّص الأوّل المنقول من التبيان في إعراب القرآن جعل العكبري مذهبي الفرّاء والأخفش مذهباً واحداً وهذا غير صحيح لأنّ لكلّ منهما رأياً يختلف عن الآخر وإن كانا متقاربين .

٢- في النّص المنقول من اللّباب فرَّق العكبريّ بين الرَّأيين فذكر الأوّل معزوّاً إلى الفرّاء ، والثّاني لم يعزه إلى صاحبه إلاّ بعد الانتهاء ممّا قاله الفرّاء ، فأشار إلى أبي الحسن الأخفش عند القول ((بعد تخفيف الواحد ما ذكرنا على مذهب أبي الحسن)) ولم يحدّد ، ما مذهبه ؟ .

---

(١) التبيان ٤٦٣/١ .

(٢) اللباب ٦٥٤/٢ .

(٣) نفسه ٦٥٣/٢ .

٣- ذكر أبو البقاء أنّ الفرّاء قال ((أصل أشياء شييء مثل صديق ثمّ جمع على أشيئاء)) وواضح أنّ استدلال الفرّاء الذي عرضه أبو البقاء يختلف عمّا أورده العلماء ، فقد ذكر ابن جني رأي الفرّاء بقوله ((وأمّا الفرّاء فذهب إلى أنّ أشياء "أفعلاء" محذوفة اللاّم كما رأى أبو الحسن إلاّ أنّه ادّعى أنّ شيئاً محذوفاً من شيء كما قالوا في هيّن هَيْن ، فكما جمعوا هيْناً على أفعلاء فقالوا أهوناء ، كذلك جمعوا شيئاً على أفعلاء)) [١] ، وهذا دليل على أنّ أبا البقاء كان مضطرباً في عرضه لرأي الفرّاء لأنّ صديقاً ليس بوزن " هيّن " .

ومن اضطرابه في نقل الآراء قوله في كلمة وراء : ((والهمزة في وراء بدل من ياء ، لأنّ ما فاؤه واوٌ لا يكون لامُه واواً ، ويدلّ عليه أنّها ياء في تواريت لا همزة ، وقال ابن جني : هي عندنا همزة ، لقولهم : وُريّئة بالهمز في التّصغير)) [٢]، ولمّا رجعت إلى كتاب الخصائص لابن جني وجدته يقول : ((ومن البدل الجاري مجرى الزّائد – عندي لا عند أبي عليّ – همزة وراء ، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علّة ، لقولهم : تواريت عنك ، إلاّ أنّ اللاّم لمّا أُبدلت همزة أشبهت الزائدة الّتي في ضهيأة ، فكما أنّك لو حقّرت ضهيأة ، لقلت : ضُهَيِّئة فأقررت الهمزة ، فكذلك قالوا في تحقير وراء : وُرَيِّئة ، ويؤكّد ذلك قول بعضهم فيها : وريّة كما قالو في صلاءة : صُليّة ، فهذا ما أراه أنا واعتقده في وراء)) [٣] وأمّا مَنْ كان يذهب إلى كون اللاّم في كلمة " وراء " همزة فهو أبو عليّ الفارسيّ وليس ابن جني كما زعم العكبري ، وإليك نص ما قاله ابن جني نقلاً عن استاذه أبي عليّ ((وأمّا أبو عليّ – رحمه الله – فكان يذهب إلى أنّ لامَها في الأصل همزة ، وأنّها من تركيب " ورأ " وأنّها ليست من تركيب " وري "، واستدلّ على ذلك بثبات الهمزة في التّحقير)) [٤] ، وردّ ابن جني على ذلك قائلاً ((وهذا لعمري وجه من القول إلاّ أنّك تدع معه الظّاهر والقياس جميعاً ، أمّا الظّاهر فلأنّها في معنى تواريت ، وهذه اللاّم حرف

---

(١) المنصف ٩٦/٢ .

(٢) التبيان ٩٢/١ .

(٣) الخصائص ٢٨١/٣ .

(٤) نفسه ٢٨١/٣ .

علّة ، لا همزة ، وأنْ تكون ياءً واجب ، لكون الفاء واواً ، وأمّا القياس فما قدّمناه من تشبيه البدل بالزائد)) [١]. فقد نسب أبو البقاء رأي الفارسي سهواً إلى ابن جني وواضح أمامنا رأيُ ابن جني يختلف عمّا نسبه إليه العكبريّ .

ومن أمثلة اضطرابه في نقل آراء العلماء قوله في شرح عبارة ابن جني: ((لأنّ العرب إنمّا تتبدئ بالمتحرّك)) : ((يفهم من كلامه أنّ غير العرب قد يبتدئون بالساكن ، وليس الأمر على ذلك بل الابتداء بالسّاكن محال في كل لغة ، وقد زعم أبو عليّ أنّ ذلك في لغة العجم ، وقال " كّليد " يبتدئ به العجم بتشديد الكاف ، والأوّل من المشدّد ساكن ، وردّ عليه ابن جني ، وقال إنّ ذلك ليس بالتشديد بل هو تغليظ للكاف وتفشية لها)) [٢] ، ولمّا اطّلعتُ على رأي ابن جني في الخصائص وجدته يقول : ((أمّا أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح " كّليد " فإنْ لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة ، فإنّ حركتها جدّ ضعيفة حتّى أنها يخفى حالها عليَّ))[٣]. وقال في موطن آخر : ((ورأيت مع هذا أبا عليّ رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم ولعمري أنّه لم يصرّح بإجازته ولكنّه لم يتشدّد فيه تشدّده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالسّاكن)) [٤] فقد اضطرب أبو البقاء فيما نقله من الخصائص ، لأنّ أبا عليّ لم يجز الابتداء بالسّاكن ولم يكن هناك ردّ لابن جني على استاذه الفارسي على حدّ زعم أبي البقاء، وإنّما قال : لم أرَ أبا عليٍّ مستوحشاً من الابتداء بالسّاكن في كلام العجم ، وأكّد ذلك مبيّناً مذهب استاذه بالقول((ولعمري أنّه لم يصرّح بإجازته)) فأين رأي الفارسي الذي يجيز الابتداء بالسّاكن في لغة العجم؟وأين ردُّ ابن جني على ذلك ؟.

وممّا يغفر لأبي البقاء هذا السّهو أنّه كان ضريراً ، يملي كتبه إملاءً ، فقد تغيب عنه بعض الأفكار أو يضعف الترابط ، أو يقع السّهو منه أو من تلاميذه ،

---

(١) الخصائص ٣/٢٨١ – ٢٨٢ .

(٢) المتّبع في شرح اللّمع ١/١٧٦ .

(٣) الخصائص ١/٩١ – ٩٢ .

(٤) نفسه ١/٩١ .

فيدوّنون اشياء لم يقصدها لذاتها ، وإنّما يقصد هيأة أخرى ، وهذا يفسّر لنا الإضطراب والتّناقض الذي نجده أحياناً في مصنّفاته .

الخاتمة

بعد هذه الرّحلة الممتعة مع أبي البقاء العكبريّ وتتبّع جهوده الصّرفيّة نبيّن أهم النتائج التي توصّل إليها البحث :-

١- يُعد المازنيّ أوّل مَنْ وضعَ تأليفاً مستقلاً في علم الصّرف ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علوم اللّغة الأخرى فقد تمكّن من أنْ ينظّم قواعد هذا العلم ، وأصوله ويفرزه من غيره من العلوم اللّغويّة الأُخرى ، ليقيمه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وأصوله .

٢- أبو البقاء العكبريّ عالمٌ في اللّغة والنّحو والصّرف والعروض إمام في الفقه والفرائض ، وإذا عُدّ العلماء كان من أعاظم علماء عصره ، وأكابر لغويي دهره ، وإذا عُدّ الفقهاء كان إمام زمانه ، وقريع دهره ، ولم يمنعه ذهاب بصره من التّزوّد بالعلم والمعرفة ، لأنّ الله تعالى عوّضه ببصيرة ثاقبة ، وعقل واعٍ ، وحافظة قويّة .

٣- اعتمد أبو البقاء على مصّادر متنوعةً تمثّلت بالأعلام والكتب ، فقد أفاد من مجموعة كبيرة من الشيوخ الذين سبقوه ، فاستقى منهم مادّته الصّرفية ، واعتمد على عدّة مصنّفات ، لأنّ كثرة المصادر تعطي فرصة للمصنّف أن يحلل المسائل ويعرض الآراء ، ويبين الوجوه المحتملة في المسألة الواحدة .

٤- لأبي البقاء عدّة طرائق في إيراد مادّته الصّرفية كالتقسيم والاحتجاج والاستنتاج والتكرار ، وكثرة التّعريفات ، والاستطراد ، وتأثره بالفقه وأصوله والمنطق وكثرة التّعليل ، واهتمامه بمسائل الخلاف الصّرفيّ .

٥- تمثّلت أدلّة الصّناعة عند العكبري بالسّماع والقياس واستصحاب الحال، ومصادر السّماع عنده الشّواهد الّتي اعتمد عليها في تعزيز أقواله وتوثيقها، وهي القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبويّ الشريف وكلام العرب من شعر ونثر وكان القياس عنده يتمثل بقياس الطّرد،وقياس الشبه وقياس العلّة.

٦- انفرد أبو البقاء العكبريّ بمجموعة الآراء الصّرفيّة الّتي خالف فيها السّابقين ، فقد ذهب إلى أنّ كلمة " ضِيْزى " أصلها " ضُوزى " مثل طوبى ، كُسِر أَوّلها فقلبت

الواو ياءً ، ورفض ما ذهب إليه الجمهور من أنّ الأصل فيها " ضُيْزى " وقلبت ضمّة الفاء كسرة لأجل الياء . وله رأي في تصغير اسم الإشارة المبنيّ " ذا " ، إذْ يرى أنْ تجعل ياء التّصغير ثانية ، فتصبح "ذيَا" وتجعل بدل الألف ياء متحرّكة ، فتصبح الكلمة " ذَيّ " ثُمّ يؤتى بالألف بدلاً من الضمّة بعد الياء الأخيرة ، فتصبح " ذَيّا " وذهب إلى أنّ الأصل في كلمة "هناه" هو "هَنٌ" أُضيفت إلى ياء المتكلّم ، ثمّ نادى ، ففتح ما قبل الياء ، وأُبدلت الياء ألفاً ، لأنّها أخفّ ، وذلك أنّهم استثقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثُر استعماله ، وهو النّداء ، فأبدلوا الكسرة فتحة ، وكانت الياء متحرّكة ، فانقلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: يا هنا ، وإذا وقفوا ألحقوه الهاء للسكت.

٧- كان العكبريّ بصريّ المذهب ، إذ وافق البصريّين في معظم المسائل الصّرفيّة الّتي تناولها ، وعلى الرّغم من بصريته كان صاحب رأي ، يناقش ، ويحلّل ، ويردّ . وقد تأثر أبو البقاء بمن سبقه من علماء العربية ، لأنّه وجد في كتبهم ضالّته وبغيته ، إذ وجدناه يردد آراء الخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء والأخفش والمازني والمبرّد وابن السّراج ، وأبي علي الفارسي وابن جني وابن الخشاب والزمخشري ... وغيرهم .

٨- للعكبري قدرة كبيرة على المناقشة والمحاججة يدلّ على ذلك ما وجدناه في كتبه من مباحث صرفيّة أفصح فيها عن مذهبه الصّرفيّ ، وأورد الحجج والأدلة التي تؤيّد انحيازه للمذهب الذي ارتضاه .

٩- وممّا يؤخذ على أبي البقاء اضطرابه في نقل آراء العلماء ، واضطرابه في مذهبه الصّرفي ، إذ نجده يتناقض رأيه أحياناً في المسألة الواحدة ، فيذكر رأياً في موطن من المواطن ، ثمّ يخالفه في موطن آخر ، ويأتي برأي يناقضه، وممّا يغفر له هذا الإضطراب أنّه كان ضريراً يملي كتبه إملاءً فقد تغيب عنه بعض الأفكار ، أو يضعف عنده الترابط او يقع السّهو من تلاميذه، فيدوّنون اشياء لم يقصدها لذاتها ، وإنّما يقصد هيأة أخرى .

ومن الله التوفيق

المصادر والمراجع

أ – الكتب المطبوعة :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، الزبيدي الشرجي " عبد اللطيف بن ابي بكر ت ٨٠٢ هـ" تحقيق د.طارق عبد عون الجنابي، ط١، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- ابن عصفور والتصريف، د. فخر الدين قباوة ، ط١، دار الأصمعي ، حلب، ١٩٧١م.
- ابنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد، ١٩٦٥م.
- ابن يعيش النحوي ، د.عبدالاله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، ١٩٩٧م.
- ابو عثمان المازني ومذاهبة في الصرف والنحو، د.رشيد عبدالرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ، ١٩٦٩م.
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة " ابو محمد عبدالله بن مسلم ت ٢٧٦هـ" تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط٤، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان " أثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي ت ٧٤٥هـ" تحقيق مصطفى احمد النماس ، ط١، القاهرة ١٩٨٤م.
- اساس البلاغة ، الزمخشري " جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ" بيروت، ١٩٧٩م.

- الاشباه والنظائر في النحو : السيوطي "جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر ت ٩١١هـ" دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٥٩هـ.
- الاشتقاق : ابن دريد " محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ" تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م.
- اصلاح المنطق: ابن السكيت " ابو يوسف يعقوب بن اسحاق ت ٢٤٤ هـ تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ط٢، دار المعارف، مصر ، ١٩٥٦م.
- الأصول في النحو: ابن السراج " ابو بكر محمد بن السري ت ٣١٦هـ" تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه " ابو عبد الله الحسن بن احمد ت ٣٧٠هـ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد .
- اعراب الحديث النبوي : العكبري " ابو البقاء عبدالله بن الحسين ت ٦١٦هـ" تحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط٢، دار المنارة للنشر والتوزيع ، السعودية، ١٩٨٧م.
- اعراب القراءات الشواذ : العكبري، تحقيق محمد السيد احمد عزوز ، ط١، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٩٦م.
- اعراب القرآن : النحاس " ابو جعفر احمد بن اسماعيل ت ٣٣٨هـ" تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٢، مطبعة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

- الإغراب في جدل الاعراب: ابو البركات الانباري " عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ" تحقيق سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم اصول النحو : السيوطي ، تحقيق د.احمد سليم الحمصي ود.محمد احمد قاسم، ط١، جروس برس ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري " ضياء الدين ابو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ت ٥٤٢هـ" ، دار المعرفة ، بيروت.
- إنباه الرواة على انباه النحاة : القفطي " جمال الدين علي بن يوسف ت ٦٤٦هـ" تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٥٢م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الانباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- البحث اللغوي عند العرب، د.احمد مختار عمر، مطبعة اطلس، القاهرة، ١٩٧٦م.
- البداية والنهاية: ابن كثير " ابو الفداء الدمشقي ت ٧٧٤هـ" مكتبة المعارف – بيروت ، ١٩٧٧م.
- البرهان في علوم القرآن : الزركشي " بدر الدين محمد بن عبدالله ت ٧٩٤ هـ" تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، الفيروز آبادي " مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧" تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٤م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي ، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م.
- البيان في غريب اعراب القرآن : الانباري تحقيق طه عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠م.
- تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ، دار الهلال، مصر .
- تاريخ الادب العربي لبروكلمان ، نقله الى العربية د. عبدالحليم النجار، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤م.
- التبصرة والتذكرة؛ الصميري " ابو محمد عبدالله بن علي من نحاة القرن الرابع الهجري ، تحقيق د.فتحي احمد مصطفى ، جامعة ام القرى، السعودية ، ١٩٨٢م.
- التبيان في اعراب القرآن ، العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ،١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري ، تحقيق عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك " جمال الدين ابو عبدالله محمد بن عبدالله ت ٦٧٢هـ" تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م.
- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، دراسة دلالية مقارنة، عودة خليل ابو عودة ، ط١، مكتبة المنار، الاردن ، ١٩٨٥م.
- تفسير البحر المحيط ؛ ابو حيان ، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- تفسير غريب القرآن ، ابن قتيبة، تحقيق احمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

- التكملة : ابو علي الفارسي " الحسن بن احمد ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان ، طبع بمطابع دار الكتب، جامعة الموصل ، ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة: الازهري " ابو منصور محمد بن احمد ت ٣٧٠هـ" تحقيق ابراهيم الابياري، دار الكاتب العربي، القاهرة ، ١٩٦٧م.
- التوطئة : ابو علي الشلوبين " عمر بن محمد ت ٦٤٥هـ" تحقيق يوسف احمد المطوع ، دار التراث العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : الطبري " محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، دار الفكر ، بيروت، ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد ، طبعة جديدة بالاوفسيت ، مكتبة المثنى، بغداد.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ، على شافية ابن الحاجب : ابن جماعة " عز الدين محمد بن احمد ت ٨١٩هـ" القسم الاول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني: الصبان احمد بن محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ" مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٧م.
- حاشية "يس" على شرح التصريح "يس بن زين الدين العليمي الحمصي ت ١٠٦١هـ" دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- الحجة في علل القراءات السبع، ابو علي الفارسي تحقيق الاستاذ علي النجدي ناصف ، ود.عبدالفتاح اسماعيل شلبي، ط١، مطابع الهيأة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨١م.
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه ، تحقيق وشرح د.عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ،١٩٧٧م.

- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.
- الخصائص: ابن جني " ابو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ" تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- دراسات في علم الصرف، د.عبدالله درويش، ط٢، مطبعة الرسالة ، القاهرة، ١٩٦٢م.
- دروس التصريف محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط٣، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٨م.
- دقائق التصريف : المؤدب " القاسم بن محمد بن سعيد من علماء القرن الرابع الهجري" تحقيق الدكتور احمد ناجي القيسي ود.حاتم صالح الضامن، ود.حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧م.
- ديوان الاسود بن يعفر ، صنعه د.نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والاعلام، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد ، ١٩٧٠م.
- ديوان الاعشى ، ميمون بن قيس، شرح وتعليق، د.محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية، مصر.
- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالاعلم الشنتمري ، اعتنى بتصحيحه ابن ابي شنب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،١٩٧٤م.
- ديوان اوس بن حجر ، تحقيق وشرح د.محمد يوسف نجم، ط٢، دار صادر، بيروت ، ١٩٦٧م.
- ديوان جرير ، دار صادر، دار بيروت، ١٩٦٠م.

- ديوان ذي الرمة "غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ" شرح الامام ابي نصر احمد بن حاتم الباهلي صاحب الاصمعي رواية الامام ابي العباس ثعلب ، تحقيق د.عبدالقدوس ابي صالح، مطبعة طربين ، دمشق ١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، ليبسك، ١٩٠٣م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق د.محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م.
- ديوان علقمة الفحل، شرح الاعلم الشنتمري، تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، مطبعة الاصيل، ١٩٦٩م.
- ديوان الهذليين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المكتبة العربية، القاهرة ١٩٦٥م.
- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب " عبدالرحمن بن احمد ت ٧٩٥هـ" تصحيح محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة، ١٩٥٢م.
- رسالة الغفران: ابو العلاء المعري " احمد بن عبدالله ت ٤٤٩ هـ" تحقيق وشرح عائشة عبدالرحمن " بنت الشاطيء" ط٦ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٧م.
- رسالة الملائكة: ابو العلاء المعري، تحقيق لجنة من العلماء ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٩م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، ابن الأنباري " ابو بكر محمد بن القاسم ت ٣٢٨هـ ، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، ط١ ، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٧٩م.

- الزينة في معاني الكلمات الاسلامية العربية : الرازي " ابو حاتم احمد بن محمد بن حمدان ، ت ٣٢٢هـ" تحقيق د.حسن فيض الله ، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ١٩٥٧م.
- سؤالات نافع بن الازرق " ت ٦٥هـ " الى عبدالله بن عباس " ت ٦٨هـ" تحقيق د.ابراهيم السامرائي ، بغداد ، ١٩٦٨م.
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد " ابو بكر احمد بن موسى ت ٣٢٤هـ" تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- سر صناعة الاعراب: ابن جني دراسة وتحقيق د.حسن هنداوي ، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- السيوطي النحوي، د. عدنان محمد سلمان ، ط١، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ١٩٧٦م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب : الحنبلي " ابو الفلاح عبدالحي بن احمد، ت ١٠٨٩هـ" ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح: الازهري " خالد بن عبدالله ت ٩٠٥هـ" دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور " ابو الحسن علي بن مؤمن ت ٦٦٩هـ" تحقيق د.صاحب ابو جناح ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق د.احسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ، ١٩٦٢م.
- شرح الشافية: الجار بردي " فخر الدين ابو المكارم احمد بن الحسن بن يوسف ت ٧٤٦هـ" ، القسم الاول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤م.

- شرح الشافية : الرضي الاسترابادي " محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ" تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح الشافية : نقرة كار " سيد عبدالله جمال الدين بن محمد الحسيني ت ٧٧٦هـ" القسم الثاني من مجموعة الشافية، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٤م.
- شرح شواهد الشافية ، عبدالقادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، عبدالقادر البغدادي، ضمن مجموعة شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ج٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح شواهد شروح الالفية:العيني" بدر الدين محمود بن احمد ت ٨٥٥هـ" مطبوع بهامش خزانة الادب للبغدادي، مطبعة بولاق.
- شرح مافي المقامات الحريرية من الالفاظ اللغوية، العكبري ، دارسة وتحقيق علي صائب، مطبعة النعمان،النجف الاشرف ، ١٩٧٥م.
- شرح المفصل ابن يعيش " موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ" عالم الكتب، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.
- الشعر والشعراء ابن قتيبة،تحقيق احمد شاكر،دار المعارف،مصر،١٩٦٦م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري " ابو نصر اسماعيل بن حماد ت في حدود ٤٠٠ هـ " تحقيق احمد عبدالغفور عطار ، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٧م.

- طبقات النحاة واللغويين ابن قاضي شهبة " الامام تقي الدين الاسدي الشافعي ت ٨٥١هـ" تحقيق د.محسن غياض، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين:الزبيدي"ابو بكر محمد بن الحسن ت ٣٧٩هـ، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم،الخانجي،مصر، ١٩٥٤م.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام احمد ، السيوطي ، تحقيق عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- عمدة الصرف ، كمال ابراهيم ، وزارة المعارف ، بغداد، ١٩٥٧م.
- عمدة القاريء : شرح صحيح البخاري: العيني " بدر الدين محمود بن احمد ت ٨٥٥هـ" عنيت بتصحيحة مجموعة من العلماء ، طبع ادارة الطباعة المنيرية، مصر.
- العين : الفراهيدي " الخليل بن احمد ت ١٧٥هـ" تحقيق د. مهدي المخزومي ود.ابراهيم السامرائي

ج١: مطابع الرسالة ، الكويت ١٩٨٠م.

ج٢ : دار الحرية بغداد ، ١٩٨١م.

ج٣، دار الخلود، بيروت ١٩٨١م.

ج٤ : شركة المطابع النموذجية، عمان ١٩٨٢م .

ج٥-٦ ، مطابع الكويت ، ١٩٨٢م.

ج ٧-٨ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٤م ، ١٩٨٥ م

- الفعل زمانه وأبنيته ، الدكتور ابراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٠م.
- الفهرست: ابن النديم " ابو الفرج محمد بن يعقوب بن اسحاق ت ٣٨٠هـ" تحقيق رضا تجدد ، طهران ، ١٩٧١م.

- القاموس المحيط : الفيروز أبادي ، عالم الكتب ، بيروت .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د. عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف، مصر ، ١٩٦٨م.
- الكامل في اللغة والادب للمبرد " ابو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ" عارضه بأصوله وعلق عليه محمد ابو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الكتاب: سيبويه " ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ" تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة" مصطفى بن عبدالله ١٠٦٧هـ" دار الكتب ، ١٩٨٢م.
- الكوفيون والقراءات د.حازم سليمان الحلي، ط١، النجف ١٩٨٩م.
- لسان العرب: ابن منظور " ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت٧١١هـ" دار صادر ، بيروت ١٩٥٦م.
- لمع الأدلة في اصول النحو : ابو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- المتبع في شرح اللمع، العكبري، دراسة وتحقيق، د.عبدالحميد حمد محمد ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن : ابو عبيدة "معمر بن المثنى اليتمي ت ٢١٠هـ" عارضه باصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين ، ط١ ، الناشر الخانجي ، مصر ، ١٩٥٤-١٩٦٢م.
- مجالس العلماء: الزجاجي " ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت ٣٣٧هـ" تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت، ١٩٦٢م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن عطية " ت٥٤١هـ" تحقيق احمد صالح الملاح، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ، ١٩٧٤م.
- المحكم والمحيط الاعظم في اللغة: ابن سيدة " ابو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي ت ٤٥٨هـ" ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر :

ج١ تحقيق مصطفى السقا و د. حسين نصار ، ١٩٥٨م .
ج٢ تحقيق د. عبد الستار أحمد فراج ، ١٩٥٨م .
ج٣ تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، ١٩٥٨م .
ج٤ تحقيق د. عبد الستار أحمد فراج ، ١٩٦٨م .
ج٥ تحقيق ابراهيم الابياري ، ١٩٧١م .
ج٦ تحقيق د. مراد كامل ، ١٩٧٢م .
ج٧ تحقيق محمد علي النجار ، ١٩٧٣م .

- المخصص: ابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.
- المدارس النحوية د.شوقي ضيف ، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د.مهدي المخزومي ، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث ، المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين هادي، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م.

- المزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي ، تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابي الفضل ابراهيم المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو ، العكبري ، تحقيق د.محمد خير الحلواني ، دمشق، دار المأمون للتراث.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ابو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٨٣م.
- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، تحقيق محمد عبد الرحمن خان ، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٩٦٢م.
- المسند للامام احمد بن حنبل " ت ٢٤١هـ" تحقيق احمد محمد شاكر، دار المعارف للطباعة، مصر ١٩٤٧م.
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي: تأليف الدمياطي " محمد بن محمد بن محمد بن احمد ، ت ١١٤٠هـ" دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العراق ، ١٩٨٣م.
- مشكل اعراب القرآن للقيسي " مكي بن ابي طالب ت ٤٣٧هـ" ، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الاعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥م.
- مشكل الحديث وبيانه ابن فورك (ابو بكر محمد بن الحسن ت ٤٠٦هـ) حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ١٣٦٢هـ.
- المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم ، العكبري ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، السعودية، ١٩٨٣م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف الفيومي " احمد بن محمد بن علي ت ٧٧٠هـ" المكتبة العلمية، بيروت.
- معاني القرآن للأخفش " سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ" تحقيق د.فائز فارس، ط٢، الكويت ١٩٨١م.
- معاني القرآن للفراء " ابو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ" تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٨٣م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي " شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله ت ٦٢٦ هـ " دار صادر، بيروت ، ١٩٥٧م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، ط١، مطبعة الخانجي، مصر ، ١٩٧٢م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، ابو منصور الجواليقي "موهوب بن احمد ت ٥٤٠هـ" تحقيق احمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦١هـ.
- المغني في تصريف الافعال ، محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢، مطبعة العهد الجديد ، القاهرة ، ١٩٥٥م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زادة " احمد بن مصطفى ت ٩٦٨هـ" تحقيق كامل بكر وعبدالوهاب ابي النور، مطبعة الاستقلال الكبرى، دار الكتب الحديثة .
- مفتاح العلوم : السكاكي " ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر ت ٦٢٦هـ" تحقيق اكرم عثمان ، مطبعة دار الرسالة، بغداد ، ١٩٨١م.
- المفردات في غريب القرآن : الراغب الاصبهاني " ابو القاسم الحسين بن محمد ت ٤٢٥هـ" اعده للنشر واشرف على الطبع د. محمد احمد خلف الله، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠م.

- المقتضب ، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب ، ابن عصفور تحقيق احمد بعدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م.
- الممتع في التصريف : ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط٥، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية ، الشيخ الانصاري " ابو يحيى زكريا ت ٩٢٦هـ" القسم الثاني من مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب، بيروت.
- المناهل الصافية الى كشف معاني الشافية ، ابن الغياث " لطف الله بن محمد ت ١٠٣٥هـ" تحقيق د. عبدالرحمن محمد شاهين ، دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤م.
- المنصف " شرح تصريف المازني" ابن جني تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٥٤م.
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان اعجازه ، مصطفى الصاوي الجويني، ط٣، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.
- المهذب في علم التصريف ، د.هاشم طه شلاش ود.صلاح الفرطوسي ود.عبدالجليل العاني، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩م.
- نزهة الالباء في طبقات الادباء، الانباري، تحقيق ابراهيم السامرائي ، بغداد ، وزارة المعارف ، ١٩٥٩م.
- نزهة الطرف في علم الصرف؛ الميداني " احمد بن محمد ت ٥١٨هـ" ، ط١، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.

- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب : المقري " احمد بن محمد التلمساني ت ١٠٤١هـ" تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والاثر: ابن الاثير " مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد ت ٦٠٦هـ " تحقيق طاهر احمد الزاوي ومحمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٦٥م.
- النوادر في اللغة : ابو زيد "سعيد بن اوس بن ثابت الانصاري ت ٢١٥هـ" ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٦٧م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : السيوطي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية، الكويت ،١٩٧٥م-١٩٨٠م.
- وفيات الاعيان: ابن خلكان " شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر ت ٦٨١هـ" تحقيق د.احسان عباس ، دار صادر ، بيروت.

ب- الرسائل الجامعية :

- ابن مالك صرفيا ، سالم جاري، رسالة ماجستير ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦.
- ابو علي النحوي صرفيا ، بتول عباس نسيم ، رسالة دكتوراه، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ م .
- الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم ، كاطع جار الله سطام، رسالة دكتوراه، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م .
- الدراسات الصرفية عند ابن جني، عبدالجبار علوان النايلة، رسالة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠م.

- الدراسات الصرفية عند العرب منذ نشأتها حتى مطلع القرن الرابع الهجري، نهاد فليح حسن، رسالة دكتوراه، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٥م.
- الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي، جواد كاظم عناد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، ابن رشد، جامعة بغداد ، ١٩٨٩م.
- الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنقره كار ، عبدالرضا جواد حيال ، رسالة ماجستير، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.
- علة امن اللبس في اللغة العربية، مجيد خير الله راهي، رسالة ماجستير ، كلية التربية/ ابن رشد ، جامعة بغداد، ١٩٩٧م.
- العيني صرفيا، كاطع جار الله سطام، رسالة ماجستير ، كلية التربية / ابن رشد / جامعة بغداد ، ١٩٩٦م.
- اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري ، تحقيق د. خليل بنيان الحسون ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.
- المجيد في إعراب القران المجيد ، السفاقسي (أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد القيسي ت ٧٤٢ هـ) ، تحقيق عبد الرزاق عباس احمد الاحبابي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٩٩٨ .

ج- المجلات والدوريات :

- التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، رمضان عبدالتواب، " بحث" مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة، ١٩٧٤م.
- الخليل بن احمد رائد التراث العربي اللغوي ، عبدالجبار علوان النايلة، بحث نشر في مجلة الرسالة الاسلامية، وزارة الاوقاف ، العددان ١٨٤-١٨٥، بغداد ، ١٩٨٥م.

- ماقيل في كلمة اشياء، د.هاشم طه شلاش، بحث نشر في مجلة الاستاذ، العدد السابع، ١٩٩٦م.

University of Al-Qadissiya

ABUL-BAQA' AL-UKBARI AS A MORPHOLOGIST

A Dissertation
Submitted to the College of Arts University of Al-Qadissiya
in Partial fulfillment of the Requirements
for the Degree of Doctor of Philosophy in the Arabic Language

By

Majeed Kheirulla Rahi Al-Zamili

Supervised by

Prof. Dr. Hashim Taha Shlash

2002

ABSTRACT

The present study tackles the linguistic efforts in the field of morphology of one of the great Arab scholars, Abul-Baqa' Abdullah Ibn-ul Hussein Al-Ukbari(d. 606 H), who excelled in many fields of knowledge and became one of the most prominent figures of his times.

The study falls into an Introduction, four chapters and a Conclusion.The Introduction surveys the writings in the field of morphology before Al-Ukbari. Nothing about the life of our scholar is mentioned in the Introduction, since researchers have left us virtually nothing to say in this respect.

Chapter One discusses the method or approach followed by Abul Baqa' in his morphological studies and the resources he derived his knowledge from. The chapter includes two sections. The first reviews the ways he followed in presenting his morphological material, and the second is a survey of his resources, whether they are the scholars before him whom he studied or the books he consulted.

Chapter Two, which is entitled "Morphological Evidence and Causes" consists of four sections. These sections deal with such points as heard evidence, following the standard rules of the language, causes of certain morphological phenomena and the consistency.

The third chapter is dedicated to discussing the morphological issues about which Al-Ukbari had a certain attitude and expressed very clear opinions. The chapter discusses his arguments pro and con with reference to the morphological scale nominal forms, infinitives, inversion, verb forms and others.

Chapter Four gives an account of Al-Ukbari's career. It includes five sections which deal with the following issues respectively: Al-Ukbari's characteristic opinions; his attitude towards some controversial matters upon which Basra grammarians differed with those of Kufa; his wide knowledge and argumentative power; the influence on him of earlier scholars and his own influence on the ones who followed him; lastly, Al-Ukbari's shortcomings.

The Conclusion sums up the findings of the study, which can be stated very briefly as follows:

1. Al-Ukbari was one of the greatest and most versatile scholars of his time and was highly talented in many fields of knowledge, despite his blindness. He was well-versed in linguistics, grammar, morphology, and prosody, as well as in theology.
2. The resources of knowledge Abul Baqa' derived from were varied and they included the most knowledgeable scholars of his age and the best books and writings of the time.
3. Al-Ukbari followed a variety of methods in presenting his morphological material, such as division, argumentation, deduction, repetition, multiple definitions, and his interest in logical reasoning and controversial matters.
4. Al-Ukbari's morphological evidence consisted of heard evidence, following the standard rules of the language and consistency. His heard evidence included material from the Holy Qur'an, Holy Hadis and Arabic poetry and prose.
5. Al-Ukbari had several opinions in which he differed sharply from other morphologists.
6. Al-Ukbari was a Basri morphologist. He followed the Basra scholars in most of the morphological issues he discussed. However, he was considerably independent and free in expressing a variety of opinions. He was greatly influenced by such outstanding figures as Seebawayh, Al-Kisa'ee, Al-Farra', Al-Akhfash, Al-Mazini, Al-Mubarrid,

Ibn Al-Sarraj, Abu Ali Al-Farisi, Ibn Jinni, Ibn Al-Khashab, Al-Zamakhshari and others.

7. Al-Ukbari possessed a great argumentative skill as well as a great persuasive power. This is obviously shown in most of his writings where he strongly argues for and astutely defends his opinions on certain morphological issues.
8. Al-Ukbari's writings display several minor shortcomings such as his confusion in presenting his material, his occasional methodological inconsistency. He sometimes contradicts himself in discussing even a single issue, about which we can find an excuse for him in his blindness and in the fact that he dictated his writings to scribners.